التقرير السنوي لعام 2020
لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان
عن حالة حقوق الانسان في العراق

ضمير حي وموجه يكفي لاستعادة الحقوق المنتهكة

Mob: 964 (0) 7513760474 | *Website: www.hhro.org* | *E-mail: info@hhro.org*

الفهرست

المقدمة:.....3
1-1-1 ملف التجاوزات على الدور والممتلكات الخاصة بالمسيحيين.....6
1-1-2 أوضاع المسيحيين في الموصل بعد عام 2003 6
1-1-3 التوصيات:.....11
1-2 الازيديون.....12
1-2-1 الوضع في سنجار:.....12
1-2-2 الماء والكهرباء في سنجار.....12
1-2-3 الإدارة المزدوجة.....13
1-2-4 مخاوف السنجاريين :.....13
1-2-5 الخدمات وعدد العوائل العائدة :.....13
1-2-6 المخيمات:.....14
1-2-7 التوصيات:.....14
1-اللاجئون والنازحون.....15
2-1 اللاجئون.....15
2 -1-1السكن والاندماج المكاني:.....18
2-1-2 التوطين في البلد الثالث:.....18
2-1-3 التأقلم والاندماج:.....19
2-1-4 الصعوبات والصدمات النفسية:.....20
2-2 النازحون.....21
2-2-1 التوصيات والمقترحات:.....24
2-الحراك الجماهيري.. ومطالب المتظاهرين.....24
3-1 مميزات الحراك ونتائجه:.....25
3-2 غياب القيادة:.....26
3-3 التوصيات:.....27
4- المفقوين والمغيبون قسرياً.....27
4-1 التوصيات:.....29
5- العنف الاجتماعي والعنف المسلح.....29
5-1 تجدد العنف الارهابي لعصابات داعش.....30

5-2 الاستنتاجات والتوصيات:.....31
6- الاوضاع الصحية في العراق.....31
6-1 مؤشرات الأوضاع الصحية في محافظة البصرة :.....32
6-2 مؤشرات الأوضاع الصحية في محافظة نينوى :.....33
6-3 الأسباب الرئيسة لتدني المستوى الصحي في العراق وتفشي فيروس كورونا.....33
7- وباء كورونا وتأ ثيره الاقتصادي والانساني في البلاد.....34
7-1 الوصول الى التلقيحات:.....39
7-2 المقترحات:.....39
7-3 التوصيات:.....40
8- العنف المتزايد والمقنن ضد النساء والاطفال.....40
9- الأطفال في العراق.....54
10- ظاهرة انتشار السلاح خارج سيطرة الدولة.....59
11- الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.....60
12- الاوضاع في المناطق العشائرية.....63

المقدمة:

تتصدر اوضاع حقوق الانسان في العراق الاهتمامات الميدانية المتواصلة لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان. وتأتي هذه الاهتمامات من منطلق المبادئ والاهداف التي نشأت من اجلها المنظمة, وهي في هذه التوجهات تحرص اشد الحرص على ان يكون حضورها الراصد لتلك الاوضاع بالمستوى النوعي الذي يتناول كل الظواهر الحاصلة وبما يلبي تشخيص الاوضاع السياسية والامنية والحقوقية والخدمية العامة. ومن هنا تشهد التقارير الحقوقية للمنظمة خطاً بيانياً متصاعداً من الرصد الميداني الموضوعي. وهذا بالتحديد ما ميز ايضاً تقرير المنظمة عن اوضاع حقوق الانسان في العراق للفترة الممتدة من 1/1/2020 الى 30/6/2020 اخذة بالاعتبار الرصد الميداني ونوعية وتشعب الانتهاكات التي تضغط على العراقيين خلال تلك الفترة.

ان هذا التقرير السنوي الذي امامكم الأن جاء حصيلة رصد ميداني ومقابلات وتدوين معلومات واجراء مقابلات من اجل تثبيت الوقائع التي تلتقي عليها الحقائق، ولذلك سيجد المتابع للتقرير تغطية ميدانية واسعة للكادر من الانتهاكات التي تشغل الرأي العام العراقي ولهذا جاءت الوقائع متنوعة، كما اعطت منظمة حمورابي اسبقية القضايا التي ما زالت تضرب في الواقع العراقي اكثر من غيرها. خلال العام 2020، كما تحرص حمورابي ومن ذات الاتجاه ان تبقى حاشية المعلومات مفتوحة على كل ما يستحق ان يضاف او يحذف، وهذا في حقيقة الواقع جوهر المطلوب بشأن رصد الانتهاكات, اذ لا توجد وقائع ثابتة وانما في تحرك دائم وذلك ما يجعل من تقارير منظمة حمورابي لحقوق الانسان تشخيصات ناضجة ولها سمة المتابعة الميدانية المتواصلة, نقول ذلك بكل ثقة ونأمل ان يجد هذا التقرير صداه الواقعي، خاصة واننا حرصنا على ان نقدم استنتاجات مستجدة اصلاً من الوقائع والمعلومات الواردة وتلك خطوة مهمة تعين اصحاب الشأن من الحريصين على الاصلاح على تلمس خطوات مفيدة منها.

لما لحمورابي من هم التركيز على المكونات المستضعفة والاكثر استهدافا, سوف نبرز الاوضاع التي تم رصدها بشأن الاقليات الدينية المختلفة التي عانت ولا تزال تعاني من بشاعة االجرائم التي تمثلت بجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية وجرائم الابادات الجماعية وغيرها من الانتهاكات المتواصلة التي تلحق بوجودهم وممتلكاتهم.

1-1 الاقليات . أوضاع المسيحيين بعد عام 2003

تابعت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان بعد عام 2003 أوضاع الأقليات العراقية الدينية من الجوانب الحقوقية والإنسانية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية " خلال 17 عاماً من عمر "نظام الحكم الديمقراطي" الجديد في العراق ومنهم أبناء المكون المسيحي. وقد أشرت المنظمة حجم تلك الأوضاع اللاانسانية من الانتهاكات والتهديدات التي طالتهم من القتل والتهجير والاغتصاب والسلب والنهب على أيدي الخارجين عن القانون من حملة السلاح المنفلت (الميليشيات) وعصابات الجريمة المنظمة من القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا "داعش" ومن التشريعات والممارسات الماسة بحقوقهم الدينية التي طالتهم عبر مراحل زمنية متتالية وبأليات مختلفة قامت المنظمة بمتابعتها وتوثيقها.

وقبل الخوض في اوضاع المسيحيين في العراق خلال عام 2020 اثرنا ان نعمل مراجعة سريعة ومختصرة لما آل اليه وضع المسيحيين في العراق بعد 2003 وما تعرضوا لها من انتهاكات فظيعة ادت الى احداث خلل في التوازن المجتمعي العراقي النوعي وبالتالي تدمير التنوع الذي كان سائداً، وفيما يلي بعض النقاط المؤكدة :

1-إختفاء وجودهم في الكثير المحافظات العراقية التي كانوا يتواجدون فيها بأعداد كثيرة منها العمارة والناصرية والأنبار وديالى والحلة وأخر تلك المحافظات التي إختفى وجود أبناء المكون منها من هذه المحافظات هي محافظة صلاح الدين (تكريت) حيث نزحت أخر العوائل منها هذا العام عائدة الى مركز قضاء الحمدانية في سهل نينوى.

الكنيسة الخضراء في تكريت بدون مؤمنيها منظر عن بعد

و عن قرب

2-انحصار تواجد المسيحيين في مناطق معينة في العراق بعد عام 2003 في عدد من المحافظات ، بما في ذلك محافظات إقليم كردستان العراق ، سهل نينوى وبغداد ، فيما قبل انتشارهم في معظم مناطق العراق من الشمال إلى الجنوب.
3- أن عدد المكون المسيحي في العراق انخفض بشكل تقريبي إلى حوالي (500.000) خمسمائة ألف نسمة بعد أن كان عددهم أكثر من (1.500.000) مليون ونصف قبل عام 2003 نتيجة الاستهداف المستمر الذي استمر. لم تتوقف حتى الآن ، لكنها تأخذ أشكالاً مختلفة حسب الفترات.
ضعف وعجز أجهزتها الأمنية والإدارية عن ضبط الأمن وحفظه. كما يؤكد الإيمان بعدم وجود رؤية حقيقية والتزام الحكومة الجاد بما يحقق الاستقرار المجتمعي والاهتمام بترسيخ الهوية الوطنية وتحقيق العدالة المجتمعية بما يضمن ويعزز وجود وبقاء الوطن لجميع مكوناته.
4- من خلال رصد حمورابي ، تم تسجيل عدد ضحايا الإرهاب والعنف الطائفي من المسيحيين بلغ أكثر من (1100) شخص منذ عام 2003 حتى هذا العام ، ممن اختطفوا وقتلوا على يد مجرمين مجهولين: قُتلوا بنيران القوات الأمريكية والحرس الوطني والأسايش وغيرها .. في عام 2014 ، شملت عمليات الاختطاف أطفال و البالغون ، مثالا على ذلك: الناجية كرستين التي اختطفت بعمر 3 سنوات ونجت بعمر 6 سنوات متغربة عن اهلها وحيث واصلت حمورابي في جعلها بطلة حملات المدافعة في تقاريرها وهنا خلال تواصل متابعة حمورابي لحالتها التقتها بعد سنة من عودتها لاحظت تاقلمها مع اهلها من جديد

كرستينا ناجيةلامها

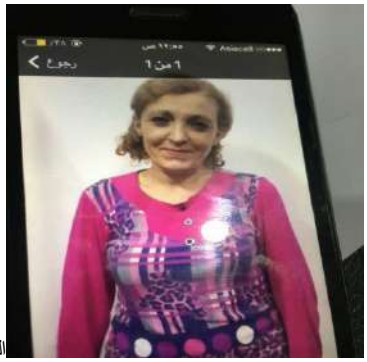

الناجية جاكلين

حمورابي تحتفل بكرستين

اثناء مراقبة منظمة حمورابي سجلت بعض الحالات المسيحية لضحايا مسيحيين انظر التقارير السنوية على التوالي ، على www.hhro.org:
5 - بعد أن أمضت ثلاث سنوات في السبي بين الموصل والعديد من القرى السورية في أيدي مجرمي داعش الإرهابيين ، جاكلين التي نجت بعد تعرضها لجرائم متكررة لبيعها وشرائها كعبودية جنسية وتعذيب ، تمكنا من الترحيب به وتوثيق قضيته. وكانت محافظة نينوى ، العاصمة بغداد ، أكثر المناطق التي استهدفت هذه الهجمات.
- تم اختطافهم وقتلهم بوحشية في الموصل رئيس الأساقفة (مار فرج رحو) في آذار 2008 مع القس رغيد والأب بولس وغيرهم ، بما في ذلك التفجيرات التي طالت عددًا من كنائسهم ، بما في ذلك مذبحة سيدة النجاة. كنيسة - بغداد ، حيث قتل وجرح عشرات المصلين في 31 تشرين الأول 2010 ، عندما اقتحمها مجرمون متطرفون وقتلوا أنفسهم ، وانفجروا داخلها ، فيما كانت مزدحمة بالعشرات من المصلين..
5 - الإستهداف المستمر لأرزاقهم ومحلاتهم التجارية ونواديهم الاجتماعية ودورهم وعقاراتهم السكنية بالاستيلاء غير القانوني والغلق والتفجير لمحلات بيع المشروبات الروحية في البصرة وبغداد والخطف والابتزاز للعاملين والموظفين منهم في كل ذلك منذ عام (2003 حتى اليوم).
6-تدنيس وتدمير وحرق أكثر من 130 كنيسة ودير في محافظة نينوى ونهب نفائسها ومخطوطاتها التي ترتقي إلى القرون الميلادية الأولى والتي تعتبر كنوزا وثروات وطنية للعراق من قبل عصابات " داعش" بعد سقوط

المحافظة بيد تلك العصابات في حزيران 2014، وتلك الكنائس والاديرة ما زالت مدمرة الى اليوم، وتعاني من عدم إهتمام الحكومة بها بعد تحرير المدينة في عام 2017 .

7-إستمرار نهج التغيير الديموغرافي بعد عام 2003، من خلال الابقاء على حزمة القوانين التي صدرت في عهد النظام السابق والتعليمات الخاصة بتوزيع الاراضي السكنية للعسكريين وموظفي القطاع العام والخاص نافذة لحد اليوم استنادا الى قرار 117 الملغي لكن مع التحايل غلى الالغاء اعيد العمل به وان كان احد قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وسنة 2004 تم الغاءه دون أي محاسبة تعديل عليها لحماية خصوصيات مناطق الاقليات ومنها مناطق المسيحيين في سهل نينوى، إذ شكل معيار الاعتماد على " مسقط الرأس" ولا زال يشكل خطراً داهماً لإستكمال سياسة التغيير الديموغرافي(السكاني) لمناطقهم .

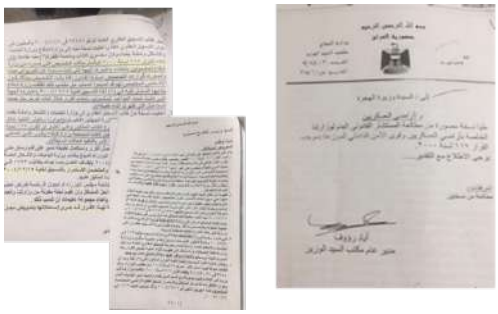

كما أن تعطيل وايقاف الإستحداثات الإدارية في مناطقهم، شكل خطراً على بقائهم وإستقرارهم بسبب بناء عشرات المجمعات السكنية العشوائية على الأراضي الزراعية المحيطة ببلداتهم وقراهم، بالإضافة إلى إعطاء مؤخراً (3) ثلاث رخص إنشاء مجمعات سكنية إستثمارية داخل حدود مدنهم وقصباتهم في سهل نينوى، وهذا ما غير ديموغرافية العديد من تلك المناطق، ان قضائي الحمدانية (قرقوش) وتلكيف ومركز ناحية برطلة شواهد على تلك السياسات، حيث أطفئت الاف الدونمات من الاراضي الزراعية التابعة لهذا المكون ووزعت قطع سكنية لغيرهم من المكونات القومية والدينية من داخل وخارج وحداتهم الإدارية من فئة الموظفين المدنيين والعسكريين، وهذا ما جعل الأكثرية المسيحية في هذه المدن والقصبات تصبح أقلية وتخضع لتأثيرات فكرية وإجتماعية وثقافية وسلوكية سببت في هجرتها .

وبالعودة الى الانتهاكات الاخيرة التي تعد امتداداً للسياسات السابقة نورد ابرز ما تم رصده :

•مازالت الخروقات القانونية مستمرة بحقوق الاقليات غير المسلمة بالعديد من القوانين المشرعة بعد عام 2003، وتشكل هذه التشريعات انتهاكا للحريات الدينية التي كفلها الدستور العراقي في العديد من مواده منها المادة (2)، والتي تنص (يضمن هذا الدستور كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين)، ومن هذه القوانين قانون رقم 3 لسنة 2016 المسمى بـ "قانون البطاقة الوطنية الموحدة " المادة 26 / الفقرة ثانياً والذي يفرض تغيير ديانة الاطفال القاصرين الى الاسلام إذا أسلم احد الوالدين، كما ان تغيير الدين لاحد الوالدين تنعكس على اوضاع الاطفال ليس فقط بتغيير دينهم فحسب بل ايضاً في مسألة الحضانة والميراث والزواج والطلاق وغيرها .

في هذا الصدد تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان قرار محكمة تمييز اقليم كردستان – هيئة الاحوال المدنية العدد 1184- هيئة الاحوال المدنية 2019 بتاريخ 23-12-2019، عندما قامت المحكمة بأعتبار قرار حكم محكمة الاحوال الشخصية في سيميل برد دعوة المدعي الذي تحول الى الدين الاسلامي لاسترداد وحضانة ولده من والدته المدعي عليها غير صحيح ومخالف للشرع والقانون لانه لايشترط ان تكون الحاضنة امينة على تربية المضموم وحياته بالاعتماد على المادة (57-2) من قانون الاحوال الشخصية المعدل الذي يفترض عدم الامانة من جهة الدين بالنسبة للام المدعي عليها التي بقيت على ديانتها المسيحية وذلك بسبب ان المحضون لايزال قاصر ويتبع الاولاد القاصرون في الدين من اعتنق الدين الاسلامي من الابوين والمادة (21-3) من قانون الاحوال المدنية بأن الولد يتبع خير الابوين ديناً، ولهذه التبعية من مصلحة للقاصر من حيث الميراث رغم انه لا يشترط في الحضانة اتحاد الدين ولكن اذا اصبح اختلاف الدين مبعث الخطر على مصلحة الصغير، ويخشى بقائه لدى والدته التي بقيت على ديانتها المسيحية لذا في هذه الحالة ينتزع الطفل عن حاضنته خشية تعرضه للضرر لتأثره بدين حاضنته وهو في جهل عن تعاليم دينه الذي اصبح تابعاً له طالما كان قاصراً

واعتبرت محكمة التمييز ان محكمة سيميل اصدرت حكمها بخلاف الشرع والقانون لذلك تم نقضه. ان انتزاع الحضانه من الام يعد انتهاكاً صارخاً وتمييزاً، لمجرد ان الوالد قد تحول الى الدين الاسلامي. وبذلك ان المحكمة تتجاوز على مجمل القوانين العراقية التي تعطي الاحقية للام بالحضانة، لتمنحها للوالد لمجرد انه اعلن اسلامه، وضربت عرض الحائط احقية الام في تربية الطفل ا بسبب الدين وبذلك تجاوزت على المادة (14) من الدستور التي تؤكد على عدم التمييز بين المواطنين العراقيين على اساس الدين او العرق او الجنس او غيرها.

•مضى (3) ثلاثة أعوام على عودة ألاف العوائل المسيحية الى بلداتهم وقصباتهم ودورهم وأملاكهم المدمرة والتي تم أعادة تأهيلها من قبل المنظمات الدولية والوطنية الدينية والمدنية من دون أي بصمة أو تعويض لهم من قبل الحكومة العراقية للأضرار المادية التي لحقت بممتلكاتهم التي دمرها واحرقها وسرقها داعش في الموصل

وسهل نينوى لحد الأن رغم إكمالهم الاجراءات القانونية . بينما لا تمثل التعويضات التي قدمت لهم اية قدره لمعالجة اوضاعهم لقلتها ولانها صرفت اصلاً لدعم بعض الحاجات الغذائية في مخيمات اللجوء.

1-1-1 ملف التجاوزات على الدور والممتلكات الخاصة بالمسيحيين

ان هذا الملف قديم وجديد ومستمر وقد دأبت منظمتنا متابعته عبر تقاريرها السنوية والخاصة، وقد قدمت مناشدات ومذكرات الى السلطات الرسمية لمعالجته، ولان اغلب العقارات التي تم الاستيلاء عليها برغم ان غاصبها هم من اصحاب النفوذ التي تمتلك القوة والسلاح، لذلك ان الدولة تقف عاجزة في وضع حلول فورية لها. بسبب ضعف أليات الدولة في انفاذ القانون بحق الغاصبين. وقد انبرى مؤخراً السيد مقتدى الصدر الى تشكيل لجنة خاصة تتضمن كوادر معروفة في التيار الصدري لمتابعة معالجة هذا الملف.

هذا وقد كانت بعض وسائل الاعلام العراقية قد عرضت في هذا العام فلماً عن محاولة اغتيال محامي السبب انه دافع عن ممتلكات المسيحيين.

كما تلقت منظمة حمورابي معلومات موثقة عن حيثيات قضية تتولى محكمة الكرادة النظر فيها وتخص عمليات تزوير بيع ممتلكات مسيحيين مهاجرين الى خارج نفذتها عصابة متمرسة في عمليات الغش والاحتيال والتزوير لاغتصاب عدد من العقارات (دور سكنية)، ومن المنتظر اصدار احكاماً بها بعد ان توفرت كل الادلة التي تدين افراد هذه العصابة. ومن المؤكد ان منظمتنا سوف تنشر نتائج الحكم القضائي الذي سيصدر عن محكمة الكرادة لاحقاً، كما ان منظمة حمورابي تتابع عن كثب قضية دار السيد فادي وميشيل التي تم الاستيلاء عليها في كرادة مريم بحجة بيعهم الدار المغتصب العقار ولا تزال قضيتهم سارية الى اليوم قيد المحاكم ببغداد.

وتشير مصادرنا الى قضايا اخرى منها قضية امراة مسيحية تسكن (العمارة) في محافظة ميسان، حيث تم الاستيلاء على عقارها في منطقة الكرادة شارع 52، بعد ان قامت بتأجيره لشخص وبعد فترة ادعى هذا الشخص انه مالك للعقار ويرفض التخليه او دفع بدل للايجار ومن ثم لمغتصب لهذا العقار.

• في اقليم كردستان العراق يشكل التمييز السلبي للاقليات الدينية إنتهاكاً صارخاً لقانون رقم (5) لسنة 2015 " قانون حقوق المكونات" في الاقليم. من حيث تناقضت العديد من القرارات الصادرة بخصوص التجاوزات على الاراضي ويتبين ذلك في الخصومة القائمة على مقاطعتي (89) هيزانكي العليا ومقاطعة(90) هيزانكي السفلى العائدة لقرية زولي العليا والسفلى والموزعة على (117) فلاح مسيحي ما بين كل من محكمة إستئناف دهوك بصفتها التمييزية بقرارها المرقم العدد/28/ت ص/2020 في 2/11/2020 وبين محكمة تمييز اقليم كوردستان بقرارها المرقم الهيئة المدنية الاستئنافية المرقم 252 في 1/9/2020 بخصوص قضية التجاوز الحاصل على تلك المقطعات وفق طالب التصحيح وهو (أورو كورييل خامس) وكيله المحامي (بنيامين نيسان ياقو) وبين المتجاوز(عبدالهادي رشو محمود)، تشكل تحدياً للوجود المسيحي في منطقة نهلة من قضاء عقرة بسبب هذا التمييز السلبي تجاه أبناء الديانة المسيحية من أهالي أقليم كوردستان.. الخ

1-1-2 أوضاع المسيحيين في الموصل بعد عام 2003 .

•رصدت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان حجم الانتهاكات التي طالت مقبرة الطوائف المسيحية في منطقة "وادي عكاب" في الموصل بعد سقوط المدينة بيد عصابات داعش الإرهابية، إذ وبعد مرور اربع سنوات على تحرير المدينة من براثن داعش لا زالت المقبرة في حالة يرثى لها من حالة عدم الإهتمام الحكومي والإنساني. حيث تم سرقة توابيت الموتى، وتدمير للقبور وإزالة الكثيرمنها، وإبقاء رفاة الموتى مكشوفة للحيوانات السائبة ولعبث رعاة الاغنام وسراق مواد البناء، ان كل هذا تعده منظمة حمورابي انتهاكا صارخا لحرمة الموتى وكرامة المسيحيين .

تتميز نينوى بتنوعها الفريد العرقي والديني والإثني واللغوي والثقافي والحضاري فهي تمثل عراقا مصغرا بهذا التنوع.

بعد عام 2003 والى اليوم تعاني جميع مكونات المحافظة ومناطقها بصورة عامة من الإهمال والتغييب والتهميش وقلة الدعم، وبشكل خاص مناطق الاقليات في سهل نينوى وسنجار، فإن أبناء الاقليات الدينية من الايزيديين والمسيحيين من (السريان الاشوريين الكلدان والارمن) هم أكثر تلك المكونات تعرضاً للظلم والحيف والتهميش لاسباب ثلاثة.

الاول: التهميش العام للمحافظة من قبل الحكومة الإتحادية.

الثاني: تهميشهم على يد الحكومة المحلية في نينوى بعد عام 2003 وما ينتج ذلك من فساد

الثالث: الإستهداف العرقي والإثني والديني .

مختلف كنائس الموصل لا تزال تحت الدمار الداعشي

لقد كان المسيحيون قبل عام 2003 في الموصل يعيشون بسلام ووئام نسبي مع باقي مكونات المدينة من العرب والكرد والتركمان والشبك، يتوزعون في أحياء(العربي، المهندسين، المجموعة، نركال، الشرطة، البكر، النور) من الأحياء الحديثة في الجانب الايسرمن الموصل الى جانب وجودهم التاريخي في الأحياء القديمة من حي (الساعة، الميدان، الفاروق، الخزرج، الجوسق، الطيران، الدواسة) الذي تعرض لدمار شامل بعد تحرير المدينة من داعش. وللمسيحيين في مركز المدينة أكثر من (50) من أماكن العبادة من الكنائس ودور ومؤسسات لخدمة الايتام والاديرة القديمة والحديثة ومنها الاثرية البعض من تلك الكنائس تعود الى القرون الاولى للميلاد مع عدد من المقابر التي تنتشر في المدينة وداخل كنائسها، وكان أبناء المكون المسيحي يشكلون عصباً إقتصادياً مؤثراً في الواقع الإقتصادي للمحافظة، حيث تمنكهم للكثير من المهارات الحرفية من الصياغة والحدادة والنجارة بالاضافة الى المهام الحكومية التي كانوا يشغلونها في جميع الإختصاصات العلمية والفكرية والإقتصادية والفنية، و لغاية قبل احتلال الموصل من داعش وكانت أعداد المسيحيين الذين يعيشون في مركز الموصل تربو إلى أكثر من (20000) عشرون ألف نسمة، هؤلاء بالاضافة الى بقية المسيحيين في سهل نينوى البالغ عددهم حوالي (150000) مائة وخمسون الف نسمة ، كانوا يشكلون نسيجاً وطنياً وعصباً إقتصادياً وفنياً وثقافياً نوعياً إلى جانب بقية المكونات من الايزيديين والعرب والكرد والشبك والتركمان والكاكئية لهذه المحافظة.

تابعت المنظمة أوضاع المسيحيين في محافظة نينوى ورصدت حجم الإنتهاكات التي تعرضوا لها بعد عام 2003، اذ يبدو جلياً ان هذا المكون تعرض لأبشع هجمة بربرية من الاستهداف العرقي والديني من قبل تنظيم القاعدة وداعش وغيرها. بما فيه سبي بناتهم ونسائهم بينهن الطفلة كرستين والشابة جاكلين

1-طالت الإنتهاكات وجودهم وأملاكهم وكنائسهم وأديرتهم وجميع مراكزهم الثقافية والإجتماعية بالاضافة الى وظائفهم الحكومية، حيث قام هذا التنظيم الإرهابي بإستهدافهم أفراداً وجماعات ومؤسسات دينية وثقافية وإجتماعية في حملة إرهابية بربرية إستمرت حتى عام 2014، فكان الخطف والقتل لعشرات الافراد على الهوية من قبل تلك الجماعات المنظمة إذ قتل المئات منذ عام 2003 حتى عام 2014، ففي سقوط مراكز الشرطة بيد القاعدة عام 2004، خطف وقتل العشرات من ابناء المكون المسيحي منهم خطف المطران جرجيس القس موسى واطلاق سراحه بفدية، وخطف وقتل الشاب ليث حكمت خضر أشو وأخرين، كما تم خطف وقتل الاب بولص أسكندر نحراً من قبل القاعدة عام 2006 ليستمر المسلسل في قتل رجالات الدين المسيحي في قتل الاب رغيد كني وثلاثة من الشمامسة أمام كنيسة ام النور في حي النور بالموصل في 3/6/2007.

2- تابعت حمورابي ملف تغيير قيود أملاك المسيحيين من الدور السكنية والعقارات ممن غادر بلدة الموصل وهجهرها قبل عام 2003، حيث ظهر أن هناك عشرات الاملاك بحسب التحقيقات والشكاوى المقدمة من أصحابها بوجود تغيير لقيود تلك العقارات في السجلات العقارية لحساب جماعات إرهابية متنفذة "بدعاوي غيابية بإدعاء الملكية " تم بيعها لحساب أناس أخرين بغية تفريغ مركزالمحافظة منهم. وقد نجحت القاعدة التي كانت مسيطرة على مدينة الموصل إلى حد ما في ذلك، وسط عدم وجود أي رادع حكومي، كما شهدت الموصل قتل إثنان من مدراء دائرة التسجيل العقاري في الساحل الايسر(طابو الزهور) علي يد تلك الجماعات الارهابية والخارجة عن القانون وهم كل من (درواز نذير)نهاية عام 2006، وبعده السيدة (خولة السبعاوي) في شباط/ 2010، التي كان لها الدور البارز والاساسي في تحجيم دور تلك الجماعات لما قامت به، من توثيق جميع الاضابير وارسالها الى بغداد بحسب تصريحات القاضي حسن محمد والذي عمل سنوات طوال في محكمة جنايات الموصل عضواً ورئيساً، وكذلك نائبا للمحافظ السابق أثيل النجيفي والذي يثني إلى أهمية الدور الذي لعبته مديرة التسجيل العقاري (خولة السبعاوي) بنسخها سجلات التمليك وإرسالها إلى بغداد وتابع: "بفضل هذه السيدة الشجاعة نستطيع على الأقل أن نتحقق من هوية صاحب الملكية الأصلي، ولا سيما أن كثيرين في مناطق النزوح بإقليم كردستان العراق أو غيرها يحتفظون بنسخ من سنداتهم العقارية معهم أينما ذهبوا". لكنه لم يشر الى السجلات التي جرى التلاعب بها وسرقتها قبل أن تتم عملية النسخ من قبل تلك الجماعات المتنفذة.

وترى منظمة حمورابي من خلال متابعتها للاحداث الاخيرة من أعتقالات في صفوف مدراء دائرة التسجيل العقاري في الزهور وقرارات غلق الدائرة من قبل السلطات الإدارية هو إمتداد للفساد المتمثل في إستمرار تلك الجماعات المتنفذة في الضغط على مدراء هذه الدائرة لإرغامهم بنقل ملكية العقارات العامة والخاصة في هذه الدائرة، إذ تم إعتقال مدير دائرة التسجيل العقاري السابق (فرحان طه حسين) في 26أذار/2019 من قبل جهاز الأمن الوطني بعد ان ورد اسمه ضمن لجنة تقصي الحقائق التي شكلها البرلمان العراقي للتحقيق بشأن سلسلة الاعتداءات المسلحة وحوادث التفجير والخطف والفساد التي شهدتها مدينة الموصل، بعد استعادتها من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية ("داعش") 2017 ليتم إصدار حكم بسجنه مدة 5 سنوات بعد التحقيق معه وإعترافه بجرائم تغيير ونقل ملكية المئات من العقارات لحساب جهات سياسية وأمنية متنفذة، وإعتقال مدير الدائرة الحالي السيد (محمد الاعرجي) في 14 تشرين الثاني/2019 مع اثنين من مروجي المعاملات متلبسين بقضايا فساد وتزوير هو الأخر مثار قلق لأبناء نينوى جميعاً ولأبناء المكون المسيحي بشكل خاص . هذا وكانت لجنة قد تشكلت من وزارة الداخلية والدفاع واجهزة المخابرات والجهات الامنية الاخرى وبالتنسيق مع الكنائس لمعالجة عدد من القضايا في استرجاع هذه الممتلكات الى اصحابها، وقد كانت مشكورة قد عالجت عدداً كبيراً من حالات التجاوز على دور المسيحيين الا ان هنالك لا يزال العديد لم يعالج لا اصحابها هم في خارج العراق او يخشون تقديم دعاوي بأسترجاعها.

3- تميزت الاعوام مابين 2003 – 2014 بتناقص أعداد المسيحيين في مركز محافظة نينوى (الموصل) بشكل خطير وأصبح وضعهم ينذر بزوال وجودهم بسبب ما تعرضوا له من إنتهاكات طالتهم على يد القاعدة خلال تلك الفترة ، ففي الوقت الذي كانت أعدادهم تصل ألى (5000) عائلة تسكن المدينة أصبح تعدادهم في عام 2014 (1000) عائلة فقط، وبعد سقوط المدينة بيد عصابات عام 2014، تم تصفير وجودهم، لكن بعد تحريرها 2017 لم يعد عليها حتى الان سوى (10) عوائل وبحدود 40 فرداً فقط .

ان العنف الذي اجتاح مجمل محافظة نينوى ادى الى انخفاض كبير في اعدادهم حيث كانت أعدادهم تربوا على (35000) خمسة وثلاثين ألف عائلة قبل عام 2003، لتتناقص إلى حدود (16000) ستة عشر ألف عائلة بعد تحرير المحافظة من عصابات داعش في 2017، أي أن المكون المسيحي خسر بحدود (19000) تسعة عشر ألف عائلة خلال (17) عاماً من عمر التغيير . ونورد في تقريرنا هذا عرض التوزيع السكاني للمسيحيين في نينوى قبل دخول داعش عام 2014 وما هو عليه الان :

المدينة	عدد السكان (المسيحيين)/ 2003	عدد السكان المسيحيين /2014	عدد السكان المسيحيين/ 2020
الموصل	5000 خمسة الاف عائلة	1000 ألف عائلة	(70) سبعون نسمة
الحمدانية	37,000 سبعة وثلاثون ألف نسمة	54,000 أربعة وخمسون ألف نسمة	23,000 ثلاثة وعشرون ألف نسمة
برطلة	13,000 إحد عشر الف نسمة	11,000 أحد عشر الف نسمة	4000 ثلاثة الاف نسمة
كرمليس	500 عائلة	820 عائلة	350 عائلة
تلكيف	3000 ثلاثة الاف عائلة	1300 عائلة	60 عائلة
تللسقف	1100 عائلة	1450 عائلة	800 عائلة
باطنايا	750 عائلة	1100 عائلة	190 عائلة

وبهذا تكون الخطوة الاولى لتفريغ الموصل منهم قد تحققت على يد القاعدة ليستكمل تنظيم داعش الإرهابي إخلاء المدينة منهم، وتصفير وجودهم بعد إحتلاله للموصل في حزيران 2014 أمام أنظار المجتمع الدولي بأسره. وهكذا تكون الموصل(نينوى) عاصمة الحضارة الأشورية قد أخليت وأفرغت من هذا المكون الأصيل الذي كان مصدر نموها وثرائها وعزتها وتطورها وحضارتها بعد أن تخاذلت القوات الأمنية في الدفاع عن المدينة ليترك أبناؤها من المسيحيين والايزيديين وباقي المكونات الاخرى عرضة للإبادة الجماعية والتطهير العرقي على يد تلك العصابات الارهابية الداعشية .

المسيحيون وغيرهم من اقليات الموصل بعد النزوح وفرص العودة

لقد عانى المسيحيون الى جانب باقي الاقليات والمكونات الأخرى بعد نزوحهم القسري من مناطقهم الى محافظات اقليم كوردستان العراق وباقي مدن العراق من عدم إهتمام الحكومة بهم، فقد تركوا دون رعاية من الحكومة يعيشون في مخيمات وهياكل لأبنية غير مكتملة تحت ظروف معاشية وبيئية صعبة.

توز

وزيع الكسوة الشتوية للعائدين

لذلك خسر المكون المسيحي خلال السنوات الثلاث من نزوحه أكثر من 55 % ممن نزحوا، هؤلاء جميعهم هاجرو تاركين الوطن بحثاً عن ملاذ ووطن جديد يحفظفوا فيه كرامتهم ومستقبل أطفالهم بعد أن طالهم اليأس ودب في قلوبهم الخوف والقلق .

بعد تحرير مناطق سهل نينوى في قضاء الحمدانية وباقي المناطق في قضاء تلكيف وناحية بعشيقة ومركز مدينة الموصل تلقى المسيحيون صدمة أخرى أفقدتهم صوابهم بدمار قراهم وبلداتهم من قبل عصابات داعش الارهابية،

مسيحيو باطنايا المنكوبة يعيدون أمل ويرممون الدور والمدارس و الكنيسة

ال

عودة في الدمار بحاجة الى تضامن قرية باطنايا المنكوبة

لذا ان من عاد من أبناء المكون المسيحي الى سهل نينوى لم يشكل سوى 40% من مجموع أعدادهم عند نزوحهم القسري في عام 2014 والتي كانت أكثرمن(120000) ألف نسمة عندما هاجمتم عصابات داعش، وإن 55% منهم قد هاجروا قبل تحرير مناطقهم مع بقاء 5% منهم عالقين في مناطق النزوح في محافظات إقليم كوردستان العراق وباقي محافظات العراق بحثاً عن مصدر رزق لهم لعدم وجود فرص عمل لهم في مناطقهم الأصلية بعد تحريرها، وان عشرات العوائل النازحة التي لجأت الى بغداد يعيش في مخيم في الزيونة (مخيم مريم العذراء)، وقد اغلقت وزارة الهجرة والمهجرين هذا المخيم رسمياً في نهاية هذا العام دون ان يعود النازحون، وبهذا ان

الوزارة تضيف عبئاً كبيراً عليهم، علماً النازحين يخشون العودة الاوضاع لان قد تتفجر في اية لحظة في مناطق الاصلية، اية لحظة وان اغلاق المخيم في ظل بقاء النازحين منه يعد بشكل غير مباشر اكراههم لاجبارهم على العودة بشكل قسري وهذا يعد انتهاكاً لحقوق الانسان.

أما مركزمدينة الموصل فإن العوائل والافراد اللذين عادوا اليها بعد تحريرها لايتعدون عدد أصابع اليد والغالبية منهم يفكرون في تصفية أملاكهم والبحث عن موطن سكن خارج العراق أو داخله يشعرهم بالامان والاستقرار لأن الاوضاع في مدينة الموصل ما زالت هي الأخرى بعيدة عن مستوى التفكير بالعودة لأسباب كثيرة منها سياسية ومنها إقتصادية ومنها التنازع الديني والعقائدي والفكري والايدولوجي القائم على المدينة من قبل جهات متسلطة عليها .

كما أن احداث مابعد عام 2003 من إستهداف الاقليات الدينية المسيحية والايزيدية والمسلمة (الشيعية) في الموصل من قبل القاعدة ومنهم ابناء المكون الشبكي والتركماني أدى إلى نزوحهم من أحيائهم السكنية العديدة في داخل الموصل الى مناطق سهل نينوى بعد تصفية املاكهم، هو الأخر أصبح مصدر خوف وقلق للمسيحيين من التغيير الديموغرافي الثاني بعد أن نزحت الاف العوائل الشبكية من تلك الاحياء السكنية في الموصل الى مناطق سهل نينوى وسكنت في أحياء سكنية داخل مركز ناحية برطلة وفي ومجمعات عشوائية حول مركز مدينة برطلة ذات الخصوصية المسيحية (السريانية) ، كما أن خطوات نقل تلك العوائل لبطاقاتها التموينية وسجلاتها المدنية من الموصل الى مركز ناحية برطلة أصبح هو الاخر يشكل تحدياً للإستقرار والسلم المجتمعي لإحداثه تغييراً ديموغرافياً حقيقياً لهذه البلدة. حيث أصبح تعداد أبناء المكون الشبكي في مركز الناحية هو الأكثرية ويفوق أعداد المسيحيين بمرات عديدة ، وأصبحوا يقيمون شعائرهم الحسينية في مناطق وأحياء مسيحية . هذا المتغير أصبح يشكل حاجزاً يمنع عودة وإستقرار المسيحيين في سهل نينوى بسبب تلك الممارسات الدينية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية والعقائدية التي بدأت تشكل تهديدا واضحاً ومصدراً لمخاوف واستفزاز قائم ومستمر للمسيحيين.كما أن التوترات المستمرة بين بغداد وأربيل على مناطق سهل نينوى قبل وبعد عام 2014 لاعتبارها من المناطق المتنازع عليها وفق المادة 140 من دستور حكومة العراق لعام 2005، من دون الإكتراث لواقع الوجود المسيحي وباقي الاقليات المتعايشة في سهل نينوى . هو الأخر من العوامل المقلقة والمهددة للإستقرار، خصوصاً مع احتمالات صدام ونزاع مسلح بين الطرفين على هذه المناطق وبذلك يتحقق تفريغ سهل نينوى هو الأخر من المكون المسيحي في العراق، لذلك فأن أوضاع سهل نينوى أصبحت مقلقة للكثيرين من أبناء المكون المسيحي ممن عادوا الى مناطقهم الاصلية .

كامرة حمورابي تللسقف سهل نينوى

باطنايه لا تزال تحت الدمار الشامل

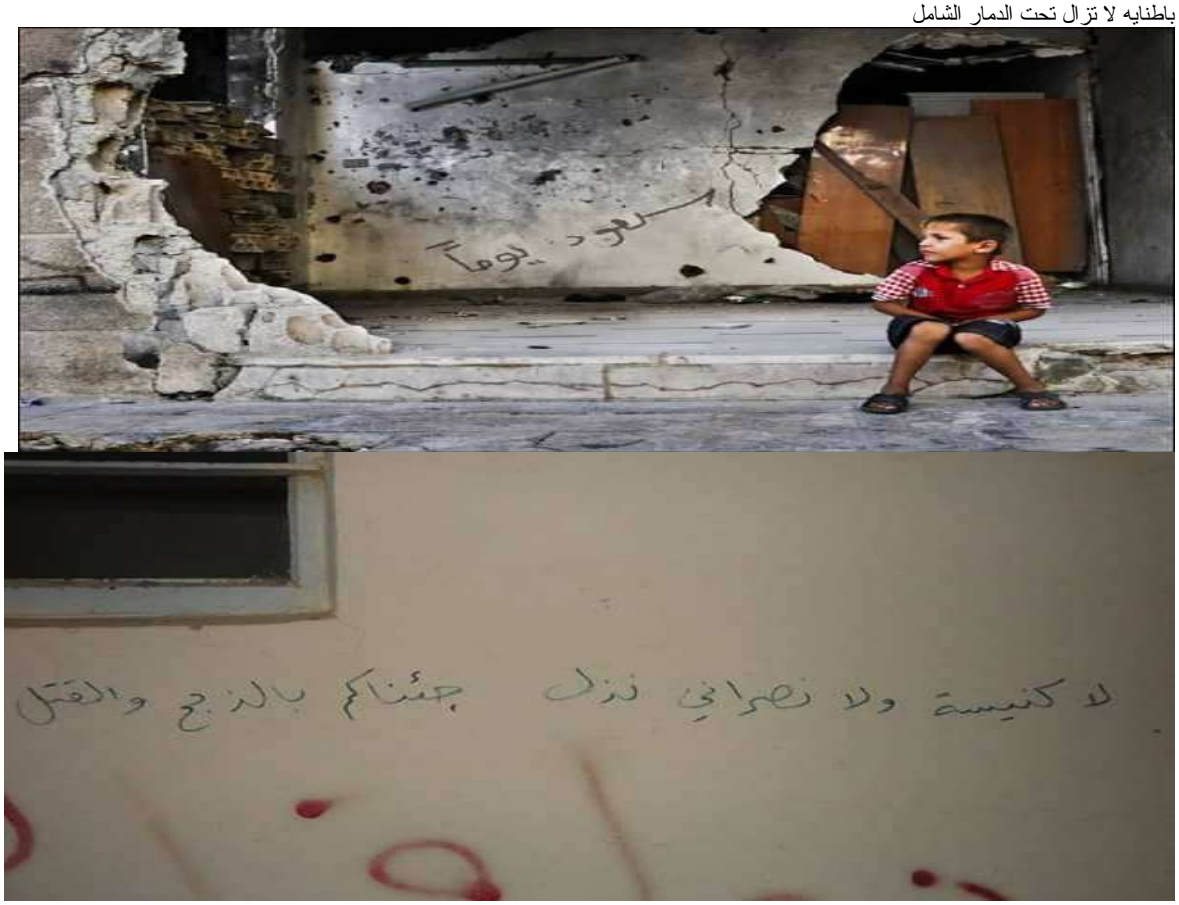

إذ لازالت الاوضاع العامة لا تشير إلى وجود اجراءات تفي بغرض التغيير الإيجابي بخصوص رفع الحيف والظلم عن هذا المكون لتعزيز وجوده لتحقيق الإستقرار وتعزيز الوجود، لقد وجدت المنظمة ان الاوضاع الامنية والإقتصادية في العراق لا زالت بشكل عام في محافظة نينوى وبشكل خاص للمسيحيين فيها يشوبها القلق والتوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني، واذا استمر الوضع بهذا الشكل، فهو من المؤكد يعد بيئة طاردة وغير معززة لإستقرار الأقليات الدينية ومنهم المسيحيين بسبب تلك الأوضاع حيث التهديدات الداعشية لا تزال قائمة في بعض التصرفات الموروثة من الدواعش ضد المسيحيين

3-1-1 التوصيات:

• ترى منظمة حمورابي لحقوق الانسان الضرورة الحاسمة لاعادة النظر في التشريعات التي تنص على تغيير ديانة الابناء القصر المسيحيين الذين يتحول احد الابوين المسيحيين الى الاسلام ويتعلق ذلك بالمادة 26 ثانياً من البطاقة الوطنية الموحدة.

•تدعو منظمة حمورابي لحقوق الانسان الى وضع حد لظاهرة اغتصاب الممتلكات المسيحية من منازل وعقارات اخرى ونناشد مجلس القضاء الاعلى في حسم القضايا التي ما زالت على طاولات المحاكم وكذلك تعزيز الاجراءات الامنية لتنفيذ قرارات المحاكم.

• تطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان بأيقاف التغييرات الديمغرافية في المدن والبلدات والقرى المسيحية في محافظة نينوى فقد تم التجاوز على هذه الحقوق من خلال توزيع اراضي وتشجيع بناء الدور واقامة مجمعات سكانية لعوائل من غير المكون المسيحي على حساب حقوق هذا المكون وكذلك ايقاف مشاريع توزيع اراضي هي من املاك المسيحيين وتقطيعها الى اراضي سكنية على غيرهم وفق قرارات ظالمة سابقة كان النظام الصدامي قد اصدرها.

• دعم ومساعدة المسيحيين في اعادة ترميم وحماية الكنائس والاديرة والمؤسسات التي تضررت اضراراً بليغة من جراء العنف المسلح والنسف والتدمير الذي ارتكبته عصابات داعش.

• تفعيل القرارات والتوصيات السابقة الخاصة في تمكين المسيحيين من تولي الادارة الامنية في اماكن سكنهم وكذلك اشغال الوظائف من قبل ابناء الموظفين المسيحيين الذين يغادرون وظائفهم الى التقاعد

1-2 الازيديون

1-2-1 الوضع في سنجار:

رغم مرور نحو أربع سنوات على تحرير سنجار من تنظيم داعش، ما زال 82% من سكان قضاء سنجار (شمال غرب الموصل) خارجها يعيشون في مخيمات ومناطق متفرقة من دهوك واربيل والسليمانية، ويعانون من صعوبة العودة اليها لاسباب عديدة، ابرزها وجود صراعات متنوعة ولغاية التاسع من اوكتوبر 2020 حيث تم ابرام اتفاق سنجار لتطبيع الاوضاع فيها من حيث الادارة والامن والخدمات ولغاية تلك الفترة شهدت سنجار صراعات سياسية وامنية بين اطراف سياسية التي تتقاسم السيطرة عليها وتشهد ايضاً تجاذبات سياسية وامنية بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان. وسيطرت فصائل الحشد الشعبي على وسط سنجار وجنوبها ومساحات واسعة من الشريط الحدودي العراقي السوري، بعد انسحاب قوات البيشمركة منها ، في الوقت الذي كانت تتقاسم السيطرة على سنجار، وحدات حماية الشعب- الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري (التي تتبع للـPKK) ووحدات حماية سنجار مع الحشد الشعبي، وجميعها في الجزء الشمالي الغربي من المدينة وعلى جبل سنجار الذي يحتضن مخيم "سردشتي" وفيه أكثر من 2000 عائلة أيزيدية. وتتمركز قوات "أيزيدخان" شمال سنجار، وتنتشر بعض القطعات الصغيرة للجيش العراقي في أطراف المدينة. الا ان الاتفاق الذي ابرم في 9 اكتوبر – تشرين اول 2020 بين بغداد واربيل لادارة سنجار بصورة مشتركة حدد ضرورة اخراج كافة الجماعات المسلحة منها وعلى رأسها تنظيمات الـ (PKK)، وفصائل الحشد الشعبي "تمهيداً لعودة النازحين. وفي 21 نوفمبر 2020 اعلنت وزارة الدفاع العراقية بدء تطبيق اتفاق "سنجار" على لسان المتحدث بأسم قيادة العمليات المشتركة اللواء تحسين الخفاجي، لوكالة الانباء الرسمية، مؤكداً" ان الاتفاق يتضمن وجود قوات اتحادية فقط داخل القضاء، ولا توجد اي قوات اخرى لا من البيشمركة و لا غيرها ولا يرفع الا العلم العراقي فيها".

مشيراً الى "ان الملف الامني داخل القضاء سيكون بعد القوات الاتحادية سواء من الشرطة او الامن الوطني، اما خارج القضاء فيتولى الجيش المسؤولية اللازمة".

كما لم يقدم المتحدث تفاصيل اكثر حول كيفية تنفيذ باقي بنود الاتفاقية، ولم يصدر اي اعلان او تعليق من اقليم كردستان كطرف ثاني في الاتفاق.

وابدى العديد من الايزيديين لمصادر منظمتنا ان الاتفاق جاء بمعزل من اشراك الايزيديين في تحديد مصيرهم او المشاركة في صنع القرار الذي يحدد اوضاعهم ومستقبلهم في مناطقهم وطالب اخرون بعدم اتخاذ اي ادارة للمنطقة الا بموافقة اهالي سنجار، ووجد الاهالي ان الاتفاق غير واضح فيما يتعلق بألية تشكيل قوات الشرطة وقوات الامن التي تتولى حماية أمن سنجار.

1-2-2 الماء والكهرباء في سنجار

- التقينا بالسيد فرحان سيدو ، نازح أيزيدي من سنجار يعيش منذ خمس سنوات في أحد مخيمات محافظة دهوك، ورغم صعوبة الحياة في المخيم إلا أنه يرفض العودة إلى سنجار.

يقول إن ما يمنعه من العودة، هو انعدام الخدمات الرئيسة من الماء والكهرباء، فضلا عن المشهد العام للمدينة الذي يطغى عليه الدمار. ويضيف "نحن متخوّفون من نشوب تصادم عسكري بين القوات مختلفة المراجع والأجندات المتواجدة حالياً في سنجار". ويتمنّى أن "تصفّي الأطراف السياسية والعسكرية المتواجدة في سنجار حساباتها بعيداً عن الايزيديين والمدينة".

•واتخذت إدارة قضاء سنجار التابعة لمحافظة نينوى من دهوك مقراً لها بعد سيطرة فصائل الحشد على القضاء، لأن تلك الفصائل نصبت إدارة جديدة لسنجار تابعة لها، كما أعلنت رفضها لإدارتها الرسمية، فأصبحت المدينة محكومة بإدارتين.

خلال لقاء تهنئته البابا شيخ الجديد يطالب حمورابي بالعمل على ايصال صوت الايزيديين الى كل من يحسن لمساعدتهم

1-2-3 الإدارة المزدوجة

من جهته، اعتبر اهل سنجار، وجود إدارتين للمدينة "أبرز المعوقات التي تقف في طريق عودة النازحين".

•يقول بعض عوائل مخيم "مام رشان" في دهوك، إن "الإدارة المزدوجة تؤثر على حياة المواطنين وتثقل كاهلهم، على الحكومة العراقية أن تعيد الاستقرار لسنجار وتنشئ إدارة مشتركة من إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية لإدارة المدينة وتنهي سيطرة الفصائل المسلحة والقوات الأخرى غير النظامية لضمان عدم تعرض الايزيديين مجدداً للإبادة".

•ويدعون الحكومة العراقية إلى "دمج الأيزيديين الذين قاتلوا داعش مع القوات الأمنية وتسليمهم الملف الأمني في سنجار لأن سكان المدينة هم الأكثر معرفة بتفاصيل مدينتهم".

1-2-4 مخاوف السنجاريين :

هناك مخاوف لدى الأيزيديين من نشوب اصطدامات عسكرية بين القوى الموجودة في سنجار، وتشكل العبوات الناسفة والمتفجرات التي فخخ بها داعش المدينة قبل فراره منها خطراً آخر يهدد السنجاريين، فغالبية المباني المدمرة تضم كميات كبيرة المتفجرات.

ووفق معلومات إدارة سنجار أن نسبة الدمار في المدينة بلغ أكثر من 87٪ جراء سيطرة داعش عليها لنحو 15 شهراً، ومع أن نسبة دمارها كبيرة إلا أنها لم تشهد على مدى الأعوام الأربعة التي أعقبت تحريرها أية عمليات إعمار، فالمدينة منكوبة وتفتقر للخدمات.من فوق دمار الكنائس في سنجار لم يبقى اثر للمسيحيين هربوا من بطش وابادة الدولة الاسلامية ضد الايزيديين والمسيحيين في سنجار وتوابعها. علما ان كان في مدينة سنجار ثلاث كنائس كاثوليكية وارثودوكسية . بعد تحرير المسبيين منهم تركوا العراق

قائمقام سنجار يرافق وفد حمورابي

خلال جولة حمورابي في سنجاركانون الاول 2020

ومن جانبه أكد قائمقام سنجار السابق، محمد خليل، المُسنَد إليه مؤخراً منصب مستشار شؤون الأيزيديين في برلمان إقليم كردستان العراق، على أن "القطعات العسكرية النظامية العراقية المتواجدة في سنجار غير قادرة على فرض القانون، لذلك تستغل بعض الفصائل هذا الضعف في السيطرة على المدينة وفرض الأتاوات على من عاد إليها من النازحين، وهذه الفصائل تمنع مؤسسات الدولة العراقية من ممارسة مهامها في المدينة وهذا يعيق عودة النازحين".

1-2-5 الخدمات وعدد العوائل العائدة :

•بعد زيارة وزيرة الهجرة والمهجرين السيدة ايفان فائق برفقة النائب الدكتورة خالدة خليل والسيد محافظ الموصل ومعهم وفد رفيع المستوى ومقابلتها التي اجرتها مع الادارة النظامية لقضاء سنجار وبعض وجهاء المنطقة اوصت بفتح مكتب تابع لوزارة الهجرة والمهجرين واسراع تنفيذ معاملات العودة للعوائل التي ترغب في العودة الى سنجار ومنحها منحة العودة اسوة بباقي المناطق المحررة .

وقالت الوزيرة في تصريح لها خلال مؤتمر صحفي مشترك مع محافظ نينوى: أن رئيس الوزراء يولي اهتماما خاصا بقضاء سنجار "المنكوب" من اجل عودة من تبقى من النازحين واعمار المدينة وتذليل جميع الصعوبات والمعوقات التي تعيق عودتهم.

وخلص الوفد إن نقص الخدمات والدمار الحاصل في البنى التحتية، والصراع السياسي في المنطقة "أربك الوضع في سنجار" مبيناً أن نحو 18٪ من سكان المدينة (نحو 96 ألف عائلة) عاد إليها فقط الى تاريخ 1/8/2020 .

وقد وصلت نسبة العوائل العائدة الى سنجار في خريف هذا العام الى (50) عائلة يومياً، بينما انخفض مستوى العودة الى الصفر في نهاية العام.

ان سنجار تعد من المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد. وحدد الدستور العراقي معالجة أوضاع هذه المناطق في إطار المادة 140 منه التي نصت على حل مشكلة هذه المناطق عبر ثلاث مراحل: التطبيع ثم الإحصاء السكاني وبعدها إجراء استفتاء لتحديد ما يريده سكانها. لكن الخلافات بين الحكومتين حالت دون تطبيق هذه المادة، لتبقى جزءاً من المشكلات العالقة

1-2-6 المخيمات:

ما تبقى من مخيمات الايزيديين في اقليم كردستان لا يزال كثيراً، وقد سبق الاشارة الى اعدادها في هذا التقرير ضمن محور اوضاع النازحين واللاجئين، ولم تصل وزارة الهجرة والمهجرين الى غلق أي مخيم حسب البرنامج الحكومي المعلن، مع العلم أن عدد العائدين ازداد في خريف هذ العام وبشكل كبير ومن مختلف المخيمات في دهوك وزاخو واطرافها وعقرة والشيخان، وعلى سبيل المثال لقد عادت خلال هذا العام (360) عائلة الى سنجار من مخيم خانك في دهوك من اصل (2707) عائلة وايضاً عادت (136) عائلة من مخيم الداودية من اصل (512)عائلة ايزيدية متواجدة في المخيم.

مجمع شاريا -دهوك

رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان في نهاية هذا العام توجهات لهجرة معاكسة للعوائل التي عادت الى سنجار وهناك اكثر من (270) عائلة تروم النزوح من سنجار والعودة الى مخيمات اللجوء مجدداً لكن الجهات الحكومية التابعة للحكومة الاتحادية تمنعها من ذلك والحال ان هذه المؤشرات مبنية على تخوف من احتمال تعرض سنجار الى عمليات عسكرية تركية حسب بيانات صادرة من الجهات الحكومية التركية بذريعة وجود مقاتلين اكراد اتراك من حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) يتخذون من سنجار قاعدة لهم.
كما شهد العراق مع اقتراب نهاية عام 2020 الاعلان عن اتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم بشأن ادارة قضاء سنجار المعروف بخصوصيته الايزيدية، وقد اجرت منظمة حمورابي لحقوق الانسان معاينه ميدانية لبنود الاتفاق من خلال اراء النخب الايزيدية التي خلصت الى ان الاتفاق غامض في حيثياته التطبيعية ومن المفيد ان يكون وعاءًا اجرائياً يخدم كامل الحقوق الايزيدية وان يحقق التعويض المطلوب للمحنة التي ضربت هذا المكون بسبب الارهاب وسياسات الاحتواء.

1-2-7 التوصيات:

- تعزيز مقومات البقاء في مدن وبلدات وقرى المكون الايزيدي وذلك من خلال ارساء اليات تنفيذية متواصلة في الجانب الامني والخدمات البلدية وفرص العمل والمؤسسات الدينية الخاصة بهم .(المعابد).
- وضع حد للتخبط الاداري الخاص في قضاء سنجار حيث ما زال هناك قائمقام يتولى الشؤون الادارية يمثل حكومة اقليم كردستان وهناك قائمقام اخر يمثل الحكومة الاتحادية الوضع الذي اوجد شرخاً في التوجيهات الادارية

وجعل هذا القضاء من المناطق المتنازع عليها خلافاً لحقوق الايزيديين الذين يتطلعون الى ادارة وطنية تخدم قضاياهم .

•المواظبة والاسراع في الاهتمام بملف المغيبين والاسرى والمختطفين الايزيديين الذين لا يعرف مصيرهم حتى الان ، اذ ان هذا الملف ما زال مفتوحاً ويقدر عدد الضحايا في هذا الشأن بكثر من (2500) مختطف ومفقود لا يعرف مصيرهم حتى الان.

•تدعو منظمة حمورابي لحقوق الانسان الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم الى العمل على استشارة المكون الايزيدي في الاجراءات ولوائح عملها التي تختص بها مناطق الايزيديين والكف عن الاجراءات الفوقية، واعتماد وتفعيل الاجراءات التشاركية في هذا الشأن.

•رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان وجود ضبابية وسوء فهم وتفسيرات متضاربة بشأن الاتفاق الذي ابرم بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم الخاص بأدارة قضاء سنجار، كما تلقت المنظمة تشخيصات في هذا الشأن من شخصيات ونخب ايزيدية ولذلك نطالب بتوجيهات للرأي العام الايزيدي بما يضمن حقوق وتطلعات الايزيديين وعدم ترك الامور غامضة كما هي الان .

1- اللاجئون والنازحون

2-1 اللاجئون

مع نهاية عام ٢٠١٩ وبدايه عام ٢٠٢٠ دخل لاجئون سوريون وقد تجاوزوا (١٩) الف عقب العملية العسكرية التي قامت بها القوات العسكرية التركية التي سميت بـ (نبع السلام) في مناطق شمال شرقي سوريا ومن بينهم أطفال ونساء وكبار السن، ويشكل الأطفال والنساء نحو ٧٥٪ من جميع هؤلاء اللاجئين حسب ما سجلته مفوضية شؤون اللاجئين في اقليم كردستان[1].

ان اكثر الاحصاءات التي رصدتها منظمة حمورابي ، بما فيها الارقام التي حصلت عليها من وزارة الهجرة والمهجرين ، تشير الى ان العراق يأوي ما لا يقل عن300 الف لاجيء ، منهم فلسطينيون ، سودانيون ، ايرانيون واتراك من اصول كردية واحوازيون ، لكن اللاجئين السوريين يشكلون العدد الاكبر، فقد وصلت اعدادهم إلى اكثر من (٢٥٠) الف لاجيء بسبب الحرب واحداث العنف والصراعات المسلحة في سوريا التي نشبت منذ عام 2011 . سكن معظم اللاجئين في اقليم كردستان العراق ، وتبلغ نسبتهم هناك 97% من اعداد السوريين في العراق . وان 38 % منهم يعيشون في مخيمات موزعة في اربع محافظات عراقية هي الانبار واربيل ودهوك والسليمانية ، وان 62% من اللاجئين السوريين سمحت لهم السلطات العراقية بعد ان حصلوا على الاقامة المؤقتة والموافقات الامنية المطلوبة ، العيش في الاماكن الحضرية والريفية ، والحق في العمل والتعليم والوصول الى الخدمات الصحية .

بالرغم من الترحيب الجيد الذي يلقاه اللاجئون السوريون من المجتمع العراقي ، الا ان اوضاعهم لا تخلو من صعوبات ومشاكل ، اذ يواجهون يوميا تحديات كثيرة في العمل والصحة والتعليم والخدمات ، اغلب تلك التحديات ترتبط بطبيعة البيئة القانونية العراقية التي تفتقر لقوانين منظمة لاوضاع اللاجئين والنازحين من حيث عملية استقبالهم وحمايتهم واندماجهم.

ان العراق على الرغم من امتلاكه قانون اللجوء السياسي رقم 51 لعام 1971 الذي اصدرة النظام السابق ، الا انه قانون محدود، صمم بصيغة تنسجم مع سياسات ونهج النظام السابق لحماية اللاجئين المعارضين لدول الجوار، ولا يلبي النهج الانساني والحماية التي يجب ان يتلقاها فئات اللاجئين كافة . حيث ان الحكومة العراقيه لم تشرع لحد هذه اللحظة قانونا خاصا باللاجئين ذو اطار شامل يضمن حماية جميع فئات اللاجئين وطالبي اللجوء وتنظم بموجبه اقامتهم وحقوقهم في الوصول الى العمل والصحة والتعليم والاندماج بما فيها حق المواطنة والتجنس . بل ان البرلمان العراقي لم يشرع مشروع القانون الذي أرسلته وزاره الهجرة والمهجرين الخاص باللاجئين، وقد صاغته بالتعاون مع اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين التابعة الى وزارة الداخلية ، باسلوب ينسجم إلى حد كبير مع المعايير الدولية. والاغرب في ذلك عدم مصادقة العراق على اتفاقية جنيف الدولية 1951 للأمم المتحدة الخاصة بحماية اللاجئين لذا تحث منظمة حمورابي لحقوق الانسان السلطات العراقية في الاسراع في الانضمام اليها بغية تقديم الحماية الكافية.للاجئين في العراق بكافة فئاتهم واجناسهم.

من خلال متابعات منظمة حمورابي لأوضاع اللاجئين، والتواصل المستمر معهم ، تبين ان الصعوبات والمشاكل للاجئين خلال هذا العام ازدادت بعد تفشي جائحة (كرونا) والاغلاق العام وتقييد الحركة والتباعد الاجتماعي وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي المتردي للعراق ، فقد ازداد وضعهم سوءا ، وتضاعفت معاناتهم من حيث الوصول الى العمل بعد ان اغلقت المطاعم والمقاهي وصالونات الحلاقة ومراكز التجمعات ، خاصة ان اغلب

[1] - حكومة اقليم كردستان العراق: عدد اللاجئين السوريين تجاوز(19) الف . متوفر على الرابط : http://enabbaladi.net تاريخ الدخول 15 أيار 2020 .

اللاجئين السوريين كانوا يعملون فيها ، اضافة الى الصعوبات التي واجهها اللاجئون في التعليم والصحة والخدمات المقدمة لهم في مخيمات اللجوء .
ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان وقبل تفشي جائحة كرونا اجرت لقاءات وتواصلت مع لاجئين سوريين من خلال مقابلات ميدانية لـ (30) لاجئ سوري شملت نساءا ورجالا من مختلف الاعمار والاديان والثقافات في دهوك واربيل والسليمانية ، اعربوا عن انطباعاتهم وتجاربهم ومعاناتهم ، من حيث الوصول الى العمل والتعليم والصحة ، والخدمات النفسية الاجتماعية ، والمشاركة والتدريب وفرص التكيف والاستقبال والاندماج ، كما اجرت حمورابي سلسلة من اللقاءات والاتصالات مع صناع القرار والناشطين والمعنيين في شؤون اللاجئين من المنظمات المحلية والدولية ، واقامت ورش واجتماعات وحلقات نقاشية وطاولات مستديرة للتعرف على اوضاعهم ، كما اعدت خمسة تقارير خاصة ضمن مشروع ريسبوند الذي يقع ضمن برنامج هورايزن الاوروبي غطت الهيكلية القانونية العراقية لتنظيم اوضاعهم وادارة الحدود امام موجات اللاجئين وعملية استقبالهم والاطر الخاصة بحمايتهم وسياسات العراق في عملية اندماجهم .
وفي ضوء تلك اللقاءات والفعاليات اعرب اللاجئون وطالبوا اللجوء عن تجاربهم وانطباعاتهم وتصوراتهم لاوضاعهم ومستقبلهم من حيث استقبالهم واندماجهم والفرص المتاحة امامهم في الوصول الى العمل والتعليم والصحة والمشاركة العامة وغيرها .
ان اغلب اللاجئين يتفقون انهم تلقوا ترحيبا جيدا من العراقيين اثناء دخولهم العراق ، وان الاهالي سواء في الرمادي اواقليم كردستان العراق، استقبلوهم بالود وقدموا لهم المساعدات ، وفي المنافذ الحدودية ايضا لم يلقوا اية معوقات او اساءة سواء من اجهزة الامن العراقية ضمن منافذ نينوى والرمادي او عناصر البشمركة الكردية في اقليم كردستان العراق لا ، بل كانت الاجهزة الامنية والبشمركة متعاطفة ومتجاوبة مع احتياجاتهم ، خاصة ان اغلبهم وصلوا مرهقين على الحدود من السير على الاقدام والمرور بطرق وعرة وصعبة . لكن يؤكد معظم اللاجئين ان طبيعة التعامل والكرم الذي لقوه من العراقيين تغير بمرور الزمن خاصة بعد عام 2014 ، عندما اجتاح داعش محافظة نينوى والرمادي وصلاح الدين ومناطق من كركوك وديالى وسيطرته على ثلث مساحة العراق ، وما نتج عنها من نزوح جماعي لأكثر من مليون شخص الى اقليم كردستان العراق ، مما احدث ذلك ارباكا على اقتصاد الاقليم و قلل من اهتمام الاهالي باللاجئين السوريين وتركز الاهتمام بالنازحين العراقيين بشكل اكبر ، كما اشتد التنافس على فرص العمل بين اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين في ظل زيادة واضحة للعاطلين عن العمل في صفوف النازحين . كما ان تزايد اعداد اللاجئين السوريين بشكل كبير الى العراق، ساهم هو الاخرفي تناقص الاهتمام بهم مقارنة بالموجات الاولى التي وصلت الى العراق .
اذ تقول اللاجئة السورية (PMF) " ان زيادة اعداد المهاجرين وبروز مشاكل جعل السكان المحليين ينظرون الينا وكأننا نستحوذ على اراضيهم ونؤثر على عملهم ، وهذا مما ولد انزعاجا لدى ابناء المنطقة المحليين من كثرة اعداد السوريين "
وتعبر اللاجئة (RHH) التي التقتها منظمة حمورابي في السليمانية عن شعورها قائلة " اشعر ان الناس هنا لا يحبوننا كثيرا ، عندما نراجع الاطباء ان السكان المحليين في عيادة مراجعة الطبيب يقولون لنا لماذا لا ترجعون الى سوريا بما ان الوضع قد تحسن ، لذلك نشعر انهم لا يحبوننا "
فيما يؤكد مسؤولون محليون ان الوجود السوري في اقليم كردستان العراق ساهم في تطوير وتنمية الاقليم ، اذا يقول السيد نوزاد هادي مولود محافظ اربيل " ان اللاجئين السوريين اشخاص مؤهلون عملوا في مجالات متنوعة في سوريا ، وقد شكلوا قيمة مضافة لمهاراتنا وأتوا بثقافات وافكار جيدة أغنت المنطقة بطرق عديدة ، واعتبر ذلك امرا ايجابيا . صحيح ان هناك منافسة ، لكن لم يكن هناك أي مقاومة من السكان المحليين تجاه اللاجئين"
ويواجه اللاجئون وطالبوا اللجوء السوريين تحديات ومشاكل كثيرة تحول من قدرتهم في الاندماج في المجتمع العراقي بعضها يتعلق بالثقافة والتقاليد والعادات والبعض الاخر يرتبط بالتمييز والاستغلال الذي يتعرضون له في احيان كثيرة . وان من الامور التي برزت والتي لم تكن متوقعة ان تكون معوقا في حصول الاندماج هو موضوع اللغة ، اذ تبين ان لاجئين سوريين من اصول كردية واجهوا صعوبات في التفاعل مع المجتمعات المضيفة وان كانت كردية بسبب الاختلاف في اللهجات الكوردية ، وبلا شك ان موضوع اللغة هو اساسي في تمكين طالبي اللجوء واللاجئين في الوصول الى العمل والعيش مع المجتمع والتعليم وغيرها .
فان بعض اللاجئين حكم عليه الوضع ان يقيم في منطقة لا يعرف لغتها او ان لهجة السكان تختلف عن لهجته ، وهذا يؤثر عليه في الوصول الى العمل والتعليم وغيرها .

يقول اللاجيء(EMH) الذي يقيم في السليمانية ، وهو شخص في عمر الستينات ،" انا سوري من اصول كردية ، اعاني من صعوبة في فهم اللهجة الكردية العراقية ، خاصة اللهجة السورانية التي يتحدث بها الاكراد في السليمانية " .
ويعزي لاجئ اخر ((ASHA صعوبة الاندماج الى قلة الاختلاط مع الجيران وافراد المجتمع " لأن العلاقات قليلة بسبب اختلاف العادات والطباع واحيانا وجود التمييز "

ومن التحديات الاخرى التي يواجهها اللاجئون في الوصول الى سوق العمل او التعليم بالاضافة الى مسألة اللغة التي سبق ذكرها هو مسألة الشهادات الدراسية والاعتراف بها ، خاصة عند الرغبة في الدخول في الاعمال الرسمية ، فأن مسألة الشهادات ليست مهمة للوصول الى العمل فحسب ، وانما ايضا لمواصلة التعليم العالي ، وهي مطلوبة في العراق للعمل الاحترافي .

يعاني السوريون من صعوبات جمة في الحصول على العمل، وان اغلب اللاجئين يشتغلون في اعمال لا تتناسب مع مهاراتهم او اختصاصاتهم .

اذ يقول لاجيء سوري (HFK) قابلته منظمة حمورابي في اربيل "الصعوبات الاكثر التي لحقت بي هو عدم حصولي على عمل ، اذ صار لي احدى عشر شهر بلا عمل، اهم متطلبات الاندماج وجود عمل حيث يمكن ان اوفر الدراسة لأولادي، ولصعوبة الدخل المالي عملت في اسواق، وهو لا يتوافق مع مهنتي ولا تعليمي ولا لغتي وكنت اديره، ثم تركت العمل ثم امضيت شهرين ونصف ابحث عن عمل حتى حصلت عليه بواسطة عراقيين وبالصدفة، عملت بغير مهنتي وكان العمل غير متوافق مع تعليمي ولكني عملت تحت حاله الاضطرار" و يصف اللاجئ (RLM) آخر الاعمال التي زاولها "اعمل في كوردستان وقد عملت في مهن مختلفة (حداد تسليح، بناء ، غسل السيارات، عامل في معمل مرطبات) وحاليا اعمل نادلا(ويتر) في فندق وفي بداية عملي في الفندق ولمدة شهر للتدريب كانت اجوري قليلة جدا ولكني كنت مضطرا لذلك"

وقد كشف بعض اللاجئين انهم تعرضوا الى التمييز بسبب الجنسية و تم استغلالهم في الاجور ، بمعنى انهم تلقوا اجورا اقل من ابناء المجتمعات المستضيفة ، او احيانا تملص رب العمل من دفع مستحقات عملهم ، وقد يكون التمييز بسبب عدم معرفة اللغة السائدة .

اذ يذكر اللاجيء OMK " ان عمله يصل الى 12 ساعه يوميا مقابل 400 دولار فقط شهريا" ، وهذا مبلغ قليل قياسا الى الاجور التي يتقاضاها العمال العراقيين في اقليم كردستان العراق . بينما يظهر اللاجيء RKA تذمره قائلا " لقد واجهت بعض الصعوبات في العمل مع مقاول تركي حيث لم يمنحني كامل اجوري وقد غادر الى تركيا وبذمته لي 500 دولار " .

وان اللاجيء HFK وهو سوري مسيحي ، يشتكي حاله، لأنه لا يعرف اللغة السائدة في اقليم كردستان العراق اذ يقول " اواجه مشاكل في الحصول على عمل، وانه غير مفضل في العمل لانه لايتكلم الكردية ".

اما ما يتعلق بالتعليم الذي يعد من المتطلبات الاساسية للاندماج وخصوصا للأطفال وذلك بسبب الاختلاط الحاصل بينهم واطفال السكان المحليين او الاطفال اللاجئين الاخرين فقد اظهرت نتائج المقابلات الميدانية ضعفا كبيرا من ناحية الاهتمام بالتعليم ، فبالرغم من ان اغلب اللاجئين السوريين الاكراد لم يواجهوا مشاكل في تعليم اطفالهم من ناحية اللغة وخاصة الاطفال الصغار ضمن سن المرحلة الابتدائية ، ذلك لكون التعليم في المدارس الحكومية هو باللغة الكردية لمراحل الدراسة كافة ، الابتدائية والثانوية العامة وغيرها . الا ان البعض وخاصة من اللاجئين السوريين غير الكورد(العرب أو الآشوريين المسيحيين) ابدى عدم ارتياحه لعدم توفر مدارس حكومية باللغة العربية اذ أن التعليم فقط باللغة الكردية. وان التعليم باللغة العربية يقتصر ضمن التعليم الخاص والمدارس الاهلية فقط ، وهذا ما يثقل كاهل الاهل بمصاريف اكبر من اجل تعليم اطفالهم ، وادى الى حرمان اخرين من التعليم بسبب الثقل الاقتصادي على العوائل اللاجئة . كما يواجه العديد مشكلة تسجيل اولادهم في المدارس العراقية بسبب صعوبة استحصالهم الشهادات الدراسية من المدارس السابقة في البلد الام .

وفي ضوء ما تقدم يعرب عدد من اللاجئين عن معاناتهم وتجاربهم في مجال التعليم

اذ تقول اللاجئة السورية AFSH وهي مسيحية " انا قلقة على اولادي في التعليم لأننا لا نعرف اللغة الكردية وان لغتنا عربية والدراسة في اربيل باللغة الكردية والمدارس الحكومية العراقية التي تدرس باللغة العربية لا تقبل الطلبة السوريين".

ان المدارس التابعة الى الحكومة الاتحادية في اقليم كردستان العراق والتي افتتحت بعد 2014 ، جراء تزايد عدد النازحين العرب الى اقليم كردستان العراق من محافظات نينوى وكركوك والرمادي وصلاح الدين ، تقبل الاطفال في التعليم الابتدائي فقط ، بينما التعليم المتوسط والثانوي يعتمد على شرط جلب الوثائق المدرسية من بلد الام قبل فرارهم ، وان يكون موقفهم القانوني سليما من حيث الاقامة وتوفر التصريحات الامنية اللازمة المعترف بها في بغداد . أو قد يخضع الطلبة لاختبارات محددة لتحديد المستوى .

ويقول اللاجيء السوريHFK)) ، " بسبب صعوبة الحصول على عمل ، مررت في ضائقة مالية ، هذا جعل اولادي يحرمون من الدراسة ، فقد ضاعت على ابني وعمره 20 سنة، ثلاث سنوات دراسية ، وعلى ابنتي وعمرها 12 سنة ، سنتين دراسيتين".

ويقول اللاجيء OMK " انا غير قادر عل دفع مبلغ 3000$ لتعليم ابني الذي اصبح عمره 5 سنوات لكي يتعلم في المدارس الخاصة ، اغلى شي باربيل المواصلات والنقل والتعليم، انا اريد ان أذهب على البلد الذي اقدر افهم لغته ، وهنا اللغة الكردية وانا لا اعرفها، لا توجد مدارس عربية في اربيل"

وتؤكد اللاجئةSHMB "اولادي لا يمكنهم الذهاب الى المدارس لنقص الوثائق من سوريا لأنه كان علي جلبها قبل مغادرتي البلاد".

2 -1-1السكن والاندماج المكاني:

اولوية السكن الملحة:

معروف ان للسكن تأثير مباشر على حالة الفرد النفسية والاجتماعية و ذلك لأرتباط المكان بحياة الانسان بشكل مباشر و تأثير البيئة المكانية في المعاملة والسلوك والتفاعل مع الأشخاص المحيطين ، خاصة ان مكان السكن والعيش له اثره الكبير في بناء وتحديد العلاقات الاجتماعية وبالتالي على مستوى الاندماج في المجتمع . ويبين العمل الميداني واللقاءات التي حققتها منظمة حمورابي على مستوى صناع القرار وكذلك مع المنظمات العاملة مع اللاجئين ، ان هناك حرية نسبية ، في اقليم كردستان العراق في اختيار طالبي اللجوء او اللاجئين مكان سكنهم واقامتهم بعد سلامة موقفهم القانوني وحصولهم على الاقامة ، اما في بقية انحاء العراق الاخرى فان تحديد مكان الاقامة، يتم تطبيقه وفق بعض احكام قانون اللجوء السياسي النافذ 51 لسنة 1971 ، اذ يتطلب موافقة وزير الداخية ، وان تغييرمكان السكن يقتضي اعلام وزارة الداخلية ، والسكن خارج المخيمات يتطلب كفالة من عراقيين معروفين كما يتطلب ايضا تدقيقا امنيا ، وان هذا الموضوع مرتبط بوزارة الداخلية في بغداد وتنظيمها لأقامة طالبي اللجوء و اللاجئين . وبشكل عام ان طالب اللجوء ليس له حرية اختيار مكان سكنه في بداية دخوله العراق، ويقتضي ان يتم وضعه في مركز استقبال اللاجئين لحين استكمال التدقيقات والشروط القانونية المطلوبة ، لكن بعد حصول الموافقات اللازمة وفق القانون، فهو حر في السكن في العراق وحسب رغبته.

وفي وفي هذا الاطار اوضح العديد من اللاجئين سكنوا لفترات طويلة في مخيمات وان مسألة السكن كانت تشكل احدى اولوياتهم الملحة ، اذ تقول اللاجئة السورية AFSH التي تسكن في مجمع سكني في وسط اربيل "الصعوبة في البداية كانت تكمن في السكن، ولكن بعد توفره كانت بالنسبة لنا بمثابة هدية رائعة، وتأثيث السكن كان يشغل تفكيري، وصاحب السكن الذي وفره لنا هو متبرع مسيحي مجانا، والجيران اكثر من رائعين في الكمب (السكن) ،واني مرتاحة في هذا المجمع السكني، ولا ندفع ايجارعدا الماء والكهرباء، في البداية كان الاحساس بالمكان غريب ولكن فيما بعد تم الارتياح وحاليا لا اود الانتقال الى مكان آخر في اربيل"

2-1-2 التوطين في البلد الثالث:

وقد اعرب لاجئون سوريون انهم فضلوا ايجاد سكن خارج المخيمات مع اقارب او منفردين ، كما ان البعض لم يكونوا راضين عن مكان سكنهم في المخيمات بل ان اوضاعهم المعيشية الصعبة لا تتيح لهم تأجير بيوت في المناطق الحضرية خارج المخيمات لعدم قدرتهم تأمين بدل الايجارات . كما ان اغلب اللاجئين السوريين يعدون العراق ملجأ مؤقتا لهم بانتظار التوطين في بلد ثالث اذا اتيحت لهم الفرصة للأنتقال الى اوروبا او اميريكا واستراليا ، خاصة اولئك الذين حسموا مسألة عدم عودتهم الى سوريا او فقدوا الامل في عودة الاستقرار الى سوريا

حمورابي بدعم وشراكة التضامن المسيحي الدولية تغيث اللاجئين السوريين في دهوك-اقليم كوردستان

يقول اللاجيء AFA الذي يسكن دهوك "كنت اعيش في دار ابن عمي الذي هو صغير ولا يكفيه، ولكن الآن قبل عدة ايام استأجرت داخل دهوك ولا زالت علاقتنا مع المخيم واستأجرنا الشقة بموافقة الاسايش (جهاز الامن في اقليم كردستان العراق)، كنت بحاجة ماسة للسكن، لاني كنت اعيش عند جماعة(عائلة) وضعها غير جيد اقتصادياً "

و يصف اللاجيء ASHA تغيير مكان سكنه المتعدد " لقد سكنت فترة في بيت عمي وبعد ذلك في مكان العمل وحاليا اسكن في دار مؤجرة انا وعائلتي "

وتعرب السيدة SHRO التي تسكن في مخيم في دهوك عن عدم رضاها عن مكان سكنها لكنها مضطرة على القبول به ،اذ تقول " لا نشعر بالراحة والآمان بشكل مستمر في المخيم فهو بمثابة معتقل وحدثت فيه حادثة قتل حيث ان

احدا قتل صاحبه، لذا افضل الانتقال الى مخيم آخر، احب العيش في مدينة كبيرة، افضل العيش في اربيل، واذا تتاح لي فرصة الانتقال لمكان آخر سوف انتقل"
ويؤكد اللاجئ السوري EMS رغبته في التوطين في دولة اخرى " اذا سنحت لي الفرصة للهجرة الى اية دولة ثالثة لن اتأخر في القبول من اجل مستقبل اولادي " ويقول اللاجئ RKA " افضل الذهاب الى اية دولة اوربية اذا سنحت لي الفرصة "وتضيف لاجئة سورية اخرى " واذا سنحت لي الفرصة مع عائلتي للهجرة الى بلد ثالث فلا مانع من ذلك " .

2-1-3 التأقلم والاندماج:

مع كل هذا ، يبين البعض الاخر من السوريين عن تأقلمهم و تكيفهم وشعورهم بالاطمئنان مع المنطقة ومع مكان سكنهم ، واشادوا بتعاون الافراد من المجتمع المضيف معهم وحصلوا على دعمهم .
اذ يقول اللاجىء السوري ABA المقيم في دهوك "ايجار البيت الآن مناسب، البيت الذي اسكنه هنا يضم ابي وامي واخوتي جميعهم في طابق واحد وانا وزوجتي في طابق ثاني، نشعر بألامان والحمد لله زوجتي وعائلتي يشعرون بالاطمئنان، نحن محكومين بالاقامة هنا، ولا افضل السكن في مدينة آخرى، لأن عملي يجعلني استقر هنا"
وتضيف السيدة LYA المقيمة في مخيم دوميز في دهوك " انا اعيش في المخيم واتصالاتي مع جيراني والناس الذين يعيشون في المخيم، اشعر بالامان، في المخيم اذهب لزيارة الاخرين ولكن لدي زيارات للعراقيين خارج المخيم، اريد المكوث في مكاني الحالي (مخيم دوميز)، الامور الجيدة في مكان اقامتي هو ان كل شئ قريب مثل المدارس واسواق ومستشفيات ويوجد مستوصف ايضا في المخيم، اما عن الامور غير الجيدة عدم وجود مستشفى في المخيم، الطرق غير معبدة ، اذ ليس هناك ملاعب في المخيم ".
ومع كل هذا اذ لا يزال البعض يأمل في العودة الى بلد الام وذلك لصعوبة الاندماج مع الوضع الحالي ، لكن استمرار الظروف الامنية الصعبة في سوريا بالأضافة الى انتشار العنف و الاقتتال بين العديد من الفصائل من جهة و الجيش السوري و القوات الامنية السورية من جهة اخرى تحول دون عودتهم الى وطنهم الأم.
وتقول السيدة SHRO " الاندماج كان في البداية صعبا ثم اصبحت الامور سهلة بمرور الوقت، واذا تحسن الوضع في سوريا سوف نعود ".
وفي ما يتعلق بالرعاية الاجتماعية والصحية فان السياسات المتبعة في العراق لا تشمل طالبي اللجوء السوريين حقوق خدمات شبكة الحماية الاجتماعية .وان اللاجئين المسجلين لدى اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين PCMOI ان بامكانهم الوصول الى برنامج الرعاية التي تقدمه الدولة العراقية من خلال ادخالهم في شبكة الحماية الاجتماعية الذي تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية MOLSA ، وكذلك يمكنهم الوصول الى الخدمات الصحية الحكومية ، ويقول السيد صادق البهادلي مدير قسم منظمات المجتمع المدني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التقته حمورابي " ان بحدود 200 عائلة فلسطينية مشمولة بخدمات شبكة الرعاية الاجتماعية وان السوريين غير مشمولين بها ". وهناك منظمات دولية تقوم بمساعدة العراق خاصة بالنسبة للاجئين السوريين في اقليم كردستان العراق في مجال الصحة، اذ تعرب ممثلة احدى هذه المنظمات الدولية المعنية التقتها منظمة حمورابي " نحن نعمل مع قسم الصحة في اقليم كردستان العراق من اجل ادماج اللاجئين السوريين وغيرهم من الجنسيات في النظام الصحي" وتضيف قائلة " ان طالبي اللجوء ليس لهم نفس فرص اللاجئين في الوصول الى الخدمات ،فالفلسطينيين مثلا يواجهون تحديات جديدة برزت مع اقرارقانون الاقامة لسنة 2017 ، فقد تغيرت الامور فيما يخص الوصول الى الخدمات بما فيها التعليم والخدمات الصحية"
أما ما يتعلق بالانشطة وخدمات الصحة العقلية ، فان عدد من المنظمات الدولية قد انخرطت في هذا الجانب وعلى "رأسها UNHCR ومنظمات اخرى مثل MSF (أطباء بلا حدود) قدمت خدمات في الصحة النفسية و PUI الاغاثية" . ولاحظت حمورابي ان المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفر الدعم لـ DOH (قسم الصحة) والمنظمات المحلية ، ومنظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والصحة العقلية ، ومع هذا هناك فراغ على مستوى العراق في مجال تقديم خدمات الصحة العقلية للمجموعات المهمشة ليس فقط للاجئين وطالبي اللجوء بل أيضا ذلك يشمل تقديم مثل هذه الخدمات للناجين من جرائم داعش . ان النقص في تقديم خدمات الصحة العقلية ليست سيئة فقط تجاه أطفال اللاجئين وطالبي اللجوء وانما تشمل عموم الاطفال المعوقين العراقيين في هذا المجال ، انهم يواجهون مشاكل في التعليم خاصة في التسهيلات الخاصة بالتأهيل النفسي الاجتماعي وبرامج التعليم ، ونعتقد ان هذا يشكل تحديا للحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان العراق والمجتمع الانساني في كيفية العمل معا في توفير الصحة العقلية بشكل خاص للسكان الذين عانوا من التعذيب ان الكثير من طالبي اللجوء من السوريين وخلال رحلتهم وفرارهم من بلدهم بحثا عن الامان بسبب الصراع القائم واستمرار النزاعات المسلحة ، تأثر تأثيرا نفسيا وجسديا ، وانعكست الصعوبات التي تعرضوا لها اثناء محاولة الهرب وعبور الحدود ومشقات الاحوال الجوية السيئة ونقص الغذاء والماء على واقعهم الصحي والاجتماعي والنفسي .

اذ تقول اللاجئة MYA " لقد اثر لجوئي الى العراق علي جسديا حيث انا مريضة الى حد الآن وبسبب هذه الظروف الصعبة التي عشتها، كذلك تأثرت نفسيا كثيرا وتأتيني نوبات اكتئاب لذلك التجأ الى جيراني للتخفيف عن ذلك، العيش في العراق يشكل ضغوطات نفسية علي، لقد ادت الحياة الاجتماعية الى ضغط نفسي علي كون لدي اطفال ولا يوجد عمل لزوجي، هذه الظروف تشكل ضغطا كبيرا علي عندما اجد ابنائي دون مدارس ولا استطيع تلبية مطالبهم ".

ويتحدث اللاجيء KJK"عمي وعمتي كانوا قبلي في العراق بسبعة اشهر، وقد توفوا هنا بسبب حالتهم النفسية واصابات مرضية، كان عمر عمي 45 سنة، وكذلك عمتي توفيت هنا بسبب جلطة دماغية "

والاختطاف والاغتصاب وغيرها كنتيجة لعنف داعش ((ISIS، وترى حمورابي ان هناك خللا في تقديم مثل هذه الخدمات على الصعيد الرسمي الحكومي .

4-1-2 الصعوبات والصدمات النفسية:

المشاركة والمواطنة والتجنس:

اما عن المشاركة في الحياة العامة والمواطنة ، فان اغلب السوريين الذين فروا الى العراق لجأوا من اجل الامان والابتعاد عن اجواء الاقتتال والصراعات التي تجري في بلد الام ، لذلك اغلبهم ليس له مشاركات سياسية تخص بلدهم .

اما ما يتعلق بممارسة المواطنة ، وفق قانون اللاجئين السياسين النافذ رقم 51 لسنة 1971 ، ان الاشخاص المسجلين لأكثر من 10 سنوات كطالبين لجوء لهم حق التقديم على الجنسية بشرط ان لا يكون قد غادروا العراق خلال كل تلك الفترة، الا بموافقة وزير الداخلية ، لكن على الصعيد الفعلي هناك صعوبة في الحصول على الجنسية ، وان اللاجئين السابقين كالفلسطينيين وبالرغم من وجود قرارات سابقة لمجلس قيادة الثورة المنحل والتي كان لها قوة القانون شملتهم بامتيازات اسوة بالعراقيين ، مثل التعليم والصحة والعمل وتبوء الوظائف ، لكن الجنسية كانت محظورة عليهم لاسباب سياسية أكثرها مرتبطة بقرارات الجامعة العربية .

اللاجئون الفلسطينيون: بالإضافة إلى ما جرى من انتزاع لحقوق اللاجئين الفلسطينيين التي كانوا يتمتعون بها قبل عام ٢٠٠٣، والتي كانت تتمثل بمساواتهم بالعراقيين من النواحي كافة ، بأستثناء منحهم الجنسية ، إلا ان ذلك تلاشى بعد صدور قانون اقامة الاجانب رقم ٧٦ لسنه ٢٠١٧ وشمولهم بهذا القانون.

وفي النصف الاول من هذا العام شعروا بأنهم تلقوا ضربه موجعة بعد ما أصدرت ممثلية الأمم المتحدة ومكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العراق، تعليمات جديده تقضي بقطع الرعاية المحدودة عن اللاجئين الفلسطينين، ما تسبب في تعميق معاناتهم الإنسانية في هذا البلد المضطرب وتتمثل هذه الرعاية المحدودة بدفع بدل ايجار لـ (٣٠٠) عائله فلسطينيه في بغداد اغلبهم من المرضى وكبار السن والأطفال والأرامل من المهددين بالتشرد. وهذه العوائل هجرت من منازلها بعد عام ٢٠٠٣ بسبب هوياتها، مما اضطرهم للعيش في شارع حيفا في خيام لمده سنتين وبعدها تكفلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العراق بأسكانهم في عمارات وتدفع بدل الإيجار عنهم. كذلك انهم حرموا من رواتب الرعاية الاجتماعية التي لا تتعدى (٤٢) دولار في الشهر الواحد.

كما اصبح البعض منهم يحرم من العمل بسبب جنسيته[2]، وما اصاب النازحين واللاجئين الآخرين من جراء جائحة كرونا في العراق، اصاب الفلسطينين أيضا في العراق.

التوصيات والمقترحات:

تدعو منظمة حمورابي لحقوق الانسان الحكومة ومؤسسات الدولة الاخرى الى ما يلي:

العمل على تطوير منظومة قانونية واضحة لحماية اللاجئين ووضع سياسات متكاملة ومتناسقة في تنظيم اوضاعهم، من خلال ما يلي:

تشريع قانون شامل للاجئين ينظم اوضاعهم ويشمل جميع فئات اللاجئين سواء كانوا لاجئين سياسيين او لاجئين لاسباب اقتصادية او انسانية بحثاً عن الامان او غيرها

المصادقة على اتفاقية جنيف الدولية الخاصة باللاجئين للاجئين لعام 1951 وبروتوكولها 1967

وضع سياسات تتعامل مع اللاجئين تتناسب والتزامات العراق الدولية التي تكفلها الاعلانات والصكوك والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان والتي صادق عليها العراق.

العمل على توفير البنى التحتية في استقبال اللاجئين وتعزيز المقومات المطلوبة لاندماجهم في المجتمع العراقي من حيث الاسكان والتعليم والصحة الجسدية والنفسية ومسألة المشاركة والانتماء والمواطنة والتجنس.

العمل على توفير فرص العمل للاجئين والنازحين والاهتمام برعايتهم الصحية، وحمايتهم وتوفير لهم التعليم وتذليل المعوقات التي تقف دون حصول اللاجئين على التعليم المناسب. وكذلك توفير سكن ومأوى لائق للاجئين بما يؤمن لهم العيش الكريم.

[2] - اجراءات حكومة بغداد والامم المتحدة تفاقم معاناة فلسطينيي العراق. متوفر على الرابط : http:// alquds.co.uk تاريخ الدخول 15 أيار 2020.

وعلى الصعيد الاقليمي والدولي تحث منظمة حمورابي لحقوق الانسان المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالامر لمساعدة العراق في توفير الاحتياجات اللازمة لحياة افضل للاجئين، و تعزيز الخبرات والمساعدات لمساعدة اللاجئين وادارة شؤونهم وكذلك مساعدة العراق في الاسراع في تشريع قانون اللجوء ينسجم مع المعايير الانسانية.

2-2 النازحون

على الرغم من مضي اكثر من سنتين في القضاء على تنظيم داعش الإرهابي واستعاده العراق كامل الاراضي التي احتلها هذا التنظيم صيف عام ٢٠١٤ وتسبب في نزوح الملايين من الناس، بعد ان سيطر على ثلث مساحة العراق، إلا انه لا يزال هناك 1.2مليون عراقي يقيمون في مخيمات منتشره بأرجاء البلاد وخاصة في محافظات نينوى ودهوك واربيل، ولا زال هؤلاء النازحون يكافحون للعودة إلى مناطقهم التي تدمرت بفعل احتلالها من داعش ومن ثم بفعل الحرب التي شنت ضده.

ان النازحين العراقيين اصبحوا يعانون من مشاكل مركبة ومعقدة بالإضافة إلى عدم إمكانية عودة الكثير منهم إلى ديارهم بعد تحرير مناطقهم، لأسباب أمنية أو اقتصادية أو عسكرية، وأضيفت لمشاكلهم هذه، مشكله جائحة (كرونا)، واصيب البعض منهم بهذا الفيروس، وقد سجلت 14 اصابة في مخيم في دهوك ، وعلى اثر ذلك تم غلق المخيم وتم حجر المصابين والملامسين، وكذلك سجلت اصابة واحدة في احد مخيمات نينوى. وتؤكد وزارة الهجرة والمهجرين التي تعمل بالتنسيق مع وزارة الصحة ووزارة الدفاع بانها تقوم في تعفير وتعقيم المخيمات ، وان الوضع هو تحت السيطرة . الا ان منظمة حمورابي شهدت اغلاق كامل وتقييد حركة السكان في العديد من المخيمات في دهوك واربيل ونينوى خاصة في الاشهر الستة التي تلت بداية تفشي الوباء في اذار 2020، وان المشكلة قد تتفاقم في ضوء سكن هؤلاء النازحين في الغالب في خيام مكتظة إلى جانب بعضها البعض وتفتقر إلى المقومات الصحية.

ومما زاد في تعقيد مشاكل النازحين وجعلها مركبة كما سبق الاشارة، هو تزامن هذا الوباء (كرونا) مع تدهور الوضع الاقتصادي في العراق الذي يعتمد الاقتصاد الريعي القائم على النفط وعائداته، واقترن هذا التدهور مع التدني الكبير لاسعار النفط ، وما اعقب ذلك من انخفاض سعر الدينار العراقي الى 1.465 مقابل الدولار الامريكي، مما اثر بشكل سلبي على حياة المواطنين العراقيين بشكل عام، والنازحين بشكل خاص، حيث أصبحت شحة في تجهيز الأدوية التي تقدم للنازحين في مخيماتهم، لا سيما وان هناك نازحون كبار السن يعانون من أمراض مزمنة. فعلى سبيل المثال يحمل السيد بدر الدين نجم الدين مدير مخيم (بحركة) في اربيل، الحكومة الاتحادية في بغداد مسؤولية عدم توفير المستلزمات الأساسية لديمومة الحياه للنازحين والى تراجع اوضاع النازحين في المخيم.

كما ان هذه الجائحة المترافقة مع تردي الأوضاع الاقتصادية في العراق انعكست على عمالة النازحين، فان كانت هناك فرص عمل بأجور يومية للبعض منهم، فأن هذه الفرص اختفت تقريبا. فكما يقول النازح شاهر رشو وهو احد نازحي سنجار في مخيم (ديره بون) قرب زاخو: "ان الفترة الحالية هي الاصعب في سنوات النزوح التي يعيشها هو وغيره في المخيم". وفي حديثه أيضا عزا السيد رشو ذلك إلى الحظر المفروض على المخيم بسبب (كرونا) والذي يمنعه من الكسب من خلال مزاولة بعض الأعمال بأجور يومية.

ولم تكتف جائحة (كرونا) بتداعياتها السلبية على الحاله الاقتصادية والصحية للنازحين فقط وإنما كان هناك اثرها السلبي والسيء على التعليم بكافة مستوياته على النازحين ، حيث تم اتخاذ إجراءات بعدم الاختلاط والتوقف عن الدراسة في جميع مراحلها الابتدائيه والمتوسطة والثانوية، وتم الاكتفاء بالتعليم الإلكتروني بالنسبة لطلبة الجامعات والدراسات العليا، وهذا مما يتطلب مستلزمات تفتقد لها اساسا اداره المخيمات.

بل كانت هناك مشكلة سبقت جائحة (كرونا) بالنسبة للتعليم الذي يخص النازحين واللاجئين، حيث كشف تقرير للأمم المتحدة في شباط من هذا العام من ان الكثير من الأطفال في العراق ما زالوا غير قادرين على تلقي التعليم رغم انتهاء الحرب، ولا يستطيع هؤلاء الأطفال حتى ذلك التاريخ من الحصول على الوثائق المدنية اللازمة لالتحاقهم بالمدارس الحكومية. وقد افاد العديد ممن استطلعت ارائهم بأنهم لا يستطيعون التنقل بحرية داخل وخارج مخيمات النزوح الداخلي، بسبب القيود المفروضة على حركتهم، مما يمنعهم من ممارسات الأنشطة اليومية مثل الذهاب إلى المدارس خارج المخيمات[3]، وهذا كله يعد انتهاكا لحقوق النازحين..

وكان لأرتفاع حراره الجو في العراق سببا اخر في انتهاك حقوق النازحين، حيث افادت مصادر مطلعه انه بتاريخ ١٢/يونيو/٢٠٢٠، تم تسجيل حالات اختناق لعدد من النازحين بسبب اندلاع حريق في احد المخيمات في محافظه نينوى، حيث كما اوضح عضو مفوضيه حقوق الإنسان في العراق فاضل العزاوي ان "حريقا نشب في مساحات شاسعة من الحشائش والأدغال المحيطة بمخيم الخازر للنازحين التابع لمحافظه نينوى". ونجم عن الدخان المتصاعد كما يقول السيد العزاوي إلى " بعض حالات الاختناق للنازحين والذين تم نقلهم إلى المركز الصحي لمعالجتهم". وأشار أيضا إلى ضرورة " إنهاء معاناتهم الإنسانية"[4]"

[3] - الامم المتحدة : الاطفال بمخيمات النزوح غير قادرين على تلقي التعليم . متوفر على الرابط : htttp://Yaqein.net ، تاريخ الدخول 20 ايار 2020.

وكان قد سبق ذلك ان توفي طفل عمره (٤) سنوات وفتاه (١٨) سنه بحريق في مخيم المدينة السياحية في محافظة الأنبار وذلك بتاريخ ٣١/يناير/٢٠٢٠، علما من ان هناك اكثر من نصف مليون نازح من أهالي نينوى لا يزالوا في محطات النزوح، ويعد مخيم (الخازر) احد اكبر مخيمات النزوح في العراق.[5]

ومع ان سياسات حكومة الكاظمي تتجه لانهاء ملف النازحين والعمل على عودة العراقيين الى ديارهم الاصلية او الاندماج في مناطقهم الجديدة والتخلص من المخيمات ، الا ان المخيمات لا يمكن ان تختفي دون دعم مقومات العودة أو الاندماج ، والبحث عن حلول مستدامة.

وفي هذا السياق يؤكد علي عباس جهاكير المتحدث الرسمي باسم وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، ان "عدد مخيمات النازحين في العراق حاليا يبلغ (٨٦) مخيما بعدما كان العدد (١٨٤) وتحتضن نحو (٦٨) الف نازح موزعون بصورة متفاوتة بين (٤٠) و (٤٠٠٠) عائلة في كل مخيم من تلك المخيمات المقامة في كل من اقليم كردستان ونينوى والأنبار بشكل رئيسي وفي محافظات أخرى على نحو اقل مثل ديالى وكربلاء وبغداد ". وأضاف ان "النازحين إلى مخيمات الإقليم هم من مناطق سنجار والموصل وسهل نينوى، وهم العدد الأكبر منوها بأن " عدد المخيمات في محافظه الأنبار كبير، إلا ان اعداد قاطنيها قليلة لان نسبه العائدين إلى مناطق سكناهم بلغت ٩٥٪ والنسبة المتبقية هم، أما مطلوبون عشائريا أو امنيا أو ان مناطق سكناهم مدمره". وأشار إلى انه " توجد في جنوب الموصل (٦) مخيمات وفي دهوك (١٧) مخيما وفي اربيل (٦) مخيمات و (٤) مخيمات في السليمانية ومخيمان في كركوك و (٣) مخيمات في ديالى وفي بغداد يوجد مخيمان رئيسيان وفي الأنبار بحدود (٢٧) مخيما، ومخيم واحد في كل من صلاح الدين وكربلاء".[6]

وتتابع منظمة حمورابي لحقوق الانسان عن كثب برامج الحكومة من اجل تشجيع العودة الطوعية ومحاولاتها من اجل غلق ودمج المخيمات في الانبار ونينوى وكربلاء وديالى بالاضافة الى مخيمات اقليم كردستان العراق ، الا ان هذه البرامج تواجه تحديات كبيرة ، خاصة ان وزارة الهجرة والمهجرين التي تقع عليها هذه المسؤولية تقف عاجزة عن تأمين مقومات العودة التي تتطلب اصلاح البنى التحتية للمناطق الاصلية للنازحين ، من مستشفيات ومدارس وطرق وكهرباء وانارة وغيرها بالاضافة الى ترميم واعادة اعمار الاسواق والدور المهدمة، في ظل عدم اقرار موازنة عام 2020، وعدم وجود تخصيصات مالية كافية ، وكذلك عدم تنفيذ برنامج التعويضات للمتضررين بسبب الضائقة الاقتصادية التي تواجهها الحكومة بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط . كما ان التخصيصات التي كانت قد استقطعت من ميزانية الوزارة والتي تبلغ بحدود 370 مليون دولار والتي منحت للمحافظات المحررة (نينوى ، الانبار ، صلاح الدين ، ديالى ، ومناطق من كركوك) لأعادة اعمارها ، عجز المحافظين من استخدامها للاهداف التي استقطعت من اجلها و لم يتم صرفها بالشكل الصحيح. كما تلكؤ وبطؤ وزارة الهجرة والمهجرين في تزويد العائدين بمنحة 1.5 مليون دينار ، والبيرقراطيات الحكومية السائدة التي تؤخر وصول السلات الغذائية الى العائدين . وفي ظل هذه التحديات وعدم قدرة الحكومة في تأمين مقومات العودة ، فان اعادة المواطنين الى مناطقهم قد يضعهم في ازمات اكبر ، خاصة ما تواجهه مجتمعات الاقليات ، خاصة الايزيديين والمسيحيين ، الذين تناقصت اعدادهم بشكل مذهل في ظل لامبالاة حكومية وغياب الحوكمة لاحتواء اوضاعهم والعمل على استقرارهم .

فالمسيحيين بالرغم من عودة ما يقارب 50% من اعدادهم قبل تهجيرهم ، الا ان هنالك مناطق لا تزال تواجه معوقات مثل بلدة باطنايا التابعة لقضاء تلكيف وتبعد 5 كم شمالا عن مركز تلكيف ، اذ لم يعد اليها سوى مايقارب 100 عائلة من اصل 1000 عائلة كانت تسكنها في 2014 ، لعدم قيام الدولة بجهود كافية لاعادة الاعمار ودعم مقومات العودة الاخرى ، وان اكثر الجهود المبذولة في ذلك تعود للمنظمات الدولية والكنيسة ، كما ان غلق الطرق المؤدية اليها نتيجة الصراعات بين بغداد واقليم كردستان نتيجة التنافس السيء على مناطق سهل نينوى يحرم ابنائها من المسيحيين والايزيديين من ممارسة حرياتهم وحياتهم الطبيعية . كما ان المسيحيين لم يستطيعوا العودة الى مركز قضاء تلكيف لوجود نازحين من الساحل الايمن من الموصل لا يزالون يشغلون بيوتهم ، وكذلك وجود سجن التسفيرات الرئيسي الخاص بجرائم الارهاب في نينوى ، واقتران ذلك بوجود اربعة محاكم مختلفة الاختصاصات ، مما جعل مركز القضاء يستقطب سكان ليسوا بالاصل من القضاء مما خلق نوعا من التغيير الديموغرافي، اثر بشكل ملحوظ على التركيبة السكانية في القضاء.

وفي برطلة اذ لا يزال اكثر من 400 عائلة من برطلة تعيش في اربيل وعينكاوا تعزف عن العودة اليها لأسباب عديدة، اغلبها ترتبط بعدم الاطمئنان من الوضع الراهن ووجود مشاكل مجتمعية بين المكونات فيها .

اما مسألة عودة الايزيديين الى سنجار، فبالرغم من بدء حركة عودة انطلقت منذ شهر ايار من هذا العام ، الا ان الوضع في سنجار صعب ومؤلم ، اذ تشهد مدينة سنجار صراع اقليمي ومحلي، فقد دخلت تركيا على الخط متحججة بوجود نفوذ للحزب العمال الكردستاني فيها والمعارض للنظام التركي ، وشهدت بين فترة واخرى قصفا

[4] - تسجيل حالات اختناق بين النازحين بسبب حريق في مخيم الخازر ، متوفر على الرابط : http://yaqein.net ، تاريخ الدخول 20 حزيران 2020

[5] - الانبار: حريق في مخيم النازحين بالحبانية يسفر عن مصرع طفل وفتاة . متوفر على الرابط http://yaqein.net ، تاريخ الدخول 20 حزيران 2020.

[6] - الهجرة تكشف اعداد المخيمات والنازحين ، متوفر على الرابط : http://ina.iq ، تاريخ الدخول 15 نيسان 2020.

تركيا لمقرات هذا الحزب وفعالياته العسكرية . كما تشهد سنجار تجاذبات سياسية وامنية بين عدة مراكز نفوذ مدعومة من بغداد من جهة واربيل من جهة اخرى وبالتالي وجود ادارتين تتحكم بالقضاء كل ادارة تمثل جهة معينة ووجود صراعات بينها ، بما معناه وجود قائممقامين ، وانعكاس ذلك على توقف المشاريع الخدمية ومشاريع اعادة الاعمار ، اذ لا تزال المنشآت الرسمية بحاجة الى التأهيل ، وان المشاريع الزراعية التي يتسم بها القضاء مدمرة ومهملة ، كما ان الاسواق والمدارس والمراكز الصحية بحاجة الى اعادة التأهيل ، لتشجيع الناس الى العودة ، كما ان المنطقة بحاجة الى دعم السكان العائدين بمشاريع صغيرة لتحريك عجلة الحياة في سنجار وتمكين الاهالي والشباب من الوصول الى العمل والتعليم والصحة وغيرها .
وفي منتصف ديسمبر من هذا العام زارت منظمة حمورابي سنجار، كما تابعت اوضاع النازحين الايزيديين في المخيمات في دهوك من خلال زيارات ميدانية لها في نهاية هذا العام، وتبين من تلك الزيارات ان معدلات العودة الى سنجار انخفظت عما كانت عليه في اشهر الصيف، لا بل ان بحدود (250) عائلة ممن عادت الى سنجار تروم الرجوع الى المخيمات مجدداً، بسبب نقص الخدمات في سنجار وتجدد التهديدات التركية بأحتمال قصف مناطق فيها بحجة تواجد ضرب العمال الكردستاني PKK والمناوئ التركية.

كما يواجه الايزيديون وغيرهم من الاقليات تحدي اخر ، هو سعي الحكومة العراقية باعادة ما يقارب 31 الف نازح عراقي اغلبهم من العوائل التي انخرط ابنائها مع داعش ، بما فيهم ما يقارب 8 الاف امرأة وطفل بدون معيل . وتخشى الاقليات اسكانهم قرب مناطق الاقليات ، خاصة ان الحكومة كانت قد اعدت مخيما لهم في زمار لاقى اعتراضا واسعا من الاهالي لقربه من مناطق ومجمعات الايزيديين في سنجار والتركمان في تلعفر. الامر الذي دعا الى التفكير في البحث عن موقع بديل ، ويتوقع ان يتم اختيار موقع اخر لاسكانهم جنوب الموصل ضمن محيط بلدة الكيارة .
وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى ما سلطت عليه سلسيليا خيمينيز داماري مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين بعد زيارتها للعراق في شباط ٢٠٢٠، حيث أعربت في لقاءاتها عن قلقها بشأن الأقليات العرقية والدينية، أو ما يطلق عليه مكونات المجتمع العراقي التي نزحت بسبب الاضطهاد في المواقع التي سيطر عليها داعش مشيرة، إلى ان هذه الأسر تتعرض للتهديد والمضايقة والعنف في مناطق النزوح ومناطقهم الاصيلة ويحرمون من الخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والتعليم.[7]

إحصائيات عن النزوح والنازحين ٢٠٢٠[8]

١,٠٠٨,٥٢٤ عائلة نازحة
٣,٨٣٦,٢٩٨ نازح مسجل رسمي
٤٢٤,٨٤٥ عائله نازحة عائدة
١,٣٤٣,٥٥٠ نازح عائد مسجل رسميا ، تعد نينوى - الأنبار - صلاح الدين المحافظات الأولى بعدد النازحين.
١١٦ مخيم للنازحين
٥٨ مخيم مغلق
١١,٧٥٨ عائله نازحة تعيلها نساء
١,٦ مليون طفل نازح
١,٩ مليون امراه نازحة
٦٥١١ حالة ولادة في المخيمات.
٧٢٧ حاله وفاة في المخيمات.

2-2-1 التوصيات والمقترحات:

العمل على تطوير المنظومة القانونية للعراق فيما يخص النازحين والمهجرين واللاجئين ، مع ضرورة وضع سياسات تنسيقية بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحلية لتوفير البنى التحتية في استقبال النازحين وحمايتهم وتوفير الخدمات الاساسية لهم من حيث المأوى والمأكل وغيرها من الخدمات الطبية والتعليمية والصحة الجسدية والنفسية .
دعوة الحكومة الاتحادية لأنشاء هيئة خاصة بالطوارئ تكون مهمتها الانذار المبكر للتهيئة للأزمات والظروف الطارئة .
وضع سياسات تتعامل مع المهجرين والنازحين تتناسب والتزامات العراق الدولية التي تكفلها الاعلانات والصكوك الدولية المعنية بحقوق الانسان.

[7] - النازحون داخليا في العراق: بين مطرقة الحرمانمن الحقوق وسندان العودة المحفوفة بالمخاطر، متوفر على الرابط: http://news.un.org ، تاريخ الدخول 15 اذار 2020.
[8] - محمد القيسي : الرقمنة العراقية ، Mohamed Al- Qaisi 2020

ما يخص اندماج النازحين والمهجرين في اقليم كردستان العراق ، فان دورات تعليم اللغة الكردية للنازحين العرب أو الاشوريين السريان الكلدان النازحين من خارج الاقليم، هي مسألة ضرورية تعكس صورة من الترحيب الايجابي لهم .

أما ما يتعلق بالعودة الطوعية ، ان برامج العودة يجب ان تقترن بمشاريع مكثفة لدعم مقومات البقاء في المناطق الاصلية عن طريق اعادة اعمار البنى التحتية المدمرة من المدارس والمستشفيات والمرافق العامة ، معززا ذلك ببرامج تأهيل صحي ونفسي للنازحين العائدين ، وتوفير شروط الامن والامان وبناء الثقة ، مع وضع برامج فعالة للمصالحة وتحقيق العدالة الانتقالية ، متمثلة بتعويض النازحين واسس لبرامج تعليمية توفر فرص خاصة للأطفال والطلاب الذين فقدوا دراستهم بسبب النزوح .

2- الحراك الجماهيري.. ومطالب المتظاهرين

ان المتتبع لمجريات الاحداث التي تعاقبت على البلاد بعد عام 2003 يرى بانه بعد كل مرة يحاول فيها الشعب ان ينتفض ويثور على السلطة، اما ان تقمع بالقوة المفرطة، او تمتص ويفرغ محتواها، او يستغلها ويركب الموجه حزب او تيار ما يحرفها ويجني ثمارها ، كما حصل في تظاهرات 2011، 2013، 2015.

لقد وصلت البلاد الى حالة الانسداد السياسي، منذ تشرين من العام الماضي 2019 الى هذه السنة. تفاقم وضع العراق بحالة من العقم السياسي وتجاذبات مختلفة انعكست على مجمل الاوضاع في البلاد فالفوضى عارمة والفساد بات الهوية الافتراضية المرادفة اينما يذكر اسم العراق، والعملية السياسية في هرج ومرج؛ اذ مازالت المحسوبية والمحاصصة هي الاساس في منح المكاسب والمنافع من جهة، والتغطية على الخطأ والمسؤولية من جهة اخرى، حتى بات السارق لايخاف القانون والسياسي لا يأبه ولا يحترم الشعب، والامن مفقود والخوف موجود، والبطالة منتشرة والرشوة مستشريه.

لم يرقَ رد الفعل الحكومي الى المستوى الدراماتيكي المتصاعد للاحداث وحجم الخسائر بالشهداء تجاوزت 570 شهيداً و الا لاف من الجرحى، اذ كان تقريرنا السنوي لعام 2019 وقد سجل (514) شخصاً قضوا في الاحتجاجات اغلبهم من المدنيين وبينهم ضباط ومراتب من الاجهزة الامنية العراقية، اما اعداد الجرحى بلغ (11982) شخصاً. فضلاً عن اعداد كبيرة من المعتقلين في مختلف ساحات التظاهر. هذا الى جانب تعرض (68) بناية حكومية الى الاعتداء والحرق ومايقارب (168) محلاً ومخزناً تجارياً تعرضت الى الحرق والتدمير بالاضافة الى تعرض (103) مقراً ومكتباً تابعاً للأحزاب السياسية الحاكمة الى الاعتداء والحرق و(8) محطات تلفزيونية واجهت هجمات واعتداءات مختلفة كما تعرضت دور ومدارس ومراقد الى الاعتداء.

وازاء كل هذا اتسمت استجابة الحكومة ومؤسسات الدولة الاخرى لمعالجة الموقف وكعادتها بمنتهى الاستخفاف وعدم تحمل المسؤولية واللا مبالاة بمطالب المتظاهرين المحتجين، مع التشبث بالاحتفاظ بالمواقع والمناصب والامتيازات والمراهنة على الاستمرار بخداع الشعب وكسب الوقت، وهي سياسات باتت مفضوحة لدى معظم العراقيين خاصة الشباب الذي بدأ يمتلك وعياً وحضوراً واصراراً على احداث التغير وقد اظهر الشباب عدم قناعتهم بالممارسات والوسائل التي استخدمت لامتصاص غضبهم عن طريق استقالة الحكومة بينما المشكلة لا تمكن فقط بأستقالة الحكومة لوحدها وما الحكومة في نظرهم الا جزءا لا يتجزا من منظومة الفساد التي تضرب السلطات الثلاث، وما استقالتها سوى لعبة من الاعيب الخداع والمماطلة والتسويف للتشبث بالسلطة لاطول مدة، وقد عد المحتجون دعوة الكتلة الاكبر لتشكيل حكومة اخرى ماهي الا مسرحية جديدة لأستمرار مسلسل تدوير نفس الوجوه الكالحة الموجودة في السلطة.

ومن هنا تود منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان تبين ومن خلال لقاءاتها المتواصلة مع الناشطين وعدد من المتظاهرين ومراقبتها الميدانية للمظاهرات والاحتجاجات في الميدان، ان التعامل مع الاحتجاجات الكبيرة والمظاهرات خلال عام 2020 وان اختلف بعض الشيء بعد ان استلم السيد الكاظمي دفة رئاسة الحكومة في شهر رمضان الماضي، الا ان المنظمة تعبر عن قلقها العميق عن طبيعة العنف العشوائي الذي لا تزال تستخدمة الاجهزة الامنية ضد المتظاهرين واستمرار افلات الجناة والمعتدين عليهم من العقاب. تعاملت الاجهزة الامنية بشكل غير مهني دون اتخاذ اي اجراءات احترازية لتجنب العنف مع المتظاهرين خاصة في الناصرية وبغداد وغيرها من المحافظات، مستخدمة الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع بأسلوب لا ينم عن وجود تأهيل في التدريب بمهنية في التعامل مع الاضطرابات والاحتجاجات المدنية.

كما ان لقاءات المنظمة مع المحتجين تظهر طبيعة العنف الحكومة في قمع حرية التعبير والصحافة والاعلام، وقد تابعت المنظمة ممارسات تقييد الحق في حرية التعبير عن طريق حجب حزمة الانترنيت لفترات طويلة وكذلك مداهمة مكاتب القنوات الاخبارية والتضييق وملاحقة الناشطين و الاختطاف وقتل عدد منهم مما تأكد لدى منظمتنا فرار العديد منهم خارج البلاد بسبب تعرضهم للعنف و الملاحقات المتكررة من الاجهزة الامنية او تلقي تهديدات على هواتفهم وبريدهم الالكتروني من جهات غير معروفة.

تطالب منظمة حمورابي بقانون حماية الناشطين المدنيين.

3-1 مميزات الحراك ونتائجه:

بلا ادنى شك ان وضع البلاد امام استحقاقات لابد منها،بحيث اصبح العراق بعد 1 تشرين ليس هو نفسه قبل ذلك.
ان حكومة السيد الكاظمي الحالية ماهي الا مخاض ونتاج لحراك تشرين الشعبي، كحكومة انتقالية بواجبات محددة في اطار المطالب الشعبية للحراك التي عبرت عن ارادة الشعب العراقي، و ناتي الى اهم مميزات هذه الانتفاضة والتي تبرز من خلال عدة مؤشرات وهي:-
١-كونها ولأول مرة منذ عام 1958 تخرج هكذا مظاهرات من دون ان تدعو لها جهة حزبية او حكومية او دينية، بمعنى مضاف انها تظاهرات عفوية تحركها مطالب مشروعة وسلمية جدا.

تظاهرات ساحة التحرير: كامرة غيث صالح

2- اغلب المتظاهرين هم فئة الشباب الذين وعوا وتربوا في كنف الديمقراطية الجديدة بعد 2003 التي تتحرك بموجب توافقات طائفية ومناطقية، ولم يعيشوا او يختبروا سنوات الحصار والقحط والاستبداد السياسي قبل ذلك التاريخ.
3- عدم تبلور قيادة مركزية واحدة لهذه الاحتجاجات، وهو تطور ان حصل يعطيها زخماً واندفاعاً واستمرارية من خلال عدم التمكن من استهداف قياداتها او منظميها وكأنها تنظيم خيطي.
وبالرغم من محاولات القوى المسيطرة على مفاصل العملية السياسية احتواء حركة الشباب المنتفض في محافظات العراق وخاصة الجنوبية الا ان المحتجين على الواقع القائم استطاعوا تحقيق عدة انجازات ويمكن تلخيصها بالاتي:-
التجاوز على الاختلاف الطائفي والديني والقومي والذي كان يعد الوتر الذي يعطي نغمة النشاز في السمفونية العراقية لاسيما بعد حالة الاندماج والتلاحم والتعاطف الشعبي داخل ساحات الاعتصام، فلا احد يهتم بالهوية او قومية او نسب او جنس احد.
4- اظهر الشباب المنتفض نضوجاً ووعياً وطنياً لا نظير له .
5- استطاع المنتفضون ايصال رسالة مفادها ان الشعب العراقي لا زال فيه من القوة وعدم الاستكانة وقدرة في تحقيق التغيير وانه شعب حي ينبض بالحياة والأمل.
6- حرص المنتفضون على سلمية و استقلالية وحيادية الانتفاضة ووطنيتها، وظهر ذلك جلياً عبر الشعارات والهتافات التي حملها.

3-2 غياب القيادة:

هناك تياران سيطرا على توجه الحراك منذ بدايته، الاول واقعي يميل الى فكرة ضرورة انبثاق قيادة واضحة للثوار تستطيع ان تمثلهم وتلخص مطالبهم، والثاني مثالي يميل الى مفهوم القيادة الجماعية ويقترب من الشعبوية، وكل تيار له مبرراته، فالثاني يخشى من استهداف القيادة المبكر وبالتالي من الممكن ان تجهض الانتفاضة، او يستغلها بعض المنتفعين ويحرفونها لصالحهم، اما مبررات التيار الاول فتنطلق من مفهوم وجوب تواجد قيادة واضحة تستطيع ان تاخذ على عاتقها التفاوض مع الحكومة وايصال صوت الحراك من قبل نخبة تمثل الحراك؛ فمن غير المنطقي او المعقول ان تتفاوض الحكومة مع عدة الاف من المنتفضين، ومن جانب آخر من الطبيعي ان يركب موجة الانتفاضات منتفعون او انتهازيون مهما كانت درجة الحرص على منع ذلك، او حتى اشخاص وطنيين قد يتحولون الى شيء آخر بعد صعودهم الى قيادة الحراك، المهم هنا وجود الجماهير الواسعة التي تتمكن فيما بعد من تشخيص الصالح والطالح في قيادتها، وبالتالي قد ينبثق من الحراك حركة او حزب سياسي او حتى عدة احزاب تستطيع ان تاخذ زمام المبادرة وتنافس القوى السياسية النافذة في المرحلة القادمة والتي حددها السيد الكاظمي

بتاريخ 6/6/2021، وهي مدة مناسبة لخلق مكافئ سياسي يعمل على تطبيق مبدأ الازاحة والاحلال اذا التزمت الحكومة والبرلمان بتعهداتها امام الشعب.

3-3مطالب وشروط المتظاهرين

تلخصت مطالب الحراك بمجموعة شروط وضعتها عدة تنسيقيات اخذت على عاتقها تنظيم الحراك وربما يعد ذلك نواة لقيادة موحدة لهذا الحراك، ويمكن تلخيصها حسب الاهمية بالاتي:-

1- حل الحكومة والبرلمان والدعوة الى انتخابات مبكرة.
2- الكشف عن هوية ومحاكمة قتلة المتظاهرين.
3- تشكيل محكمة خاصة لمحاسبة الفاسدين.
4- تشريع قانون انتخابي جديد يتناغم مع الواقع الاجتماعي والسياسي للبلد ويتيح للشخصيات الوطنية المستقلة الفرصة للفوز بالانتخابات، ومنع تدوير الوجوه القديمة واعادتها الى العملية السياسية، ولذلك تقترح منظمة حمورابي لحقوق الانسان عدة نقاط يمكن ان تكون مقومات مهمة لاجراء انتخابات نزيهه من اجل حماية العملية الانتخابية من التزوير وحماية صوت الناخبين وجهود المرشحين العراقيين يمكن للبرلمان دراستها لادراجها ضمن قانون الانتخابات او ضمن انظمة ولوائح مفوضية الانتخابات وهي كما يلي:-

- تجميد التصويت الخاص والخارج (دورة واحدة).
- إعتماد البطاقة البايومترية طويلة الامد، أو الموحدة للناخب.
- عدم ترشح أي نائب أمضى دورتين في البرلمان.
- تعهد مزدوجي الجنسية بالتنازل عنها عند الفوز.
- يكون المرشح من سكنة المحافظة ١٠ سنوات.
- استبعاد أي مرشح لديه ملفات فساد في القضاء.
- اعتماد تقسيم الدوائر على اساس كل محافظة دائرة انتخابية واحدة هو امر يحقق العدالة الانتخابية في الوقت الحاضر فضلا عن انه قابل للتطبيق ويحقق لنا انتخابات مبكرة.
- اعتماد القائمة المفتوحة والترشيح الفردي طريقة للترشيح في الانتخابات المبكرة، كونه يعالج بشكل كبير التحديات التي واجهت النظام الانتخابي السابق والمتمثل بتوزيع المقاعد على اساس القوائم ومن ثم على اساس المرشحين.
- يلزم المرشحون من افراد القوات المسلحة والاجهزة الامنية والدرجات الخاصة بتقديم استقالتهم قبل ستة أشهر من تاريخ فتح باب الترشيح.
- وضع شروط جزائية لمنع استخدام المال السياسي واستغلال المنصب وممارسة التهديدات وعدم تنفيذ القوانين والتعليمات.
- ضمان مشاركة واسعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية المعنية بالاشراف والمراقبة مع مشاركة ممثلي ساحات التظاهر وبالتنسيق مع الاتحادات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية.
- في حالة الطعن في اي مركز اقتراع او محطة اقتراع تلتزم المفوضية بإعادة العد والفرز اليدوي وبحضور وكلاء الكيانات السياسية والمرشحين الاخرين وممثلي منظمات المجتمع المدني، وتعتمد النتائج على اساس العد والفرز اليدوي.
- تشكل لجنة مشتركة من القضاة المتقاعدين واتحاد الحقوقيين ونقابة المحامين وخبراء من ساحات التظاهر للأشراف على النظر بالطعون المقدمة من قبل الاحزاب المشاركة في الانتخابات مع الهيئة القضائية المختصة بذلك.
- تلتزم المفوضية بإعلان النتائج خلال 24 ساعة من انتهاء الاقتراع من خلال شاشات خارجية في كل محافظة ويتم نقل النتائج عبر شاشات التلفاز مباشرة عبر الشاشة المخصصة من المفوضية.
- منع نقل الصناديق من المراكز الانتخابية وتزويد النتائج لكل المراقبين ووكلاء الكيانات ومنظمات المجتمع المدني بنسخة من النتائج في كل محطة من المحطات الانتخابية فضلا عن تعليقها على جدار المركز وحمايتها من التلف ولمدة 3 أيام.
- الغاء أصوات الاحزاب والمرشحين حصرا من الذين يستخدمون المال السياسي والتهديدات المسلحة والاستغلال الوظيفي بهدف التأثير في نتائج الانتخابات والتحكم بإرادة الناخب العراقي ويخالفون القوانين والتعليمات الخاصة بالعملية الانتخابية دون اللجوء لالغاء المحطة او المركز الانتخابي.
- تصويت المهجرين داخل او خارج العراق يتم من خلال امتلاكهم بطاقة بايومترية ذات البصمة والصورة او اعتماد البطاقة الوطنية الموحدة.
- اصلاح الخلل في احتساب كوتا النساء التي ناقضت الروح الاصلاحية لمسودة القانون
- في حال اصرت المفوضية باستخدام أجهزة تسريع النتائج الالكترونية في عملية العد والفرز بدلا من العد اليدوي من المهم ان تراعي الامور الاتية:-

أ- التعاقد مع شركات عالمية رصينة متخصصة لحماية أجهزة العد والفرز الالكترونية من التزوير والتهكير ومراقبة أدائها أي))حماية الوسط الناقل والرامات والسيرفرات من التهكير والتزوير).

ب- وجود شهادة فاحصة من شركات عالمية تثبت صلاحية أجهزة العد والفرز الالكتروني وبأشراف الامم المتحدة والرقابة المالية.
ت- اجراء تجربة مطابقة بين العد والفرز الالكتروني واليدوي.

3-3 التوصيات:

لكي تنجح تجربة التغيير في العراق نود طرح عدة افكار نراها مناسبة لصياغة العقد الاجتماعي الجديد:-
1- خلق رؤية واضحة وعميقة تتجسد منها الافكار والتطلعات مبنية على اساس من المساءلة والشفافية.
2- تحرك فرد او مجموعة صادر عن ايمان بمعنى مواطنة ومكرر من قبل الاخرين من الممكن ان يؤثر في النظام بسرعة كبيرة ويحدث تاثيراً مادياً واسعاً؛ فالسلطة الحقيقية تكمن في المجالس الشعبية والنقابات والاتحادات والمنابر العامة واحتشاد الاصوات الوطنية المخلصة الداعية الى الحق في المواطنة المتساوية والافعال المخلصة، وستتمكن صيغ التنظيم هذه من الفوز بالمشروعية.
3- التنظيم والترابط الوظيفي المحدد لخدمة اهداف وطنية معينة بما يجعل تنفيذها وممارستها قائمة على المشاركة والمناقشة الواسعة في صنع القرار، وان عملية صنع القرار تكون افضل حينما يشمل الناس الاكثرمصلحة وتأثراً ، بما فيه النساء وعندما تكون القرارات لمصلحة الحشود الكبيرة تكون النتائج لافتة ومثيرة.
3-استعادة السيادة والهيبة للدولة من خلال تحمل الناس للمسؤولية وادارة شؤون الدولة بارادة عراقية ذاتية بعيدة عن التدخلات والوصايات، وهذا لايتأتى بسهولة بل يعتمد على مستوى استجابة حكومة السيد الكاظمي لهذه المطالب والشروط.

4- المفقوين والمغيبون قسرياً

لقد دأبت منظمة حمورابي لحقوق الانسان على متابعة ملف المغيبين والمختفين قسرياً وتوثيق معلوماتهم وعرضها في تقاريرها الدورية المستمرة. مع العلم ان الحكومات العراقية التي تعاقبت على السلطة في العراق بعد 2003 لم تعر لهذا الملف اهمية كبيرة على الرغم من استمرار اصوات المطالبين بوضع حل لهذا الموضوع بل ان تلك الحكومات سكتت عنه واهملته في ظل العنف المستمر الذي اتسمت به تلك الفترة، الان، ان اللافت ان حكومة السيد مصطفى الكاظمي بدأت بالحديث عن ملف المغيبين والمختفين ومعاناة عوائلهم، وهذا يعد خطوة ايجابية، نأمل ان تترجم بشكل عملي على صعيد الواقع.
ان تغييب المعارضين واخفاء المحتجين على السياسات والاداء الحكومي لا ينسجم ومبادئ الديمقراطية والتوجهات المعلنة في السعي لقيام دولة ذات نظام ديمقراطي تعددي يتأسس على مفاهيم العدالة واحترام حقوق الانسان. فالنظام الحالي الذي جاء على انقاض النظام الدكتاتوري السابق استمد شرعيته ومشروعيته من المظلومية التي كان يعاني منها الشعب العراقي من سياسات الحزب الحاكم الواحد قبل ٩/٤/ ٢٠٠٣ والذي اتسم بالتفرد بالسلطة وعدم السماح بالتعددية الحزبية وممارسة الانتخابات لإختيار الطبقة السياسية التي تمثل الشعب وكذلك عدم الفصل بين السلطات وحرية التعبير والمحور الأهم ملف حقوق الإنسان بكل تفاصيله (إعتقالات وإعدامات لأسباب سياسية، في بعض الأحيان تصل الى حد التغييب القسري، وكبت الحريات الشخصية وغيرها) .
إن ظاهرة الخطف والتغييب القسري برزت في ظل السلطات العراقية الحاكمة المتعاقبة وتفاقمت بعد ٩/٤/ ٢٠٠٣ حيث كانت المجاميع المسلحة الإرهابية وغيرها تخطف وتغيّب بالمواطنين العراقيين العزل لأسباب طائفية، كما تورط العديد من الذين في السلطة في التغطية على سلوك الميليشيات الإرهابية المحسوبة عليها ومن جهة أخرى لا بل شارك البعض من المحسوبين على الدولة في خطف وتغييب الناس وزجهم في السجون السريّة بحجج مختلفة والأمثلة كثيرة على ذلك (الطرق السريعة والمناطق المختلطة وملجأ الجادرية والسدة, في مدينة الصدر وغيرها من قبل المليشيات والقاعدة وأخواتها وجهات حكومية)
استفحلت ظاهرة التغيب القسري والخطف والمفقودين بعد ٩/٦/٢٠١٤ واجتياح تنظيم داعش الإرهابي عدد من المحافظات (نينوى والانبار وصلاح الدين وأجزاء من ديالى وكركوك وسنجار) حيث قامت بخطف الكثير من المواطنين المعارضين لسلوكهم الإرهابي الظلامي وتم تغييبهم وإعدامهم وكذلك قام بخطف منتسبي الاجهزة الأمنية الحكومية وتصفيتهم ومثال ذلك (مجزرة سبايكر والتي راح ضحيتها اكثر من ١٧٠٠ منتسب) وأصاب الأقليات حصة كبيرة من الخطف والتغيب والقتل (كالمسيحيين والايزيديين والشبك وغيرهم)، وما قضية (سبي الايزيديات والمسيحيات وغيرهم) إلا مثال على اجرام داعش.
من الجانب الأخر وبسبب ضعف الحكومة المركزية وتفشي الفساد الإداري والمهني والحرب على داعش وتشكيل الحشد الشعبي الحكومي برز امراء حرب لديهم اجندات مشبوهة، قاموا بتصفية الحسابات مع سكان المدن المذكورة آنفاً ومارسوا اعمال القتل والتنكيل والتغييب تحت مبررات تحرير المناطق من الارهاب وقد غيب الألاف من المواطنين في محافظات (نينوى والأنبار وصلاح الدين وأجزاء من ديالى وكركوك وبعض مناطق بغداد ومحيطها وشمال بابل وجرف الصخر وسيطرة الرزازة والصقلاوية والدور و سامراء وغيرهم) ولم يعرف مصيرهم لحد الآن.

بعد إنطلاق الحراك الجماهيري في تشرين الأول 2019 لشباب العراق الواعي ضد الفساد الحكومي، تعزز دور ما يسمى "بالطرف الثالث" الذي لا تزال السلطات العراقية لم تحدد هويته حيث الخطف والتغيب لمئات المتظاهرين السلميين في بغداد والمحافظات الأخرى ولا تزال مستمرة لغاية الآن ولو بنسبة اقل حاليا بعد تسلم حكومة مصطفى الكاظمي في نيسان /2020.

وقد لاحظت منظمة حمورابي انه بين الحين والآخر تظهر بيانات حكومية خجولة للحد من ظاهرة الخطف والتغيب القسري لكن بدون أفعال مما يدل على عدم وجود إرادة حكومية لحسم هذا الملف ومثال ذلك حادث اغتيال الخبير الامني هشام الهاشمي، وبالرغم من تشكيل عشرات اللجان الامنية لكن لم تظهر نتائج واضحة للتحقيقات، وكذلك قضية خطف الناشطة الألمانية (هيلا ميوس) قرب شارع ابو نؤاس وعثر عليها في منطقة البلديات ولم يكشف ماهية الجناة وارتباطاتهم وكذلك حادث خطف الصحفيين الفرنسيين الثلاثة مع مترجمهم العراقي قرب شارع ابو نؤاس بداية العام الحالي واطلق سراحهم في ما بعد دون اي تفاصيل تذكر عن الجهة التي قامت بأختطافهم وكيفية تحريرهم، وغيرها من حالات مشابهة بالعشرات، ناهيك عن استهداف السفارة الامريكية بقصف عشوائي لا يرعب الا العراقيين بالاضافة الى تعميق ومعضلة عزل العراق دولياً.

.مع إن الأمم المتحدة والمتمثلة ببعثتها الخاصة في العراق برئاسة السيدة جينين - بلاسخارت تقدم التقارير الدورية والسنوية والمتضمنة حالات الخطف والتغيب القسري للمواطنين والإستخدام المفرط للعنف ضد المتظاهرين، الا ان هذا الملف لا يزال لم يلق الاهتمام الكافي، بالرغم من خطورته على مستقبل العراق.

ويبين الجدول ادناه اعداد المختفين والمفقودين للفترة من ١٦/١٠/٢٠١٩ ولغاية ١٨/٦/٢٠٢٠ الصادر من مفوضية حقوق الانسان العراقية.

المجموع الكلي = 76
المطلق سراحهم = 23
المتبقي = 53

إن قضية التغييب القسري والخطف والمفقودين في العراق باتت ازمة مجتمعية مزمنة ومتراكمة وتحتاج الى حلول حاسمة لأن الاعداد كبيرة جدا وأغلبها من ابناء عوائل متشردة او معدومة و بالمقابل ان الحكومة عاجزة وضعيفة في هذا الملف. ان وضع حلول عاجلة يتطلب ما يلي :

ارادة حكومية حقيقية في حل هذا الملف ابتداءاً من الدعم المادي للعوائل المتضررة والتي لها افراد مغيبين او مفقودين وتخصيص مبالغ مالية شهرية من وزارة العمل والشؤون الإجتماعية لحين حسم ملفات ذويهم المغيبين و التي مر عليها سنوات عديدة دون حل.

ان تأخذ الحكومة العراقية على عاتقها فتح منفذ حكومي واحد يشمل جميع الدوائر ذات الإختصاص لإستلام معاملاتهم وإنجازها وذلك لتقليل الروتين والحسم السريع لملفاتهم وخاصة ان منظمة حمورابي وثقت حالات لاشخاص يتابعون معاملات ذويهم اختفوا لمدة تزيد عن (6) سنوات او اكثر ولا تزال معاملاتهم لم تنجز وهناك المئات بل لربما الالاف يواجهون ذات المشكلة.

وبلا شك ان الحكومة تتحمل مسؤولية رعاية مصالح الشعب وصيانة مقدرات وثروات البلد ويقتضي عليها النظر بمقياس واحد لجميع افراد المجتمع،وان تنظر بعين العدل لجميع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم وميولهم السياسية والدينية والعرقية .

تفيد معلومات منشورة اطلعت عليها منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان العدد الكلي للمغيبين والمفقودين لعام 2020 هو 76 مواطن ما تم اخلاء سبيله هو 23 مواطن الباقي 53 مواطن بحكم المفقود او المغيب.

4-1 التوصيات:

- تدعو منظمة حمورابي لحقوق الانسان الجهات الحكومية وبعثة الامم المتحدة الى العراق (يونامي) الى تثبيت آليات جديدة تاخذ بنظر الاعتبار وضع هذا الملف على طاولة المتابعة والمراجعة بين الحين والاخر.
- تطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان (يونامي) تنظيم زيارات ميدانية الى المناطق العراقية التي شهدت عمليات اختطاف وتغييب ومفقودون للتعرف على المعلومات المستجدة من عوائلهم لان من شأن ذلك ان يسلط الضوء على هذه الظاهرة.
- تطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان اصدارتقرير سنوي يكون حصيلة عمل يونامي مع لجنة حقوق الانسان في البرلمان على اخر مستجدات هذا الملف.
- تعاني الاسر التي لها مفقودين ومغيبين ومختطفين من اوضاع اقتصادية مزرية خصوصاً ان اغلب الضحايا هم من الشباب الذين كانوا يمثلون قوة العمل لأسرهم ولهذا ندعو الى دعم تلك العوائل مادياً على غرار ما حصل من دعم للمهجرين والنازحين.

5- العنف الاجتماعي والعنف المسلح

مازالت ظاهرة العنف المسلح احد اخطر الضغوط الامنية التي يتعرض لها الواقع الامني في العراق اذ لم يشهد من العام الحال 2020 اية متغيرات جذرية لصالح خفض مستويات استخدام السلاح في حل المنازعات الشخصية ولا في خفض مستويات العنف الاجتماعي العام وكذلك استخدام السلاح لتمرير اجندة سياسية

رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان بناء على معلومات ناشطين حقوقيين ان تجارة بيع الاسلحة عبر السوق السوداء مازالت نشطة ويستفاد من معلومات محققين عدليين في جرائم قتل وكذلك لنوعية الاسلحة التي استخدمت في خصومات عشائرية ان مرتكبي هذه الجرائم امتلكوا اسلحة في شرائها من سوق سوداء وهي تنتشر في اغلب المحافظات مع وجود تجارة سرية من هذا النوع بين اقليم كوردستان وبقية مناطق العراق وعلى المناطق الحدودية والحال ان وجود سوق سوداء لتجارة السلاح تشجع على انتشار الجريمة المنظمة التي يعتمد مرتكبوها على تنظيمات للتهريب وتجارة المخدرات وانتشار ظاهرة القاتل المأجور

تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان الانتهاكات الحقوقية التي يتعرض لها المجتمع المدني العراقي بسبب انتشار السلاح في الحياة اليومية العراقية ، وقد تأكد لها وجود خروقات صارخة للقوانين والتشريعات التي تمنع انتشار السلاح خارج سلطة الدول وتتساءل حموربي هنا لماذا لم يحصل التطبيق الحاسم للمادة 9- الفقرة ب ، من الدستور ،التي تنص على حظر (تكوين ميليشيات مسلحة خارج القوات المسلحة) الحكومية ، وفي شأن ذلك تشير المنظمة الى ان هناك مجاميع مسلحة تعلن عن نفسها في وسائل الاعلام ولها ناطقين باسماء معلومة

تشير منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان المادة الثامنة -ثالثا من قانون الاحزاب الصادر 2015والنافذ تنص على (ان لايكون تأسيس الحزب وعمله متخذا شكل التنظيمات العسكرية او شبه العسكرية كما لا يجوز الارتباط بأية قوة عسكرية) كم تنص المادة 24 سادسا من قانون الاحزاب نفسه على تحريم (تملك الاسلحة والمتفجرات او حيازتها خلافا للقانون) وهنا تسأل المنظمة اين هي عزيمة وحسم الحكومة الحالية في تطبيق هذه النصوص القانونية بعد مضي خمس سنوات على صدور ذلك القانون

تفيد معلومات تلقتها منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان هناك ما لا يقل عن عشرة مخازن سلاح تعود لبعض الجهات خارج اطار دولة مازالت موجودة في مناطق سكنية من بغداد ، وطبقا للمعلومات نفسها ان اغلب المدن العراقية تعيش مثل هذه الظاهرة التهديدية ضد السكان المدنيين ، ومازالت الاجراءات التي تتخذها الجهات الامنية الحكومية بوضع اليد عليها وازالتها اجراءت موسمية وضعيفة عموما، وفي هذا الشأن تشير حمورابي الى الخسائر الجسيمة التي اصابت العراق من جراء حصول 15 انفجارا في مخازن سلاح بعضها حكومية واخرى تعود الى جهات ميليشياوية انفجرت تباعا منذ عام 2016 وحتى عام 2020 وكان اشدها الانفجار الذي حصل في ايلول عام 2018 وذهب ضحيته العديد من القتلى والجرحى في صفوف مدنيين بعد ان سقطت شظايا الانفجار على الاحياء السكنية المحيطة بهذا المخزن.

تبين من معطيات الواقع الميداني ان استخدام السلاح في الاغتيالات السياسية واسكات الاصوات الحقوقية مازال ساري المفعول من خلال الجرائم التي طالت ناشطين حقوقيين في البصرة والناصرية وبغداد ومن ذلك جريمة اغتيال الباحث الحقوقي الخبير في تشخيص ظواهر العنف والجماعات الارهابية هشام الهاشمي في 6-7-2020 في بغداد

افادت بيانات تحقيقية امنية حكومية صدرت بشأن عمليات قتل استهدفت متظاهرين يومي 6 و 7 من تموز 2020 ان عسكريين مكلفين بمهام حفظ النظام استخدموا اسلحتهم الشخصية التي يملكونها في عمليات القتل التي طالت خمسة متظاهرين في ساحة التحرير ومحيطها وقد تم توقيف الفاعلين واحالتهم الى المحاكم الامر الذي يثبت ان هذه الوسائل كانت مستخدمة على نطاق ما ضد المتظاهرين السلميين .

تلفت منظمة حمورابي لحقوق الانسان النظر الى تصاعد دورة العنف ذات الطبيعة الاجتماعية في النصف الاول من عام 2020 والخطورة التي يمثلها هذا العنف على السلم الاهلي اذ طبقا لبيان احصائي لوزارة الداخلية انها سجلت اكثر من 5 الاف و 292 حالة موثقة لأعتداءات في مقدمتها 3 الاف و637 حالة الاعتداء من الازواج على الزوجات ، و402 حالات اعتداء مابين الاخوة والاخوات ، و183 اعتداء من الاباء على ابنائهم و617 اعتداء من الابناء على ابائهم .

اغتيال الناشطة الحقوقية رهام يعقوب طالبة الدكتوراه في كلية التربية جامعة البصرة.

اغتيال الناشط الحقوقي تحسين الشحماني.

ارتفاع وتيرة الرسائل التهديدية التي طالت ناشطين حقوقيين.

اغتيال الناشط الحقوقي اسامة الخفاجي

اغتيال المصور الصحفي يونس ستار في منطقة باب الشرقي وسط العاصمة بغداد.

اغتيال مراسل قناة دجلة في البصرة احمد عبد الصمد يوم 10 كانون الاول كذلك المصور العراقي صفاء غالي.

بلغ عدد الناشطين الحقوقيين الذين قتلوا في الناصرية خلال عام 2020 (20) ناشطاً.

لاحظت منظمة حمورابي لحقوق الانسان صدور بيانات من الحكومة بين الحين والاخر عن التوصل لخيوط بشأن الاغتيالات التي طالت ناشطين لكن لم نسمع حتى الان نتائج دقيقة.

ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان اذ تشير الى هذه الاحصاءات الصادرة من وزارة الداخلية فانها ترى فيها دليلا على استمرار الانفلات الاجتماعي وسطوة العنف الاجتماعي والتفكك الاسري.
وكانت حصيلة ما قدمته ويكيبيديا من ضحايا القتل كونهم نشطاء مدنيين قائمة منشورة بأسماء ناشطين حقوقين تم اغتيالهم على ايدي مجاميع مسلحة مجهولة مجموعة من الناشطين والداعمين للمظاهرات، تم اغتيال (12) ناشط خلال عام 2020

5-1 تجدد العنف الارهابي لعصابات داعش

تعيش بعض مناطق محافظات ، ديالى وكركوك وتكريت ونينوى والانبار هجمات لمجاميع ارهابية صغيرة من داعش هدفها ارباك الوضع الامني وانزال الخسائر في صفوف القوات الحكومية وكذلك احداث الخوف في صفوف النازحين والمهجرين الذين مازالوا لم يعودوا الى ديارهم اللايحاء انهم لن يكونوا في مأمن من هجمات مشابه في المدى المنظور ، وطبقا لبيانات حكومية ان هناك عمليات كر وفر تقوم بها تلك المجاميع الارهابي
والحال ان داعش ليس في حساباتها الان مسك المناطق التي تهاجمها الامر الذي يعكس تراجعا في كثافتها العددية
نقل ناشطون حقوقيون الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان من بنك الاهداف الذي تعمل عليه داعش ، السعى الى اشعار الرأي العام العراقي انها مازالت نشطة ولم تهزم وتستطيع ان تربك الوضع الامني وتقطع الطريق على اية عودة للاستقرار والهدوء ، وفي هذا الشأن ايضا ان الاساليب الاعلامية المضللة التي تعتمدها داعش تنعكس على الاحوال النفسية للمواطنين من الاقليات العائدين الى منازلهم في الموصل وسهل نينوى عموما وسنجار اذ تتجدد المخاوف لديهم باحتمالات حصول خروقات مسلحة انتحارية لمناطقهم خاصة مع الاقرار بوجود خلايا نائمة من الاعترافات التي ادلى بها ارهابيون تم القاء القبض عليهم
تلقت منظمة حمورابي معلومات من ناشطين داخل الموصل وديالى والانبار وتكريت عن بوجود حالات تهديد وابتزاز تعمد اليها داعش لرجال اعمال ومقاولين واصحاب مطاعم ومنها مطاعم الطرق الخارجية وكذلك سائقي شاحنات البضائع ، لدفع اتاوات مالية مقابل عدم التعرض لهم .
من نتائج الهجمات الارهابية التي حصلت في الاشهر الستة الماضية من العام الحالي 2020 ان الارهابيين يختارون المناطق الرخوة امنيا التي يتم التهاون الامني فيها ، وطبقا لمعلومات من داخل الموصل وصلت الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان تفيد ان المدينة لم تفرغ من وجود خلايا نائمة ولايستبعد القيام بهجمات انتحارية تستهدف بعض المنشات الحيوية لغرض شل الحياة وزيادة التوقعات بوجود مخاطر، الوضع الذي ..... وضع هذا الملف على طاولة التداول اليومي. .
لاحظت منظمة حمورابي لحقوق الانسان وجود تضخيم اعلامي مفتعل واضح للهجمات الارهابية التي تقوم بها داعش وهي تنشر ذلك في بيانات لها او في صحيفة النبأ التابعة لها ، فقد جاء في المعلومات المزيفة التي نشرتها انها قامت بتنفيذ 143 عملية في كانون الثاني الماضي ،و88 عملية في شهر شباط ، و139 عملية في شهر اذار في حين ان بيانات الاجهزة الامنية الحكومية تقول غير ذلك تماما،. وعلى العموم تشير منظمة حمورابي الى ان العمليات العسكرية الاستباقية التي قامت بها القوات العراقية قد ادت الى تراجع ملحوظ في الهجمات التي شنتها داعش خلال الاشهر الثلاثة الماضية نيسان وايار وحزيران على وفق البيانات المعلنة
تشير منظمة حمورابي لحقوق الانسان الى وجود مخاطر امنية تهدد المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم حيث مازال الوضع هناك قلقا من الناحية الامنية المباشرة خاصة مع وجود احتكاكات عسكرية تستغلها داعش ومن ذلك وجود سلطتين اداريتين في المدينة الايزيدية سنجار تتمثل بوجود قائمقامين اثنين فيها ، احدهما تابع للحكومة الاتحادية والاخر لسلطة الاقليم من دون ان يحسم الامر حتى الان ، مع العلم ان احدى رهانات داعش هي على استمرار التجاذب بين الطرفين في المناطق المتنارع عليها
-يهم منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان تدعو الى استنفار عال للتشخيص الذي كان الباحث الراحل هشام الهاشمي قد اعلنه ورجح فيه ان داعش تطمح ان تتمدد حضورا مسلحا في المنطقة الواصلة بين جنوب كركوك وشمال شرقي ديالى وشرقي محافظة صلاح الدين (تكريت) ومنطقة جنوب سامراء وشمالي بغداد الوضع الذي يمكن ان يتسبب بالمزيد من الضغوط الامنية في المنطقة الحيوية من وسط العراق .

5-2 الاستنتاجات والتوصيات:

تستنتج منظمة حمورابي لحقوق الانسان مما تقدم وجود ضعف واضح في التصدي لظواهر العنف العام الذي يسود المجتمع العراقي ونزعات موسمية في التصدي لأنتشار السلاح وجود ومخازن له في المناطق السكنية المدنية ، بينما يتطلب الامر اجراءات وقائية حاسمة ومتواصلة تضع حدا لهذه الظاهرة التي تنتقص من الحقوق المدنية
من النتائج الاخرى التي توصلت اليها حمورابي ان المؤسسات الاعلامية العامة تتعاطى مع هذه الظواهر بالمزيد من الضعف ، بل وانعدام الرؤية الجادة في التصدي لها بدليل انها قضية مازالت قيد التداول من عام 2015 ولم توضع لها الالية اللازمة في التصدي لها

- تأمل منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان تكون الصورة الميدانية التي رصدتها بشأن العنف العام والعنف المسلح وانتشار السلاح في الاوسط المدينة العراقية حافزا حاسما للحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم في وضع حد لها وهي تقترح بشأن ذلك مراجعة القوانين النافذة في اطار السؤال التالي هل تغطي هذه القوانين في الحد من تلك الظواهر السلبية ام ان الوضع يحتاج الى اصدار قوانين اخرى?
- ترى المنظمة ضرورة وجود سياسة امنية استباقية في مواجهة تنظيم داعش الارهابي وليس ان تبقى الاجراءات في اطار رد الفعل الامني التقليدي وقد تأكد ميدانيا ان الهجمات الاستباقية التي قامت بها القوات الامنية في محافظة الانبار بتدمير جيوب ومضافات التنظيم الارهابي قد قلل الى حد بعيد من فرص الارهاب هناك.
- توفر لدى منظمة حمورابي يقين ميداني ان موضوع العنف الاجتماعي العام واستخدام السلاح وانتشار تجارته ووجود منافذ له في المناطق الريفية والحدودية ساهم الى حد بعيد في سهولة الحصول على السلاح وامتلاكه الوضع الذي سهل بدوره حركة العنف في صفوف العراقيين ولذلك تأمل المنظمة ان يكون هذا الوضع على طاولة العمل اليومية الحكومية لمواجهة استحقاقاته. وذلك من خلال كل الجهات المعنية
- تلاحظ منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان المدن والبلدات التي عانت من احتلال داعش لها مازالت تفتقر الى برامج واليات من شأنها ان تجرد هذه المدن والبلدات من النزعات الارهابية النائمة ولذلك يجب اعتماد برامج من اجل نشر القيم المدنية والديمقراطية

نقل ناشطون حقوقيون الى منظمة حمورابي عن وجود عدم اهتمام لدى أئمة المساجد في المدن والبلدات التي كانت داعش قد احتلتها لأدانة ماحصل ولذا نرى ضرورة التركيز على ذلك خاصة وان هناك معلومات تشير الى ان بعض دعاة الارهاب يحاولون منذ وقت اعادة تشكيل خلايا الجديدة لهم او تعزيز الخلايا النائمة.

6- الاوضاع الصحية في العراق

شهد "العراق" تراجعا في الوضع الصحي في "بشكل كبير جدًا، خلال العقود الأربعة الماضية. وأحد أسباب هذا التراجع، هو عدم إعطائه الاولوية من قِبل الحكومات المتعاقبة في "العراق". بينما كان "العراق" ثاني دولة، بعد "مصر"، يدخل مرحلة تصنيع الدواء. أما الآن فيقف مصنعان كبيران مملوكان للدولة شاهدًا على مدى االتراجع الذي حل بالصناعة.

وقد أشار إلى ذلك وزير الصحة السابق، "علاء الدين علوان"، في تصريح لـ (رويترز)؛ إن نسبة تتجاوز 85 في المئة من أصناف الدواء على قوائم الأدوية الأساسية في "العراق" كانت إما موضع نقص في الإمدادات أو غير متوفرة على الإطلاق في 2018. بيمنا تتجنب بعض الشركات الدولية إبرام تعاملات مباشرة مع الحكومة العراقية بسبب الفساد وعدم الاستقرار. وأن ما تستورده الحكومة العراقية من الدواء والمعدات الطبية، يتأتى من خلال الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية المعروفة باسم "كيماديا". وتمتلىء الصيدليات بالأدوية المهربة التي ربما تجاوز بعضها تاريخ الصلاحية أو أصبح استخدامه غير مأمون العواقب.

ويُعاني نظام الرعاية الصحية في "العراق" هو الأخر من أزمة نقص في الدواء وفي أعداد العاملين القائمين على الرعاية الطبية. ففي خلال الثلاثين عامًا الماضية تعرضت البلاد للخراب بفعل الحروب والعقوبات الدولية والصراع الطائفي وصعود نجم "تنظيم الدولة الإسلامية ."

وبسبب معانات "العراق" من النقص الحاد في الكوادر الطبية والتمريضية، مما يجعلنا نتخوف من تفشي وباء "كورونا" بأعداد كبيرة وفقدان السيطرة على معالجتها، وما قد يُنهك الكوادر الطبية ويستنزفها، حيث يبلغ عدد الأطباء والممرضات في "العراق" مقارنة بعدد السكان أقل بكثير من دول أخرى، بل إن عددهم أقل بكثير من دول أفقر من العراق مثل "الأردن" و"تونس"، نظرًا لاستهدافهم في عمليات إرهابية وهروب الكثير منهم خارج العراق بعد الغزو الأميركي. ففي 2018، كان "العراق" لديه 2.1 ممرضة؛ وقابلة لكل ألف نسمة مقارنة مع 3.2 في "الأردن"، و3.7 في "لبنان"، وذلك وفقًا لتقديرات كل بلد. وبلغ عدد الأطباء 0.83 فقط لكل ألف نسمة، أي أقل بكثير من الدول المماثلة في الشرق الأوسط. فقد بلغ العدد في "الأردن"، على سبيل المثال، 2.3 طبيب لكل ألف نسمة.

في عام 2019. على سبيل المثال، وهو عام شهد هدوءًا نسبيًا، خصصت الحكومة 2.5 في المئة فقط من موازنة الدولة، البالغة 106.5 مليار دينار ، لـ"وزارة الصحة". وهذا مبلغ ضئيل مقارنة بما يتم إنفاقه في دول أخرى بالشرق الأوسط. وفي المقابل حصلت قوى الأمن على 18 في المئة و"وزارة النفط" على 13.5 في المئة. وتظهر بيانات "منظمة الصحة العالمية" أن الحكومة المركزية في "العراق" أنفقت، خلال السنوات العشر الأخيرة، مبلغًا أقل بكثير على الرعاية الصحية للفرد من دول أفقر كثيرًا، إذ بلغ نصيب الفرد من هذا الانفاق 161 دولارًا في المتوسط، بالمقارنة مع 304 دولارات في "الاردن ".لكن حتى في أوقات الاستقرار النسبي ضاعت على "العراق" فرص توسيع وتطوير نظام الرعاية الصحية وإعادة بنائه.

ازداد مرض سرطان الأطفال في العراق خلال العقدين الماضيين نتيجة التلوث الحربي والإشعاعي منذ عام 1991، حيث ذكر موقع «كاونتر بانغ» الأميركي، أن تزايد التلوث الحربي والإشعاعي قد أدى إلى تراوح

الإصابات بالمرض سنوياً إلى نحو 3500 – 4000 إصابة إثر قصف العراق بأكثر من 970 قنبلة وصاروخ أميركي مشع باليورانيوم المنضب؛ ما رفع نسبة الإصابة بالسرطان إلى 600 في المائة.
مع تواصل العمليات الحربية وقلة العناية اللازمة، انتشر فتك السرطان بالأطفال العراقيين. ولم تتوفر العناية الصحية اللازمة رغم ارتفاع الموازنة العراقية لأرقام قياسية؛ إذ ادعى المسؤولون الرسميون أن البلاد في حاجة إلى إنفاق الأموال لدحر «داعش»، في حين في الحقيقة وكما أخذ يتبين لاحقاً، أن كبرى عمليات الفساد كانت تجري في وزارة الصحة نفسها، إما بتضخيم أسعار الأدوية المستوردة أو إجراء ما يسمى بالعراق الآن «المستشفيات الفضائية»، أي الادعاء والتسجيل في الموازنة السنوية أنه قد تم تشييد مستشفى حكومي، وأن مجمل نفقات إدارته السنوية هي الآلاف، بل الملايين من الدنانير، بينما بالفعل لم تشيد هذه المستشفيات... وطبعاً لم تكن هناك هكذا مستشفى، وطبعاً لا توجد هكذا نفقات للأطباء والأدوية والآلات الطبية. هذا ما فضحه علناً وزير الصحة السابق الدكتور عبد الصاحب علوان قبل تقديم استقالته وعودته لعمله في منظمة الصحة العالمية في جنيف ازدراء لتفشي الفساد

6-1 مؤشرات الأوضاع الصحية في محافظة البصرة :

ومحافظة البصرة والتي تُصدر من "النفط" ما يوفر 90% من إيرادات الدولة. تشير بعض التقارير الى أن المحافظة تشهد ارتفاعاً غير عادي في إصابات سرطان الأطفال ونقصاً في عدد الاسرة المخصصة لهم، إذ تزدحم كل غرفة بستة أسرة كلها مشغولة. وعلى سبيل المثال فـ"البصرة"، وهي أكبر مدن الجنوب، هي العاصمة الاقتصادية لـ"العراق" غير أن نظام الرعاية الصحية فيها يُعاني من نقص مزمن في التمويل ويديره فريق قليل من الأطباء والممرضات، وفقًا لما يقوله أطباء ومرضى في المدينة، وحسب تحليل لبيانات "وزارة الصحة". ولا يمكن أن يُعزى نقص الأسرة وعدد العاملين إلى الحرب على "تنظيم الدولة الإسلامية". فعلى النقيض من المحافظات التي شهدت دمارًا بسبب زحف المتطرفين عليها؛ لم تشهد "البصرة" أي اشتباكات. ويُشير المرضى والأطباء إلى الفساد وسوء الإدارة على المستويين الاتحادي والمحلي.
وتُعاني "البصرة" من نقص شديد في معدات طبية حيوية، حيث لا يوجد بها سوى ثلاثة أجهزة للأشعة المقطعية ووحدة واحدة للفحص بالرنين المغناطيسي لكل مليون نسمة، وهي نسبة لا تُذكر مقارنة مع المتوسط العام في الدول المتقدمة، والذي يبلغ 26 جهازًا للأشعة المقطعية و16 جهاز رنين مغناطيسي. وسوء الرعاية الصحية، هو أحد المظالم الرئيسة التي رفعها المحتجون في ساحات التظاهر، كما أن نقص فرص العلاج من السرطان قضية ساخنة. وتمتلئ البرامج الإخبارية على شاشات التليفزيون كل يوم تقريبًا بقصص الآباء الملتاعين لأطفال مصابين بالسرطان.
في بداية عام 2020 ظهر خطر جديد على الجانب الآخر من الحدود مع "إيران"؛ يتمثل في وفاة العشرات بعدما أصيبوا بفيروس "كورونا" المُستجد، كان أحدهم نائب وزير الصحة، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى إغلاق الحدود. وأعلن "العراق"، في الأيام الأخيرة، عن ظهور المرض في أراضيه. وتفجرت احتجاجات شعبية في "بغداد" وفي مناطق كثيرة من جنوب "العراق"، في أواخر العام الماضي، واستمرت حتى ظهور فيروس "كورونا"، بـ"العراق"، طالب فيها الآلاف بإصلاح النظام السياسي المتسبب بهدر المال العام وتفشي البطالة وزيادة الفقر.
ومن المؤسف والعجيب أنه في دولة تتبوأ ثاني أكبر مركز للاحتياطات النفطية المثبتة في العالم، يموت الأطفال على أسرة المستشفيات بسبب سوء الخدمات من نقص الموظفين أونقص في المعدات الأساسية كأسطوانات الأوكسجين أو قلة الأدوية والمستلزمات الطبية. بحيث أن أمهات وذوي المرضى يقمن بعمل الممرضات!
إذ شهد العالم بأسره إنتشار وباءاً قاتل هو فيروس "كورونا ". وهذا يتطلب من الحكومات إتخاذ إجراءات عديدة منها "أمنية " و"صحية" والاهم من ذلك إتخاذ إجراءات "إقتصادية" في وضع تدابير معيشية للطبقات الفقيرة والمهمشة من الفقرا والأجراء والكسبة ممن يعتاشون على القوت اليومي لإلزامهم بعدم الخروج والبحث عن العمل. ودولة العراق هي إحدى الدول التي وصل إليها الفيروس وإنتشر بشكل بات يشكل خطراً على الكثير من طبقات المجتمع العراقي الاكثر فقراً والتي تتجاوز نسبتها الفقر فيها 40% .

6-2 مؤشرات الأوضاع الصحية في محافظة نينوى :

تعد محافظة نينوى ومركزها الموصل ثاني أكبر مدن العراق . إذ يبلغ عدد سكان المحافظة حاليا ثلاث ملايين ونصف المليون نسمة، ويقطن نصفهم تقريبا في مدينة الموصل بينما يتوزع الآخرون على المدن والاقضية.
وأكثر ما تتميز به المحافظة هو تنوعها الديني والعرقي والإثني والثقافي واللغوي،
ومابين عام 2016 -2017 شهد العراق معركة شرسه ضد تنظيم داعش الارهابي لتحرير المحافظات التي كانت تأن تحت وطأته وهي (نينوى، صلاح الدين، الرمادي وأجزاء من محافظة ديالى وكركوك) وهنا لابد الإشارة إلى حجم الدمار الحاصل في البنية التحتية من جراء تلك المعارك وخصوصاً دمار المستشفيات والمراكز التخصصية الصحية ومذاخر الأدوية. إذ خسرت محافظة نينوى أغلب مستشفياتها ومراكزها الجراحية التخصصية

البالغة (20) مستشفى ومركز جراحي متخصص في الداخل والخارج، ونتيجة ذلك فقدت قدرتها الاستيعابية السريرية من (6000) سرير الى(1700) سرير بعد تحريرها من داعش. لقد أفقدت الحرب على داعش أهم مركز علاج وهو مركز علاج الأورام السرطانية الذي كان يعد رابع مركز في العراق، من حيث قدرته الاستيعابية وأجهزته المتطورة التي كانت تعالج مرضى السرطان في محافظة نينوى ومن محافظات عراقية أخرى وباتت أغلب مستشفيات المدينة بعد الحرب عاجزة عن إجراء اي عمليات جراحية كبرى، أو عمليات قسطرة تشخيصية أو علاجية للقلب، إضافة إلى اضطرار مرضى السرطان للسفر إلى بغداد أو أربيل لتلقي العلاج. وليس من المؤمل أن تستطيع الحكومة إعادة هذه المراكز العلاجية لكلفتها الباهضة أمام الأزمة الإقتصادية الحادة التي يمر بها العراق .

حالياً يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP ومن خلال برامج إعادة الإستقرار بعمليات الاعمار والتأهيل لعدد من هذه المستشفيات، وأن جهود المنظمات الدولية بطيئة جدا ودون المستوى المطلوب.

وفي سهل نينوى (قضاء الحمدانية) أعاد البرنامج تأهيل وصيانة مستشفى الحمدانية العام والتي تعد الرئة الوحيدة التي من خلالها تستطيع الاقليات من (المسيحيين والشبك والكاكائية والتركمان) أن تتلقى الخدمات الصحية في محافظة نينوى بالاضافة الى تأهيل وصيانة وتجهيز أغلب المراكز الصحية الرئيسية والفرعية المدمرة من تنظيم داعش الارهابي كذلك.

لقد كان لجهود برنامج الأمم المتحدة الانمائي والدول المانحة له من (الولايات المتحدة الأمريكية والالمانية والفرنسية والبريطانية والجيكية.. وغيرها) الدور البارز في أعادة الاستقرار للعائدين من أبناء الاقليات الى مناطقهم في سهل نينوى، حيث أعيدت أغلب البنى التحتية المدمرة ومنها البنى الصحية وجهزت بأحدث الأجهزة الطبية الجراحية والتشخيصية وأصبحت مؤهلة لإستقبال المرضى والجرحى من أبناء سهل نينوى وباقي المناطق المحيطه به، لكن جائحة كورنا جاءت لتضيف هماً وعبئاً أخر على كاهل الأهالي والمواطنين في نينوى، فبسبب النزوح القسري الذي شهدته محافظة نينوى بشكل عام وسهل نينوى بشكل خاص الى خسارة مئات الكوادر الطبية والتمريضية التي هاجرت خارج البلد، واليوم لازال هناك الاف العوائل ممن إستقرت في إقليم كوردستان العراق لم تعد الى مناطقها، ومن أبناء هذه العوائل عشرات، لا بل مئات من الكوادر الصحية من الاطباء والممرضين محجوزين في تلك المحافظات لايستطيعون الإلتحاق بمؤسساتهم وبزملائهم من الاطباء والكوادر التي أعياهم التعب بسبب الدوام المستمر دون راحة أو بديل .

6-3 الأسباب الرئيسة لتدني المستوى الصحي في العراق وتفشي فيروس كورونا

بالرغم من اعتماد الحكومة العراقية تدابير احترازية عدة بعد إجتماعها لمراجعة الإجراءات التي تمّ اتخاذها لمنع دخول هذا المرض إلى العراق وتشديد اجراءات الرقابة والوقاية الصحية والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وحسب اللوائح الصحية الدولية في هذا المجال، تم تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير الصحة وعضوية الجهات المعنية لمتابعة التطورات وإتخاذها تدابير وقائية في المنافذ الحدودية والمطارات خاصة فيما يخص للمسافرين القادمين من الصين تحسبا لأي أصابات محتملة بعد قرار نقل العراقيين المتواجدين في مدينة اوهان الصينية إلى بغداد بتوفير فريق طبي متخصص لمرافقة الجالية على متن الطائرة العراقية الخاصة، وإعتماد إجراءات وقائية لاستقبالهم في بغداد مع تهيئة الفحوصات الطبية اللازمة لمتابعة حالتهم في العراق، إلا أن أسباب عديدة كانت ولازالت وراء إنتشار الوباء في العراق وهي :

1-الفقر، يعد العراق من الناحية الاقتصادية من الدول الغنية، إذ يمتلك العراق أكبر احتياطي نفطي بالعالم بعد السعودية، ويقدر بـ10.7% من الاحتياطي العالمي، في أكثر من 77 حقلاً معروفاً. يتحرك الريع النفطي السنوي للعراق حول نحو 70 مليار دولار سنوياً، لكن رغم هذا الريع العالي، نجد أن نسبة الفقر في البلاد قد ارتفعت منذ 2003. اما الاوضاع الإنسانية فيه تشير الى زيادة في نسبة البطالة و الفقر .

ملاحظة: بالاشارة إلى الإحصاءات الرسمية لوزارة التخطيط، فإن أن نسبة الفقر في العراق وصلت إلى 41.2 في المائة في المناطق المحررة (من إرهابي «داعش» و«القاعدة»)، و30 في المائة في المناطق الجنوبية، و23 في المائة في الوسط، و12.50 في المائة في إقليم كردستان. كما أوضحت الإحصائيات، أن 48% من سكان العراق أعمارهم أقل من 18 عاماً، منهم 23% من فئة الفقراء، وتشير معلومات الإحصائية إلى أن ((5 % نسبة الأطفال الفقراء في محافظات إقليم كوردستان العراق و50% نسبة الأطفال الفقراء في المحافظات الجنوبية)).

وبناء على الضرر اللاحق بالعراق جراء هذه الأزمات، توقعت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جنين هينيس بلاسخارت، أن تتضاعف معدلات الفقر بالعراق إلى 40% من عدد السكان مقارنة ب 20% والتي كانت مسجلة في السنوات الأخيرة .

2-الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية والحصار الأممي خلال عقد التسعينات وفقدان الرؤية السياسية والاقتصادية بعد عام 2003 .

3-الفساد المالي والإداري المستشري.

4- نقص وإهمال بالمستشفيات والمعدات الطبية.

5-إهمال الحكومة لقطاع الرعاية الصحية.
6-نقص الدواء والاعتماد على السوق السوداء.
7-نقص الكوادر الطبية والتمريضية بسبب هجرة المئات منهم ووفاة العديد منهم بسبب جائحة كورونا وعدم تعيين الخريجين الجدد من الاطباء والكوادر الصحية من خريجي الكليات الاهلية. .
8-الانفلات الأمني المتسبب في كثرة الاعتداءات على الكوادر الطبية .
9-ضعف الاجراءات الحكومية للحد من انتشار فيروس كورونا ومنها التأخر في غلق المطارات العراقية بقيت المطارات العراقية مفتوحة أمام الطيران الدولي القادم من عدة بلدان موبوءة بهذا الفايرس دون أن يكون هناك قرار ضعف الوعي بخطورة فيروس كورونا والفوضى من عدم الالتزام بتعليمات خلية الأزمة من قبل الاهالي .
10-إصرار المتظاهرين للتواجد في ساحات التظاهر مع وجود ممارسة للشعائر الدينية وإقامة مجالس العزاء والاحتفالات العائلية بالرغم من التحذيرات في ذلك.
11-تعدد مراكز صنع القرار وتقاطعها بخصوص تعليمات الجائحة مابين العاصمة والمحافظات .
وإلى تاريخ 31-12-2021 لم يعد العراق من البلدان العالية الخطورة بالرغم من وصول عدد الاصابات فيه بفيروس كورونا الى (595291). منها (537841) حالة شفاء و(12813) وفاة. لكن مع استمرار ضعف المتابعة من قِبل الحكومة وتردي الأوضاع الاقتصادية، وعدم إلتزام المواطنين بحظر التجوال؛ علاوة على المناسبات الدينية التي تُعج بالزوار، كل ذلك يُعد من العوامل التي قد تؤدي إلى حدوث كارثة حقيقية في القادم ، في ظل تردي الوضع الامني والنقص في المشافي الصحية وعدد الاطباء والكوادر الصحية وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من المعدات.

7- وباء كورونا وتأ ثيره الاقتصادي والانساني في البلاد

ان تداعيات وانعكاسات تفشي فايروس كورونا لم تقتصر على العراق ، بل شملت معظم دول العالم ، ولكن بنسب مختلفة من حيث عدد الاصابات او من حيث عدد الوفيات ، او ما يتعلق بنسب الشفاء منه . هذا الى جانب الاضرار الاخرى التي كان لها وقعها الكبير على المشهد الذي عاشه العالم خلال الاشهر الستة الماضية من عام 2020 . ويمثل الركود الاقتصادي ابرز تداعيات الوباء على العالم وعلى العراق بشكل خاص الذي تمثل بانهيار اسعار النفط نتيجة الاغلاق الكامل للشركات والمصانع والمعامل وتقييد حركة النقل والمواصلات وغيرها . ان اثر الضرر على العراق كان واضحا لاعتماده الرئيسي على الاقتصاد الريعي وما يجنيه من مبيعات النفط التي تمثل بحدود 95% من الميزانية العامة للعراق ، وهذا بلا شك القى بظلاله ليس على الوضع الاقتصادي فحسب بل شمل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية النفسية والثقافية .
وبغض النظر عن عدد الاصابات الكبيرة في العراق التي وصل معدلها الى بين 3500- 4000 يومياً في منتصف العام وثم تناقصت تدريجياً في نهاية السنة الى معدل 300 حالة باليوم، فهي نسبة خطيرة ، وان كانت ليست كبيرة بالقياس الى عدد سكان العراق الذي يقارب 40 مليون نسمة ، ومن جهة اخرى هي نسبة قليلة اذا ما قورنت مع دول اخرى مثل الصين والولايات المتحدة وايران والبرازيل والهند وغيرها ، لكن في الوقت نفسه تداعياتها الاقتصادية والسياسية كبيرة ومؤثرة ، فقد شلت الحركة وتعطلت الحياة العامة ومصالح الناس وانكمش الاقتصاد في عموم البلاد ، كما ان انتشار الانباء عن انتشار جيل متطور عن الفايروس في دول عديدة كبريطانيا وامريكيا في نهاية هذا العام تنبئ بكارثة جديدة ومخاطر قد تصل ايضاً الى العراق.

كون الحفاظ على الصحة احد الحقوق الاساسية للإنسان والتي يهدرها الوباء المستشري على المستوى العالمي بادرت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان مع شريكتها منظمة التضامن المسيحي الدولية بالقيام بحملة تعفير واسعة في قضاء الحمدانية مناطق عودة النازحين شملت تعفير البنى التحتية لجميع أماكن العبادة من المراكز الدينية والخدمية في مركز القضاء ونواحيه الادارية (برطلة والنمرود) خلال شهري تشرين الثاني وكانون الاول من عام 2020 مع حملة توعية وتثقيف واسعة مرافقة للمشروع تشمل توزيع 2000 بروشور توعوي بالوقاية من جائحة فيروس كورونا. .

وقد ساهمت حملة التعفير هذه التي قامت بها حمورابي في مناطق سهل نينوى في إستهلاك (150) كارتون سعة 15.2 /لتر من المادة الكلور علامة " العملاق" في التقليل من عدد الاصابات بفايروس كورونا نتيجة الحد من رقعة الإنتشار للفايروس وفي رفع مستوى الوعي الوقائي من هذا الفيروس في (87) موقعاً بين مدرسة وكنيسة وجامع وموقع إداري وخدمي روريا ضي لما صاحب الحملة من توزيع للمنشورات الوقائية فيها، وزادت كذلك الطمأنينة في قلوب أبناء مكونات القضاء وخفف عنهم حالة التوتر والقلق التي كانت سائدة بالاضافة الى تقليل الضغط على المؤسسات الصحية الحكومية. كما سبقت هذه المبادرة حملة أخرى توعوية صوتية ومنذ اول أسابيع انتشار الوباءوذلك من خلال بث تسجيل يامر الناس بالبقاء داخل البيوت:

صورة للتسجيل التوعوي الذي ساهم في تحقيقه مجموعة من الشباب المتطوعين

لاحظت المنظمة ان الاقتصاد العراقي يمثل الخط الاول في الضرر ، لانه اقتصاد هش انهكته سنوات من سوء الادارة والنفقات المتزايدة في الحرب على تنظيم داعش الارهابي الذي ما يزال لديه القدرة الى اليوم على شن هجمات مؤثرة وقاتلة على المنظومة الامنية العراقية والسكان . ان هذا المشهد القى بظلاله على الاوضاع الانسانية في البلاد ، خاصة بعد انخفاض اسعار النفط الى مديات غير مسبوقة حيث هبط سعر البرميل الى حدود 11 دولار ، مما وضع العراق في موقف لا يحسد عليه .

إغاثة تغذوية لحمورابي شملت العوائل التي قطعت بها السبل في بغداد

وقد دفع هذا الوضع الحكومة العراقية الى اتخاذ قرارات سريعة غير مبنية على دراسات معمقة والتفكير بقطع رواتب المتقاعدين والمساس باستحقاقات المشمولين بتعويضات برامج العدالة الانتقالية ومزدوجي الراتب ، واتخاذ اجراءات مالية نقدية ومصرفية بينها تقليل قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي الى قيمته 1.465 للدولار الواحد بشكل مفاجئ بعد ان كان 1.200الى نهاية نوفمبر 2020 وقد جوبهت مسألة الترويج والمساس برواتب المتقاعدين ردوداً قوية في وسائل التواصل الاجتماعي. كما بات هاجس الحكومة البحث عن مخرج لدفع رواتب 4 ملايين موظف ومتقاعد ومستحقي الحماية الاجتماعية ، مما ادى الى انخفاض القوة الشرائية للسكان ، وارتفعت نسبة الفقر خلال الاشهر الاخيرة الى حدود 10% وازداد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بحيث وصلت النسبة الى 30% من السكان ، حسب اكثر التقديرات .

لقد واجه السكان تحديات كثيرة ، خاصة المواطنين الذين يحصلون على قوتهم من الاجر اليومي بعد ان توقفت الاعمال الانشائية والحركة اليومية للأعمال نتيجة الاقفال التام وتقييد الحركة في ظل ضعف القدرات الحكومية في معالجة الوضع والوصول سريعا الى المحتاجين والبحث عن وسائل لامكانية ايصال المساعدات الانسانية الى المقطوعين والمهمشين واولئك المعتمدين على العمل اليومي في الحصول على قوتهم ، خاصة ان البرنامج الحكومي الذي اطلقته الحكومة المستقيلة للسيد عادل عبد المهدي عبر بوابة الكترونية في نيسان 2020 لمنح العوائل التي ليس لها معيل بمنحة 30 الف دينار للفرد لم تشمل مساحات واسعة من السكان ، وقد سجلت 2.758.694 اسرة ، بعدد الافراد 13.017.339 للاستفادة من البرنامج .

ان تفشي وباء الكورونا وضع الحكومة العراقية الحالية ليس امام تحديات اقتصادية فحسب بل هي امام تحديات صعبة، بين اقامة حظر صحي على المواطنين مرغمةً لغرض المحافظة على حياة الناس وبين ان تسمح لهم بالتنقل وفق الحظر الجزئي لغرض تحريك عجلة الاقتصاد، فأن الخيارين بحد ذاتهما يؤثران على المواطن الذي ارهقه الوضع الاقتصادي القاسي، لذلك فهي ازمة حقيقية كان بالامكان ان تتجاوزها الحكومة لو توفرت اموال كافية ومنها للفئات الفقيرة والمهمشة مقابل البقاء الكلي في المنازل.

ان فايروس كورونا كان له تأثيراً مباشراً على صناع القرار في العراق اذ وضعهم امام تحديات غير مسبوقة، تتمثل في ادارة دولة في ظل وجود وباء قاتل عطل معظم مفاصل الدولة وشل اقتصادها كون الحوكمة الالكترونية غير متوفرة بشكل صحيح بعد للعمل عن بعد حالنا حال باقي الدول فضلاً عن وجود واقع صحي تعرض الى ضغوط شديدة مع وجود بنى تحتية مهترئة تحتاج الى اموال كبيرة لأدارة الازمة، اضافة الى صعوبة التعامل مع التداعيات المستقبلية لوباء مجهول لايمكن التكهن بفترة انتهائه خاصة في ظل انتشار جيل جديد منه في بريطانيا وامريكا ودول اخرى بالرغم من بدء عملية التلقيحات من الوباء في هذه الدول ، مما قد يربك الخطط الحكومية في مجال التعليم والصحة والزراعة والسياحة وخير مثال على ذلك التكهن بموضوع دوام المدارس والجامعات للعام الدراسي المقبل.

انتشار الفساد وضعف الحكومة:

ان المشكلة الاساسية ليست فقط في الاقتصاد العراقي الريعي وهبوط اسعار النفط وتراجع الاهتمام في الزراعة والصناعة والمشاريع السياحية والتنموية بل هي في نقاط الضعف الهيكلية المتأصلة في الحوكمة وانتشار الفساد وعدم قدرة الدولة في فرض القانون والسيادة. فالفساد ينخر في جميع مفاصل الدولة والمجتمع فأزمة كورونا استغلت استغلالاً بشعاً من قبل مافيات تجارة الادوية والمستلزمات الطبية، ونتيجة لازدياد الطلب على الكمامات والقفازات الصحية استغل التجار ذلك فتضاعف سعرها عدة مرات على السعر المعقول، وتقاتل على اسطوانات

الاوكسجين التي شحت في المستشفيات والمراكز الصحية مما جعل المواطن يبحث عنها بأسعار خيالية لانقاذ اعزاء لهم، اذ وصل سعر القنينة الواحدة من الاوكسجين الى (300 دولار) في الوقت الذي كان سعرها الاعتيادي (لا يتجاوز بضعة دولارات)، كما جرى التلاعب بنوعيات الادوية اذ اعتقلت السلطات الامنية اشخاصً يعملون في شركات قاموا بعمليات غش للمواطنين من خلال بيعهم فيتامين زنك مغشوش.

الى جانب رفع اسعار الادوية المطلوبة للوقاية من الفايروس التي وصلت الى ارقام خيالية تصل الى الضعف او الضعفين، استغلت مراكز الفحص والتشخيص حاجة المواطنين الى التأكد من وضعهم الصحي فتم رفع اسعار الفحوصات المختبرية والاشعة وغيرها في ظل وجود نسبة عالية من البطالة والفقر والتأخير في دفع الرواتب مما اثقل كاهل المواطن العراقي بشكل اكبر.

سوء التخطيط وضعف برامج التنمية

كما ان سوء الادارة والتخطيط لبناء اقتصاد مستقر كان له اثره الكبير في توقف برامج التنمية خاصة في الجانب الزراعي والصناعي، اذ تتاسف منظمة حمورابي لتحول العراق من بلد زراعي- صناعي الى بلد يعتمد على النفط فقط على حساب زراعته وصناعته التي اصابها الاهمال والخراب والجفاف والزحف العمراني وتجريف الاراضي والفساد وقلة الحوافز المقدمة للفلاح وللمنتجات الزراعية، واهمال انتاج وتصدير التمور وضع البلد في مشكلة اقتصادية صعبة.

ان الاعتماد على النفط بشكل اساسي افقد العراق هويته الزراعية والسياحية والحرفية التي انتجت خبرات بشرية وعمرانية ومهنية تعود الى اقدم الحضارات الانسانية، ان هذا الاعتماد الاحادي على سوق النفط يجعل اقتصاد العراق هشاً كهشاشة بورصة اسعار نفط ومزاج الدول المحركة له بنزعات احتكارية وابتزازية في بعض الاحيان، لذا يتطلب تنوع مصادر الدخل القومي العراقي لكي لايكون مرتهناً بسعر برميل النفط .

مما يثيرللتشاؤم ما صرح به المستشار المالي رئيس الوزراء العراقي (مظهر محمد صالح) خلال هذا العام لوكالة الانباء الالمانية قائلاً "ان صادرات العراق النفطية تشكل نسبة 98% من تدفقات العملة الاجنبية الى العراق و 93% من ايرادات موازنة الدولة" مما يدل على ارتهان اقتصاد العراق بشكل كلي لسلعة واحدة هي النفط. لذلك ان التفشي السريع لفايروس كورونا وارتباط ذلك بأنخفاض اسعار النفط اثر سلباً على الاقتصاد العراقي وزاده سوءاً على سوءً.

مع كل هذا فقد بادرت منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية والاهالي من بعض الميسورين بأدوار محورية في سد فراغ وضعف الدولة في مساعدة الناس الذين تضرروا بشكل مباشر من الازمة وخاصة اولئك الذين يرزحون تحت خط الفقر او المحتملين ليكونوا تحت هذا الخط . فقد قامت تلك المنظمات بحملات من المساعدات عن طريق توزيع سلات غذائية ومواد تعقيم وتنظيف الى جانب حملات التوعية والتثقيف بمخاطر الفايروس والتأكيد على النظافة وتعقيم وتعفير الاماكن الحساسة والتي تشكل بؤر لأنتشار المرض ، وكذلك دعم المراكز الصحية والمستشفيات بالمستلزمات اللازمة للتخفيف من الازمة خاصة بقناني الاوكسجين والكمامات وغيرها .

ولابد هنا من الاشارة الى المبادرات التي قامت بها (منظمة حمورابي لحقوق الانسان) ازاء هذه الازمة اذ لم تقف مكتوفة الايدي، فمنذ بدايتها شرعت بحملة توعية وتثقيف باهمية التباعد الاجتماعي والبقاء في البيت عبر عدة وسائل توعوية الكترونية وغيرها ، كما قامت ببرنامجين مهمين احدهما ركز على توزيع سلات غذائية ومواد تعقيم وتنظيف للمقطوعين والمهمشين او الذين فقدوا اعمالهم اليومية بسبب الجائحة في بغداد ونينوى ودهوك واربيل ، وكذلك برنامج تعفير وتعقيم دور واماكن العبادة في مناطق سهل نينوى مكرسة للكنائس والجوامع والحسينيات وغيرها للمسيحيين والمسلمين والايزيديين والشبك والكاكائيين وغيرهم .

عفرت حمورابي في اغلب اماكن التجمعات مثل الكنيسة والجامع والمدرسة والساحات وقاعات الخ

ان دائـرة المنظمـات غـير الحكوميـة التابعـة للامانـة العامـة لمجلس الـوزراء اصـدرت تقـارير عديـدة خلال الفـترة المنصرمة كشفت دور المنظمات الانسانية العراقية غير الحكومية التي ساهمت في التخفيف من الازمـة الانسـانية التي نتجت عن تفشـي الجائحـة . وفي تقريرهـا السـنوي 2020 اشـارت ودونت اسـماء المنظمـات الفاعلـة في هـذا الصدد بينها منظمة حمورابي لحقوق الانسان

تقريـر دائـرة المنظمـات غـير الحكوميـة التابعـة للامانـة العامـة لمجلس الوزراء

اما اوضح مثال للتـأثير السـلبي للكورونـا على الاقتصـاد العـراقي مـا نشـرته المنظمـة الدوليـة للهجـرة (IOM) في تقريرها خلال شهر نيسان /2020 كما يلي:
نسبة الإنتاج بعد كورونا انخفضت بنسبة 50%
نسبة المبيع انخفضت بنسبة 71%
فرص العمل انخفضت بنسبة 40%
انخفاض رواتب الموظفين بنسبة 30%
انخفاض نسبة الربح بنسبة 85,540%
كما يبين التقرير اثر تفشي فيروس كورونا على القطاعات الأخرى في العراق من الناحية الاقتصادية كمايلي:

قطاع الصناعة
انخفض الانتاج بنسبة 68%
انخفاض المبيعات بنسبة 75%
انخفضت فرص العمل بنسبة 52%
انخفض الربح بنسبة 18.540%

قطاع الزراعة
انخفض الانتاج بنسبة 61%
انخفضت المبيعات بنسبة 75%
قلت فرص العمل بنسبة 45%
انخفضت رواتب الموظفين بنسبة 45%
انخفض الربح بنسبة 33.058%

قطاع الخدمات
إنخفاض الانتاج بنسبة 57%
انخفاض المبيعات بنسبة 78%
قلت فرص العمل بنسبة 39%
تقليل رواتب الموظفين بنسبة 40%
قل الربح بنسبة 5.413%

قطاع التجارة
انخفض الانتاج لهذا القطاع بنسبة 18%
انخفض سعر البيع بنسبة 56%
انخفاض فرص العمل بنسبة 21%
انخفضت رواتب الموظفين بنسبة 41%
انخفض الربح بنسبة 22.879%

وسجل العراق حتى نهاية شهر كانون الاول 2020 حسب احصاءات وزارة الصحة والبيئة العراقية (595291)اصابة، بينهما (537841) حالة شفاء (90.3%) و(12813) وفاة فيما يرقد(162) في العناية المركزة.

7-1 الوصول الى التلقيحات:

منذ انتشار وباء كوفيد19، تابعت شركات الادوية البحث عن مصل للوقاية من الوباء وفي نهاية هذا العام، استطاعت شركات روسية وصينية واوربية وامريكية الى الوصول الى لقاحات ضد الوباء، لكن اغلبها تؤكد على ضرورة حمايته في درجات حرارة منخفظة جداً، لذلك ان ذلك يتطلب وجود برادات (مجمدات) خاصة لذلك . ومع ان دول متقدمة مثل امريكا وبريطانيا وروسيا بدأت بعمليات تلقيحات لفئات محددة وحسب الاولوية كاكوادر الطبية والصحية والمجموعات الضعيفة مثل كبار السن والمصابين بالامراض المزمنه، الا ان العراق لا يزال لم يورد البرادات الخاصة التي يمكنها من الحفاظ على اللقاحات في الدرجات الحرارة اللازمة مما يعني ان توفير اللقاحات للمجتمع العراقي قي يأخذ اشهر عديدة من عام 2021، وهذا يعني استمرار الازمة الصحية وبالتالي استمرار الازمة الاقتصادية واحتمالات تردي الاوضاع المعيشية وارتفاع معدل الفقر الى معدلات غير مسبوقة في العراق.

7-2 المقترحات:

ترى منظمة حمورابي ومن اجل وضع حلول لحل الازمة ضرورة القيام بما يلي:
اعتماد العمل الدؤوب لمجابهة هذه الجائحة والحد من اضرارها وينبغي ان تكون مواجهتها بشكل رسمي من قبل الدولة وعلى الصعيد الشعبي من قبل المواطنين وينبغي عدم الاكتفاء بمسألة فرض الحظر الصحي المنزلي بالرغم من اهميته، بل لابد من البحث الى طرق اخرى للتخفيف من الضغط الاقتصادي على المواطن البسيط الذي يعتمد على العمل اليومي في الحصول على قوته.
الحاجة الى طلب الدعم الاقليمي والدولي للعراق ووضع خطط واستراتيجيات لاصلاح الوضع الاقتصادي من خلال تنويع مصادر ايرادات الدخل القومي كتطوير حقول الغاز والكبريت وعدم التركيز على النفط كمورد وحيد بالاضافة الى دعم الزراعة بشكل فعال وواقعي وتشجيع المنتوجات الصناعية التي كان العراق ينتجها قبل فترة الحصار الاقتصادي قبل 2003.
العمل على زيادة الوعي الصحي ورفع مدارك المواطنين بخطورة الامراض المعدية والانتقالية وان تعزيز هذا الوعي يساعد المجتمع والسلطة في احتواء اضرار فايروس كورونا، ويهمنا ان نؤكد ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان حققت نشاطات توعوية الكترونية ومكتوبة بالاضافة الى المؤتمرات والطاولات المستديرة الافتراضة على المستووين العراقي بالتعاون مع منظمات أخرى محلية كما على مستوى خارج العراق بالتعاون مع أطباء ونقابات الأطباء ومسؤلي إدارة المستشفيات للاستفادة من تجارب العالم..

7-3 التوصيات:

تدعو منظمة حمورابي لحقوق الانسان الجهات الحكومية الى اجراء مراجعات دورية من اجل تكييف وتطوير النظام الطبي المعمول به في الوقت الحاضرواستحداث مستشفيات ومراكز طبية جديدة بما يلبي مواجهة تطورات وباء كورونا في السلالات والتحورات الجديدة التي تطرأ على فايروس كوفيد 19
العمل بموجب توقيتات من شأنها ان توفر اللقاحات اللازمة مع ملاحظة ان الظرف الدولي يشهد في هذا الشأن تجاذبات عديدة قد تؤخر استلام العراق للقاحات ، كما تدعو المنظمة الجهات العراقية ذات الاختصاص الى اختيار اللقاحات اكثر فعالية في الحد من انتشار الوباء
•ترى منظمة حمورابي لحقوق الانسان اهمية ات تعالج الحكومة الظواهر السلبية المعاشية التي تعرضت اليها الاسر الفقيرة من جراء الحظر الشامل وكذلك الحظر الجزئي حيث ادى ذلك الى تراجع فرص العمل وهبوط في الخدمات
ان الاخذ بمبدأ التعويضات هو الحل اللازم لمعالجة ذلك
تطالب المنظمة الجهات الحكومية بالمزيد من الدعم لكل الكوادر الطبية على مختلف الاختصاصات ، والجهات الاخرى المعنية بالموضوع وتقديم المزيد من الحوافز لهم
ترى منظمة حمورابي لحقوق الانسان ضرورة النظر الى المعالجات الاقتصادية الخاصة بتاثيرات الوباء على الاوضاع الاقتصادية من زاويتين ، الاولى الترشيد وضغط النفقات، والثانية تعظيم الموارد لكي لايتعرض الاقتصاد العراقي الى المزيد من الركود وهو اصلا يعاني من الشحة بسبب الهدر في المال العام والاخطاء الاستثمارية والفساد.

8- العنف المتزايد والمقنن ضد النساء والاطفال

العراق بين الدول العربية التي لا تنقطع منها اخبار الانتهاكات الصارخة على مستويات عديدة وبشكل خاص ضد النساء والاطفال وحيث تتعرض واحدة من كل 5 نساء للعنف المبرح حسب تقديرات مختلفة خلال 2020.
هذا الوضع الكارثي يرغم على السلطات اتخاذ بعض الاجراءات التي غالبا ما تكون ميتة قبل الولادة. يجب ان تهدف تلك الاجراءات الحد من كوارث الانتهاكات المتأصلة والمطبعة في ثقافة وتقليد البلدان وبشكل خاص البلدان العربية حيث يبدو ان الرجال يحاولون التواصل العيش بدون النساء او بأسلوب آخر التخلص من الجزء المحوري للحياة الاجتماعية الذي هو المرأة. لذلك تعددت جرائم التعنيف النفسي والجسدي الذي يباشر بالألفاظ التي تستخدم لوصف النساء بكل ما لا يستحقه بني آدم من عبارات تضرب نفسيتهن و كرامتهن ثم تنتهك حقوقهن من خلال الضرب و الحبس (الحجز) والطرد والقتل شنقا وحرقا وغرقا ورميا بالرصاص والسبي والاتجار بأشكاله بما فيه العنف الجنسي الخ واكثر هذه الحالات التي توصف "بالا نتحار" بهدف الافلات عن المحاسبة هي مجرد كذب وتضاعف الجريمة بكذب تحوير الجريمة الى انتحار بهدف الافلات عن العقوبة.
و نظرا لخطورة موضوع العنف وانشغال بال النساء المتواصل لما يحدث في المجتمع العراقي من ممارسات العنف المرعبة والمتنوعة وحيث يصيب مفردة "العنف" نوعا من الغموض وعدم الفهم العميق لما تعنيه وتتضمنه فعليا جراء تبسيطه وممارسته بشكل منهجي. لذا نبدأ بهذا التعريف الذي اراه يتطابق جدا ليس مع العنف الاسري فحسب بل وأيضا مع العنف السياسي الحزبي الممارس ضد النساء خاصة في العراق وضد الرجال عامة وهو تعريف يعود الى المؤلف رفعت فكري في كتابه " العنف ضد المرأة" اذ يوضح :
العنف هو إيذاء باليد او باللسان، او بالفعل او بكلمة في المجال التصادمي مع الاخر، ولا فرق في ذلك بين ان يكون فعل العنف والايذاء على المستوى الفردي او المستوى الجماعي. فلا يخرج في كلتا الحالتين عن ممارسة الايذاء سواء باللسان او باليد . فالعنف هو سلوك ايذائي قوامه انكار الاخر كقيمة متماثلة للانا او للنحن ، كقيمة تستحق الحياة والاحترام ، ومن مرتكزه استبعاد الاخر عن حلبة التغالب اما بخفضه الى تابع، واما بنفيه خارج الساحة (إخراجه من اللعبة) واما بتصفيته معنويا وجسديا ..(اذن معنى العنف الأساسي في المنظور الاجتماعي والسوسيولوجي هو عدم الاعتراف بالأخر ، رفضه وتحويله الى الشيء (المناسب) للحاجة العنيفة ، اذ جاز الكلام . عدم الاعتراف لا يعني عدم المعرفة، بل يعني معرفة معينة (مقبولة) هنا الفاعل العنيف يراقب المقابل ، يتصوره بالطريقة المناسبة لرسم صورته (الضحية) وللتحكم بصيرورته...وعليه فان العنف هو واقعة اجتماعية تاريخية ينتجها الفاعل الفردي (المتسلط الأنوي) مثلما ينتجها الفاعل الجمعي (المتسلط الجمعي) في سياق التصارع على الامتلاك الأنوي او الجمعي للآخرين ،وفي غياب أي انتظام علائقي من النوع الديمقراطي او المساواتي العضوي . وتعرف موسوعة الجريمة والعدالة العنف بانه : يشير الى كل صور السلوك سواء كانت فعلية او تهديدية التي ينتج عنها – او قد ينتج عنها- تدمير وتحطيم الممتلكات أو الحاق الأذى او الموت بالفرد او الجماعة والمجتمع . ويعرف (لوكا) في مؤلفه (آليات منطق العنف)، العنف بانه (مفهوم يدل على انفجار القوة التي تعتدي بطريقة مباشرة على الأشخاص وامتعتهم سواء كانوا افرادا او جماعات من اجل السيطرة عليهم عن طريق القتل او التحطيم او الاخضاع او الهزيمة . فالعنف في المنظور الاجتماعي : هو كل إيذاء بالقول او بالفعل للآخر، سواء كان هذا الآخر فردا او جماعة.

تعتبر قضية دور المرأة في تحقيق السلام من القضايا المهمة التي تشغل بال السياسيين وعلماء الاجتماع والاقتصاديين وحتى المثقفين على حد سواء أو بدرجات متفاوتة. كما يرجع الاهتمام بهذه القضية الحيوية الى بداية القرن العشرين، حيث شهدت هذه الفترة الزمنية تطورا ملفتا للنظر في مناقشة قضايا المرأة وإعطائها صبغة تقدمية من خلال ربطها بمسائل مهمة على الصعيد الدولي مثل حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ومكافحة الإرهاب والنزاعات المسلحة والعنف والإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي يصب بدوره في مسألة تحقيق السلام العالمي الذي يعتبر الهدف الأسمى لدى الأمم المتحدة.

ان الأقليات الدينية وفي مقدمتهم النساء, في اغلب الدول الاسلامية عاشوا ولا يزالوا يعيشون ويلات الاضطهاد والتنكيل بهم مثلما حدث ولا يزال في العراق وسوريا ويحدث الان في مصر حيث تختطف القبطيات وتستهدف الكنائس وكانه لا مهام أخر لأصحاب التطرف العنيف غير الاضطهاد الممنهج امام اعين مختلف السلطات التي تبدي عدم القدرة على وضع حد لهذا الوضع المأساوي الذي يتفاقم اكثر فاكثر.

لا يزال ما لا يقل عن 3 الاف شخص من العراقيين الايزيديين واغلبهم من النساء بالإضافة الى الشابتين الأختين مارينا وماريتا وغيرهن من المسيحيات مغيبين في السبي اللعين لمجرمي تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية المسؤول المباشر عن جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب والابادات الجماعية تم ممارستها في العراق وسوريا ضد المكونات الاصلية العراقية الاخرى والسبب فقط لانهم يختلفون دينيا او طائفيا وسبقهم في ممارسة تلك الاعمال الشنيعة تنظيم القاعدة وباقي الجماعات المتطرفة صانعة الحروب والويلات..

في العراق تعددت المبادرات على المستويين الحكومي كما غير الحكومي في محاولات إيجاد وسائل رادعة للعنف ضد النساء. ولم تنج الناشطات المدنيات والمدافعات عن حقوق الانسان من العنف الممارس في المظاهرات التي بدأت في تشرين الأول ٢٠١٩ وواصلت طيلة ٢٠٢٠ وبشكل مركز الى شهر اب من السنة المذكورة حيث قتلن واختطفن وتعرضن للاغتصاب والتعذيب والتشهير بالسمعة الخ من الانتهاكات الصارخة التي لا زال القائمين عليها بدون عقاب يذكر.

النساء العراقيات الرابطات والتجمعات والشخصيات و شبكة النساء العراقيات تثبتن إصرارهن على انقاذ بلدهن

صورة عن جريدة نضال المرأة التابعة لرابطة المرأة العراقية عدد كانون الأول ٢٠٢٠

لكن في ظل عدم تحرر العراق كليا من حالة النزاعات السياسية لا يتحقق الا القليل من الكثير المنتظر الى درجة ان إعادة كتابة الاستراتيجيات الوطنية وتوسيع الخطط الرسمية في الأقاليم لم يساهم بشكل فعال في التقليل من تدني مستوى احترام حقوق النساء ولا الحد من مستوى العنف الممارس ضدهن وذلك بشكل غير مسبوق وغير مبرر. وهذا يبرز من خلال تزايد سوء أوضاع النساء بشكل خاص والاسرة العراقية بشكل عام وكما ان مضاعفات وباء الكورونا اثرت سلبا على الحالة الاقتصادية كذلك الاجتماعية .

اغلب المستويات والمشاركات النساء اكان في مجال الحياة الاجتماعية او الاقتصادية والسياسية هي مصحوبة بمختلف أنواع العنف المتواصل والمبرر من قبل بعض الجهات المستفيدة. ما يعني ان هناك استئثار نتيجة ضغوطات بسبب تقدم مطالب النساء وبالتالي يؤدي ذلك الى تصاعد العنف الاسري بأشكال شتى. وكما هو الحال على مستوى صنع القرار، حيث تستبعد النساء عمدا من حلقات صنع القرار السياسي والإداري ويقنع الرجال انفسهم بمبادرات يتيمة لتمثيل النساء بينما غالبا ما تفتقر تلك المبادرات حتى الى رمزية معينة تجاه نضال النساء وكأنهم ارغموا على البحث عن مبادرات لصالح النساء، لكن تلك التي تلائمهم هم كرجال. اضافة الى انهم يقومون بذلك على مضض والدليل على ذلك هو واقع اليوم حيث لا يمكن وضع امرأة هنا او أخرى هناك الا بإرادة وقبول فلان من الرجال المتنفذين الى درجة ان في اغلب الأحيان حتى المستوى الرمزي لمشاركة لهؤلاء النسوة غير وارد لا بل تنتهك حقوق المناضلات والكفوات في وضح النهار من قبل الأشخاص والأحزاب المتنفذة من الذين

يرفضون أي وسيلة قانونية تساهم في تغيير عقلية التطبيع مع العنف وادواته. والدليل على ذلك هو غياب المرأة في احدى المؤسسات التي يمكن اعتبارها من الوسائل المؤسسة للديمقراطية ألا وهي المفوضية العليا للانتخابات حيث حرمت النساء من التواجد في قيادتها فما البال من المناصب العليا في عمليات صنع القرار السياسي والإداري والتشريعي والقضائي الخ ؟ وهنا لنا في منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان نثني على ملاحظات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن اتفاقية سيداو فقد اوصت بتصحيح هذا المسار خلال السنتين السارينتين 2019،2020 ليتمكن العراق الإيفاء بالتزاماته الدولية. كما ايدت اللجنة الأممية المذكورة بتوصيتها تشريع قانون يعالج و يحاسب العنف الاسري الذي يخص النساء والأطفال بالدرجة الأولى والذي تطالب به الحركة النسوية العراقية منذ ٢٠١٠ وهو مشروع قانون لا يستثني اي فرد من افراد الاسرة من حمايته.

اما الانتهاكات الواقعة على النساء من أصول اثنية ودينية مختلفة كأصحاب البشرة السمراء والايزيديات والمسيحيات اللاتي تعانين الامرين وتتحملن سوء الواقع عليهن على المستوى الوطني عراقياً ويتم توسيع السوء ضدهن نحو الاخطر حيث يتحكم بمصيرهن السياسي والاقتصادي اشخاص ركبوا موجات الكسب غير المشروع واستغلال "الكوتا الخاص بالأقليات" ومن خلال هذا الكوتا ينسبون كل صغير وكبير الى انفسهم وتعاملاتهم الشخصية كما بينت التجربة منذ ٢٠٠٣ وبعض منهم شهدوا بانهم غير مثمرين باسم المسيحيين واليزيدين او التركمان والشبك الخ بل يعتبروا بذلك من ممارسي الانتهاكات المقننة والمقنعة بنقمة المحاصصة حيث يستحوذ على حقوقهن حفنة من المنتفعين في الحركات والتجمعات الخاصة بتلك الأقليات ولا نعلم متى سوف يتم الاخذ بعين الاعتبار ملاحظات وتوصيات الأمم المتحدة الداعية الى رفع هذا الظلم عن النساء التابعات الى الأقليات كما ورد في ملاحظات لجنة سيداو حيث قلة عددهن في مختلف المهامات يشهد لعنف متواصل ضدهن ..

وتجدر الإشارة إلى الوسائل العديدة التي اخذتها السلطات العراقية وبشكل خاص مسالة الغاء قرار مجلس الحكم رقم ١٣٧الذي كان ينص على الغاء قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وفرض الشريعة الإسلامية والذي حتى الممثل الوحيد الذي يعتبر نفسه من الأقليات غير المسلمة" و مسيحيا" كان قد وقع تمريره جهلا ام عمدا فالنتيجة هي ذاتها حيث كان الوحيد الذي يمكنه ان لا يوقع بكل بساطة، فقط لأنه يعتبر مسيحيا، وان كان مسيحيا لأغراض الانتفاع لا غير. وبهذا الصدد كل الفضل يعود الى النضال الطويل للنساء العراقيات الذي فرض هذا الإلغاء بالإضافة الى فرض نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من مجلس النواب للنساء وإلا لم يكون بمقدور النساء المشاركة بهذا العدد الذي في بعض الأحيان يتجاوز فعليا ال ٣٠٪ وبالرغم من انه كان مطلبا لجميع القطاعات العامة والخاصة ولم تقبل السلطات السياسية توسيعه الى الآن. كذلك على مستوى الوسائل القانونية وبالرغم من وضوح الحق في المساواة والحريات والعيش الكريم والحماية من جميع اشكال العنف في المواد ١٤ ،١٥،٢٩،و٣٠ من الدستور الجديد، الا انها كغيرها من المواد التي تشهد بدستور يريد المدنية ويحمي الحقوق والحريات، ويمنع العنف في الاسرة والمدرسة الخ فبدون نصوص قانونية واضحة لا يمكن ممارسة تلك الحقوق في الواقع المكبل بثقافة تقدس العنف وتتشرف بالمعنفين خاصة ضد النساء اللائي تعتبرن المذنبات أيا كان شكل الجريمة وبشكل لا عدالة ولا رحمة فيه اللائي تقتلن بدافع الشرف وما يسمى بغسل العار.

فيما يلي بعض الوسائل التي اتخذتها الدولة العراقية والتي جميعها لا تزال بحاجة الى تفعيل ميداني من اجل البناء عليها بما انها لم تتوفق بعد في وضع حد للعنف المتصاعد ضد النساء

- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (2018-2030)،
- خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، التي تكفل استراتيجيات تعميم مراعاة الاستراتيجيات الجنسانية في السياسات الوطنية،
- رؤية العراق 2030، التي أُقرّت في عام 2019 والتي تهدف إلى ضمان التنفيذ الشامل لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 1 من الهدف 5 التي تتناول إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات،
- الخطة الوطنية الأولى في تنفيذ قرارمجلس الامن الدولي رقم ١٣٢٥ في 31\10\2000 الخاص باشراك النساء في عمليات الامن والسلام وصنع القرار،

-والخطة الثانية مما سبق ، بالاضافة الى كون العراق احد اطراف اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة سيداو لسنة ١٩٧٩ و النافذة منذ ١٩٨١ والتي صادق العراق عليها سنة ١٩٨٦ وقدم اول تقريره أي التقرير الأساسي او الأولي عام 1990 . وكما قدم تقريره الدورتين الثاني والثالث ١٩٩٨ اللذان تم مناقشتهما في سنة ٢٠٠٠ .

وتم رفع التقارير المقدمة من العراق الى اللجنة المعنية بالاتفاقية في التقرير الجامع (الرابع والخامس والسادس) في شباط عام 2004. وآخر تقرير تم رفعه هو التقرير الدوري السابع في شباط ٢٠١٩ في جنيف حيث استعرضت جمهورية العراق تقريرها الدوري السابع الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة و الذي لحقه تقرير الظل من اكثر من منظمة بينها تحالف الأقليات العراقية من ضمنها منظمة حمورابي لحقوق الانسان. و بتاريخ 22/10/2019، وذلك خلال الدورة الرابعة والسبعين الخاصة باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، والتي انعقدت للمدة من 21/10 – 08/11/2019، في جنيف...

تبنى العراق اكثر النصوص الدولية الخاصة بحقوق الانسان وبعد تحريره من الدكتاتورية ومن الملاحظ لدى السلطات انه ذهب الى ابعد ما لا يمكن لدولة في ظل الحروب والازمات المتتالية ان تحذو حذو العراق حيث بالإضافة الى تأسيس مديرية حماية الاسرة والطفل من العنف الاسري التابعة لوكالة وزارة الداخلية لشؤون الشرطة كآلية حكومية رادعة للعنف الممارس ضد الاسرة والطفل من قبل اعضاء الاسرة ! ويمكن الملاحظة هنا تجنب معمد لتسمية المرأة اذ تضمن المرأة او النساء في كلمة "الاسرة" ! وحيث منذ تأسيسها المديرية المذكورة سنة ٢٠١٠ واصلت فتح دوائر خاصة بها في اكثر المحافظات بما فيه في مقر الوزارة سنة ٢٠١٣ ويدير العمل الضباط الشرطة متجنبين تسمية الشرطة في عنوان المديرية تحسبا لحساسية المؤسسة في مخيل المواطنين. ومن المؤكد ان الضباط هم من كلا الجنسين من المختصين بعلوم النفس والاجتماع والقانون والعلوم الأخرى ذات الصلة بالأسرة . لقد تبين لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان بان هناك مشكلة عميقة تمنع حتى ذكر النساء او المرأة كأول ضحايا الاسرة وهذا بحد ذاته يعتبر انتهاكا لوجود وخصوصية وحقوق النساء ناهيك عن ان تكون جهة مسلحة(الشرطة) تضطلع بمسؤولية الحماية النفسية والقانونية والاجتماعية..! بينما هذا مهام من المفروض ان تقوم به مؤسسات الدولة المختصة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالإضافة الى المنظمات المجتمع المدني المختصة الذين يمكن ان يطالبون الداخلية وغيرها من المؤسسات لتوفير الحماية الفيزيائية وسلامة الضحايا ضمن حماية المنشأة المختصة وليس من مهام الشرطة الضلوع في عملية الايواء والحماية التي يمكن في كل لحظة ان تنقلب الى مناحي غير مرغوبة كون ليست المؤسسة الصحيحة في المكان الصحيح في مسالة الحماية في معناها الواسع والحقوقي والوصول الى حلول للازمات.. فعلى الدولة دعم منظمات المجتمع المدني المختصة بالإضافة الى الدور الحكومية المخصصة للأوضاع التي بحاجة الى رعاية خاصة كما بالأحرى ضحايا العنف الاسري حيث الحاجة ماسة لحماية حقوقهم وحفظ كرامتهم وسلامتهم.. كل هذه الوسائل مطلوبة في مشروع قانون مناهضة العنف الاسري الذي لم يسمح ممثلو الأحزاب المتطرفة بان يشرع والسبب الأساسي هو هذا الحل الذي يحد من العنف الاسري بحماية المعنفين والعمل على اما الوصول الى التفاهم والصلح او ان يأخذ القانون مجراه بطرق اكثر إنسانية وجديرة بكرامة الانسان الضحية اكان امرأة، طفل ام رجل..

بين تلك الوسائل الحكومية كان هناك وزارة المرأة بدون حقيبة التي أسست سنة ٢٠٠٤ ولم تفلح في القيام باي مهام ساهم في خفض العنف لضعف امكانياتها الإدارية وافتقارها الى ميزانيات مطلوبة . ثم الغيت هذه الوزارة لتبديلها بما سمي بدائرة عامة لإدارة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

-أطلقت الحكومة العراقيّة في كانون الأول ٢٠٢٠ خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ ومتابعة قرار مجلس الأمن الدولي (1325) الخاص بالمرأة والسلام والأمن، وتمتد الخطة الجديدة بين أعوام 2021 إلى 2024، وركزت على زيادة نسبة عدد النساء العاملات في برامج الاغاثة الانسانية، وإعادة الاعمار، وخلق نساء قادرات ومؤثرات في إدارة المفاوضات وبناء السلام و جميعها بقت بدون اطار مرجعي يقوم بالعمل على تحقيقيها. !.

مع ان جميع هذه الاستراتيجيات والخطط توفر اطارا عاما من المفروض ان يرتكز عليه السياسيون وصناع القرار في اتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى الحيلولة دون وقوع العنف ضد النساء والفتيات، وحماية الناجيات من العنف وزج النساء في مختلف المهام الخاص ببناء مجتمع مسالم. ويضفي اعتماد كل الأطراف ذات المصلحة الصفة الرسمية على هذه الآليات الوطنية . لكن وللأسف الشديد بات لا يخفى تصاعد وتيرة العنف ضد النساء اصبح وكانه شيئا اعتياديا لا يلفت نظر "صناع القرار" اذا هناك من يعتبروا كذلك.. لان التراجع في اشراك النساء في المجالس العليا وكرؤساء او كنواب رؤساء معدوم بشكل لا يغتفر. كما ان حتى وكلاء وزراء و مديرات عام وحتى الوزراء هناك خيبة امل في الاستجابة الإيجابية لملاحظات وتوصيات الأمم المتحدة الحريصة على اشراك النساء بالمساواة على قدم وساق مع الرجال والدليل هو مجلس الوزراء لحكومات متتالية تقبل بغياب كلي او جزئي للنساء من المشاركة العددية كما النوعية .هذا التهميش هو أيضا عنفا واضحا لأنه يمثل تمييزا سلبيا مبنيا على الاختلاف الجنسي (الجندر) ويمثل سلب لحقوق النساء تحت ذرائع غير مقبولة. بينما لاحظت واوصت اللجنة الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة، سيداو الخاصة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة فمن خلال الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري السابع للعراق في جلستيها 1720 و 1721 المعقودتين في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بان العراق مربك في قراراته الخاصة بسحب التحفظات كما تمهيده لتوقيع البروتوكول الملحق بالاتفاقية المذكورة...

العراق يبدو مهموما امام التزاماته الدولية

بينما يحسب إنجازا للعراق، عمل سحب ملاحظته من المادة ٩ من اتفاقية سيداو, مع ذلك يبدو ان هناك محاولات المس بالمساواة بين الرجال والنساء في المبدأ الذي اصبح باطلا بفعل الدستور الجديد. يتعلق الامر بمسالة إعطاء جنسية الام العرافية لابنائها اذا كان لاب اجنبياً وليس الاب فقط، للأطفال المولودين من ام اجنبية. كذلك لا يزال مطلوب من العراق رفع باقي التحفظات الواقعة على المادة ٢ و١٦ و٢٩ لأنها تتناقض ليس فقط مع الدستور بجميع مواده التي تحمي الحقوق المدنية للأسرة والأمومة والطفولة ، بل ان هذه التحفظات تتناقض مع جوهر الاتفاقية ولا مجال اللعب السياسية بهذا الامر، لأنه شرط أساسي للمصادقة على الاتفاقية يعني العراق مخالف

لالتزاماته الدولية وهذا منذ ان وضع التحفظات. وقد انحصرت تحفظات العراق على الاتفاقية في المواد الست التالية:

المادة (2) (و) و (ز): وتتعلق بحظر التمييز في الدساتير والتشريعات الوطنية وهذا نصها: "تشجب الدول الاطراف جميع اشكال التمييز ضد المرأة و توافق على ان تنهج بكل الوسائل المناسبة دون ابطاء سياسة القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة ,و تتعهد بالقيام بما يلي:

و- اتخاذ جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعية لتعديل او الغاء القوانين و الأنظمة و الاعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة "

ز- الغاء جميع احكام قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة .

المادة (9): وتتعلق بقوانين الجنسية (وتم سحب التحفظ بفعل الدستور الجديد) .

المادة (16): وتتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية.

المادة (29): وتتعلق بالتحكيم بين الدول الأطراف.

ولكن هل يحق للعراق التحفظ على هذه الاتفاقية أو سواها بعد أن صادق عليها وخصوصا بعد ان اكدت المادة 8 من الدستور العراقي لعام 2005 على احترام العراق لالتزاماته الدولية ؟ ان الجواب على هذا السؤال هو كلا! لان التحفظ ات هذه تتنافى مع موضوع الاتفاقية والغرض منها، ويشكل عقبة أمام تنفيذ الاتفاقية ككل.

تشجّع اللجنة الدولة العراق على أن تسرع عملية التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وأن تقبل، في أقرب وقت ممكن، التعديل المُدخل على المادة 20 (1) منها فيما يخص موعد اجتماع اللجنة

ان الانتهاكات الممنهجة لا تختلف عن كل ما نراه من خلال التحفظات هذه والبحث في قوانين يستند اليها العراقي لتعزيز السلطة الذكورية. وعدم مصادقة البروتوكول يشهد العراق تفضيله الاحتفاظ بأسس العنف الكامنة في التقاليد والأعراف التي أصبحت قوانين بدلا من اتخاذ وسائل كثيرا في مضمونها عملية من خلال التزاماته الدولية لنبذ أي أساس للتعنيف وتعديل وإلغاء كل القوانين التي تشجع العنف كما هو الحال في عدد من المواد القانونية في قانون العقوبات رقم ١١١ مثلا: الأحكام التمييزية الواردة في قانون العقوبات التي تجيز تذرّع الجناة بالدفاع عن الشرف كظرف من الظروف المخففة في جرائم القتل (المواد 128 و 130 و 131 و 409) والتي تطالب النساء بإلغائها .

المادة 28 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة نفسها والتي تنص (أنه لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيا لموضوع الاتفاقية وغرضها) فإذا كان غرض هذه الاتفاقية وهدفها القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة الكاملة في الحقوق فإن التحفظ على المادة التاسعة(المنسحب) والمادة السادسة عشر وبقية التحفظات يعتبر منافيا لغرض الاتفاقية وموضوعها أي في كل التحفظات التي بقت يظل العراق مخالفا لالتزاماته الدولية تجاه اتفاقية القضاء على جميع اشكال العنف ضد المرأة والمعروفة ب سيداو.

تلاحظ حمورابي ان عدم وجود إرادة التخلص من الترسبات العنيفة يعزز، عقلية فرض وتطبيع ثقافة العنف ووسائل التعنيف، حيث هذا يمثل ذلك خطرا فضيعا على المجتمع باسره وحيث لا امل في اقلاع العراق من سياسة العنف وسفك الدماء. سمعنا اشخاص في السلطة يطالبون الشعب العراقي جهرا التكتم على أهمية سن قانون يعالج العنف الاسري ونتائجه على المرأة بشكل خاص والاسرة بشكل عام بحجة "ان العراق له أولويات اكثر أهمية" من الاسرة العراقية التي تنتهك حقوقها بشكل متواصل وعلى جميع المستويات وبوحشية في القتل والمس بحياة الأطفال والنساء والفتيات حيث لا يوفر لهم اقل ما يمكن من ابسط الخدمات الضرورية لحياة خاصة بالبشر وخاصة الاسر المتعففة حيث ما يزيد على 42% (حسب مصادر امنية) من الشعب العراقي يعيش تحت خط الفقر ..ويستكثر بعض من ممثلي الأحزاب والحركات المشاركين في التشريع من المتطرفين وغيرهم وبعض المحللين، يستكثرون تشريع قانون يعالج او يخفف من العنف الاسري ويرونه امراً بدون اهمية وليس من اولوياتهم، متواصلين في وصف النص المقدم بانه غربي فقط لأنه يطرح اليات تسعف المعنفين بدلا من قتلهم او اهانتهم برميهم في الشوارع، اكانوا نساء ام أطفال ام أي شخص يتعرض للعنف

مشاهد من العنف الاسري في العراق مصدر التواصل الاجتماعي

ولا يهز ضمير المشرعين العراقيين تضاعف عدد الضحايا للعنف الاسري الذي زاد على ١٥٠٠٠ خمسة عشرة الف حالة حسب مديرية الاسرة والطفل في وزارة الداخلية خلال ٢٠٢٠، تضاعف العدد مقارنة بالنصف الأول من هذه السنة حيث كان نفس المصدر في وزارة الداخلية اشار الى وجود ٥٣١١ الف شكوى و٩٥٪ منها حصيلة العنف الاسري منها حرق للنساء وقتل الأطفال واغتصاب الفتيات الخ . بين هذه الأوضاع قليلة هي الأوضاع التي لفتت انظار المسؤولين في الدولة لكنها أوضاع تحدث بشكل يومي. ونساء تطرد في الشوارع كما القاصرين بينهم من رأيناهم في دور الإصلاح الحكومية التي قمنا بزيارتها يطلق عليهم "متشردين" بينما اعداد من الفتيات كن ضحايا العنف الجنسي من قبل فحول عائلاتهن والضرب والاهانات المبرحة والقتل الخ

كل هذا ليس فقط نتيجة التدني في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي بل وأيضا ومن المؤسف ان هناك تأكيد على نتيجة مخزية من التخلف وفقر الثقافة والتقنن في تطبيع العنف كوسيلة لصالح "الطرف الذكوري" عن ما يسمونه "داع الشرف" بينما اكثر فاكثر لقد فضحوا انفسهم ويتبين بان اغلب الأوضاع لا تقع الا لاسباب تامين سلطتهم ونفوذهم الذكورية العنيفة بحصر كيان المرأة وشخصيتها في أفكارهم الضيقة بدون وجه حق وإعادة المجتمع الى الوراء في ويلات الأنماط القديمة والعشائرية البالية والمتاجرة بكرامة الإنسان.

-إحصاءات وزارة الداخلية العراقية تظهر حصول 5000 آلاف حالة عنف أسري في النصف الأول من العام 2020، كانت حصة النساء منها أكثر من 3 آلاف و600 حالة تقريباً، أنتهى بعضها إلى الوفاة، وقد ازدادت حالات العنف الأسري هذا العام بعد تفشّي فايروس كورونا .

كما ازدادت حالات العنف الممنهج ضد النساء في العراق لأسباب مجتمعية وسياسية، وقد شهد العام 2020 حوادث مؤلمة في حق النساء منها:

- حادثة حرق ملاك الزيدي في 14 نيسان/ نيسان واغلاق القضية بعد شهر مع إطلاق سراح زوج الضحية وكذلك تعددت الحالات واكثرها اصلا لم تخرج للأعلام في محافظة ذي قار في النجف وكربلاء والبصرة حيث الشرطة عثرت على ثلاث جثث للنساء دفعة واحدة في البصرة, ملقاة في الشوارع والرابعة مصابة وذلك كان في بداية شهر ايلول كما غيرهن في اماكن اخرى في جنوب العراق.

- اختطفت ثم اخلي سبيلها بعد تدخلات دبلماسيي بلدها في بغداد الناشطة المدنية الالمانية هيلا ميوس مديرة القسم الثقافي في معهد غوتا الألماني في العراق. هنا مثل القضاء على حتى النخوة العراقية في تعاملة مع الضيوف بالغاء صفة حسن الضيافة واحترام الغريب.

التطرف والكراهية ضد النساء طال حتى النساء الاجنبيات في بغداد

- توالت احداث القتل والتشهير بحق جميع النساء العراقيات اللواتي شاركن في الاحتجاجات كجزء من منظومة مجتمعية ابوية ترفض مشاركة النساء في العملية السياسية وخصوصاً لجهة الضغط من أجل تغيير قوانين الأحوال الشخصية. .ن

وتعرضت العديد من نساء معروفات والناشطات المدنيات للخطف والاغتيال منذ بداية الاحتجاجات، واختطفت وقتلت الجماعات المسلحة في بغداد شابات ساهمن في التظاهرات كمسعفات بينهن شيلان وعائلتها. واطلق سراح ومريم محمد بعد تعذيبها جسديا ونفسيا كما غيرهن.

الناشطة ماري محمد

الاجتماعي

الناشـــطة مـــاري محمد، وعلى الرغم من إطلاق سراحها لاحقًا الا انها تعرضت للترهيب والاجبار على التحدث عن تلقيها دعماً من جهات خارجية للمشاركة في الاحتجاجات، وبثت الجماعات المسلحة هذا العام فيديو مفبرك لماري محمد يتعلق بحياتها الشخصية، حيث ظهرت في فيديو جديد آخر وهي تتحدث عن إجبارها على تسجيل المقطع تحت تهديد السلاح خلال اختطافها العام الماضي. وهذا السلوك الداعشي هو ذات السلوك الذي ما رسه تنظيم الدولة الاسلامية مع السبيات العراقيات المسيحيات من سهل نينوآ حيث تحت ضغط السلاح نادت احداهن(ج)من مدينة الرقة السورية تطالبنا "بإنقاذها بشرائها من ايادي "لم يؤذونها" مجبرة تكرر هذا في التسجيل بالسريانية والعربية لكن عندما وصلت العراق بعد اشهر, فتحت لنا سيرة لا تزال لم تنتهي كتابتها من تعنيف جنسي وبيع وشراء تعرضت له من قرية الى قرية في سوريا 2014-2017 .

خلال شهر واحد، اهتز العراق بسبب وفاة أربع نساء . عمليات القتل يبدو أنها مرتبطة ببعضها وتستهدف نساء حازمات ومعروفات. البداية، توفيت سيدتان من أصحاب مراكز التجميل بظروف غامضة. وفي وقت لاحق، قُتلت ناشطة حقوق الإنسان سعاد العلي بسلاح ناري في شوارع البصرة. وبعد بضعة أيام، وصل الدور إلى عارضة الأزياء تارا فارس التي قتلت في بغداد. عقب ذلك أمر رئيس الوزراء حيدر العبادي بإجراء تحقيق. وحتى الآن، لم تظهر الكثير من النتائج، فقد تم القبض على شخص واحد فقط فيما يتعلق بالقضية. وفي الوقت نفسه العديد من العراقيين والمدافعين عن حقوق المرأة يعيشون في خوف، فهم يخشون أن أعمال القتل هي واجهة من حملة أوسع لإسكات النساء اللواتي يتجرأن على تحدي العنف في جميع المحافظات العراقية .

تظاهرة رابطة المرأة العراقية في القوش

-في 17 أغسطس من هذا العام، أطلق مسلحون مجهولون النار على سيارة تقل الناشطة المسيحية في الاحتجاجات لوديا ريمون(27 عاماً) في البصرة جنوب العراق فأصيبت في ساقها وتحدثت في مؤتمر البرلمانت
- أيضاً في البصرة، في 19 اب قُتلت الطبيبة ريهام يعقوب (29 عامًا) بسبب دورها في الاحتجاجات ودفاعها عن حقوق المرأة.
-في الشهر الثامن من هذا العام نجت الناشطة المدنية رقية الدوسري من محاولة اغتيال وسط البصرة، بعد ان أطلقت النار على المعتدين من مسدس كان بحوزتها.
- الهجوم على مركز شيلان في الكرادة بغداد في تشرين الثاني والذي كان مبادرة اقتصادية اجتماعية للمساج والتجميل واغلب العاملات فيه هن من النساء حيث بالإضافة الى التخريب الفظيع للمحل تم ضرب وطرد واستهداف النساء بعنف مارسه مليشيات مسلحة باسم الله في وضح النهار في ظل وجود الاجهزة الامنية الحكومية . فهكذا تقع النساء صيدا سهلا داخل الدار وخارجه دون أي حماية.
-
- زهراء فاضل تم اختطافها بعد خروجها من منزلها في بغداد بتاريخ 23 كانون الاول من قبل ميليشيات مسلحة بعد انتقادها لزعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر عبر تطبيق الانستغرام، قام المسلحون بغلق حسابها و قص شعرها وإرسال صورة الى ذويها لترويعهم وما تزال مختطفة حتى كتابة هذه السطور. مع ان قمع حرية التعبير محظورة دستوريا.
-انتصار ناهي كانت ممرضة تسعف المتظاهرين الجرحى اثناء احتجاجات تشرين في بغداد تم اختطافها من منطقة باب المعظم شمال وسط بغداد، من قبل ميليشيات مسلحة لعدة أيام قبل إطلاق سراحها بتاريخ 24 كانون الاول وتركها معصوبة ينين في مدينة بسماية جنوب شرق بغداد، بعد أن تعرضت للتعذيب والصعق بالكهرباء على رأسها وأجزاء من جسدها كما تنقلها الصور ادناه :

صور من تويتر نور ميثم القيسي

وثقب ساقها بواسطة الدريل الكهربائي، مع سكب الماء البارد على جسدها وطالبها الخاطفون أن تقول عبر فيديو بأنها تابعة للسفارات، لكن رفضت ذلك رغم التعذيب الجسدي والنفسي. والمؤلم الآخر هو ان السلطات العراقية تبقى متفرجة امام هذه البشاعات وكأنها لا تسمع بهذه الجرائم التي في بلدان اخرى تستحق استقالة الحكومة كلها او على اقل تقدير وزير الداخلية او الاجهزة الامنية الاخرى. كما واذا حسبناها تقليديا عراقيا القاتلين بسبب الشرف

أي النساء وها ان النساء يباح كل نوع من انواع الاستهداف والتعذيب فقط لأنهن شاهدات للشجاعة وحب الوطن ونزاهة اوسع؟ اذن الشرف وكل شيء يفتدي الذكورية؟! ما هذا النوع من الانسان المتمتع بالعنف!.
في تقرير يعود تاريخه الى شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، أشارت الأمم المتحدة على موقعها الالكتروني، إلى ان "جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في العراق يواجهون خطر القتل او الاعتقال"، إلا أن التقرير يؤكد ان "النساء يواجهن تهديدات إضافية لمجرد كونهن نساء". ويضيف: "في خضم الحرب وانعدام الأمن، واجهت المدافعات عن حقوق الإنسان التحيز والإقصاء من قبل المجتمع والزعماء السياسيين، فضلاً عن الاعتداءات الجسدية والعنف والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب .
عن إعلام القضاء الأعلى في بغداد
المركز الاعلامي لمجلس القضاء الاعلى تم اعلان ان "المحكمة سجلت خلال العام الماضي 270 دعوى عنف اسري واصدرت العديد من الاحكام بحق المتسببين بتلك الافعال".

حالات الانتحار في العراق :

حسب توضيح المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق تم تسجيل ٣٧٣ حالة انتحار خلال خلال ٢٠٢٠ وانقسمت بين 168 حالة انتحار لذكور، و153 لإناث، و٥٢ للأحداث (تقلّ أعمارهم عن 18 سنة). وأضاف أنّ العاصمة بغداد كانت في الصدارة، وسجّلت 68 حالة، تليها محافظة البصرة، جنوب العراق، بـ47 حالة وأشار إلى أنّ أغلب حالات الانتحار كانت عن طريق الشنق، أو الحرق او الطلق الناري، أو استخدام السم..
ولا يغفل عن ذهن احد تواصل ظاهرة الانتحار لأعداد من الشباب الايزيدي المتأثر بالضغوطات النفسية في المجمعات الخاصة بالنازحين حيث منذ ٢٠١٤ لم يتحسن وضع مناطقهم لعودة شاملة امنة وكريمة، مع ذلك تم اعلان غلق اكثر المعسكرات التي اوت النازحين للتوجيه بالعودة الى الدمار الذي لا يزال يغطي جميع المدن والقرى الايزيدية حيث رسميا تم اغلاق اكثر المجمعات الموجودة في إقليم كوردستان.. اما من عادوا الى الان فيتواصلون في العيش في وضع امني هش وسكن غير مناسب ان وجد السكن واقتصاد غير كاف في غياب التطوير والبناء وفرص العمل . هذه الظاهرة الخطيرة تفاقمت خلال ٢٠٢٠ بشكل مخيف .
- قتلت سميرة في النجف يوم ١٨ نيسان حرقا بالبنزين واعلنها زوجها بانها انتحرت بينما والد زوجها هومن اطفأ النار عنها والزوج يتفرج على زوجته تحترق وهي في عمر ٢٠ عاما بعد زواج دام ٨ اشهر فقط . ويا لخيبة السلطات التنفيذية في النوال من قيمة السلطات القضائية حيث بدلا من فرض القانون قال محافظ النجف بان الاسر المعنية سوف تتفاوض فيما بينها خارج القضاء للوصول الى تسوية عشائريا! اية تسوية ؟ أ ليس لأجل اكتراث جريمة لا تقل بشاعة عن سابقتها وهي الاتجار بالبشر مقابل جريمة القتل؟ لان الفصل العشائري فيه بيع قيمة الضحية مقابل أموال باهظة او تبديل ما يسمى " بكصة بكصة"! وكأن الامر يتعلق بالتبادل بالنعاج . ما لا يمثل باي شكل من الاشكال تحقيق العدالة في محاسبة الجناة التي يتكفلها الدستور العراقي والتزاماته الدولية بالإضافة الى ان هذا السلوك البالي لا يليق بالمرأة العراقية ولا ببلد مهد القانون الاول.
يبدو عن وزارة الداخلية العراقية تمكّنت قوات الأمن من منع 32 محاولة انتحار في العاصمة بغداد وبقية المحافظات.
تعزى الأسباب التي تدفع للانتحار الى الجانب النفسي وسوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتشبث بالتقاليد والأعراف التي كثيرا ما تبدو غير ملائمة مع أفكار الجيل الجديد الذي يفرط في استخدام السيئ لوسائل الاتصالات فيتفاقم العنف الاسري
كما في اقليم كوردستان وفي ظل وجود قانون يجرم العنف الاسري يعزى سبب تصاعد العنف الاسري الى عدم توفر ما يكفي من الموارد البشرية والتقنية والمالية المخصصة لتنفيذ القانون رقم 8 لسنة 2011 المتعلق بمناهضة العنف الأسري في إقليم كردستان, اما الحقيقة هناك ايضا ثقافة النظرة الناقصة على المرأة وتحسب حساب اطفال وتدعى "كجي" أي طفلة, بنت .
والأسوأ الاخر الذي نسمعه لتبرير هذه الجرائم بما يسمونه "الثقافة الشرقية الإسلامية" و"اعراف المجتمع "والخ من موروثات لا علاقة لها بثقافة عراقية تعرضت هي الاخرى الى السلب والتبديل بثقافات دخيلة تراجعية عنيفة لا يقبلها العقل البشري لأنه يجرا في تقديس ما هو سيء لدى الناس وانتهاك ما هو خير الناس وكأنما أجيالا نمت على هذه المبادئ الخاطئة وجعلت منها ثقافة خاصة بهم. حيث يخالطون الماضي والحاضر لا بل يعشقون العودة الى الماضي الدفين ويفرضون تلك الاساءات على المجتمع بأكمله واضعين كل هذا الأذى على عاتق الأديان..
لا يمكن تبرأة اشخاص ينادون بعدم اصدار قانون مناهضة العنف الاسري بحجة "تفكيك الاسرة" بينما هم يفككون الاسر بقتل النساء واغتصاب الفتاة وتشريد وقتل الأطفال لا بل لم تنتهي مسالة تحميل الأطفال ذنب ممارسة القتل باعتباره قاصر ولا يمكن ان يحاكم بالإعدام ! وكل هذا ليس إلا لانهم يخافون قدرة النساء على التصرف بعكس ما هم يقدمونه للأسرة فيلجؤون الى حل نتائجها بالقتل السريع وتلفيق وكانها قطعة من اثاث المنزل الذي تابع له ويضاعف الجريمة بتحويرها: انها "انتحرت "ولا يسمحون لأنفسهم التفكير خمس دقائق بان تلك القدرة هي النصف الاخر من قدرتهم كرجال واذا دمروا المجتمعات سببها الكبير والدفين هو هذا التدمير لقدرة النساء باعتبارهن آلة

في ايديهم لا تسوى الا لإشباع الغرائز الجنسية الذكورية بهدف الحصول على الخلفة والخدمة المجانية فقط لأنها انثى! ويتم ممارسة العنف المجاني ضد النساء من خلال الضرب والاهانات و التشهير والقتل مع ذلك قانون العقوبات لا يعاقب الرجل على هذه الجرائم بل يوفر له ابواب التخلص من المحاسبة كما يتبين من خلال المعلومات الموجه من قبل مجلس القضاء الاعلى حيث " سجلت المحكمة خلال العام الماضي 270 دعوى عنف اسري واصدرت العديد من الاحكام بحق المتسببين بتلك الافعال". لافتا الى أن "بعض الأحكام وصلت إلى الحبس البسيط بحق ازواج قاموا بتعنيف زوجاتهم.. العنف وحشي والمحاسبة تخفف بكل الطرق كما نراه باستخدام الأعراف البالية والأنماط العشائرية واعلائها على القوانين الوضعية الوطنية والدولية لان القوانين المرعية تدعم التحايل عليها بكل وضوح.

نفس هؤلاء المنتهكين للحقوق يواصلون تجريد النساء من حقهن في حضانة اطفالهن بمحاولاتهم البائسة في تعديل قانون الأحوال الشخصية المادة ٥٧ لسنة ١٩٥٩ حيث يشهد الرجال في العراق على تزايد شرعنة تصاعد مستوى العنف ضد المرأة وبأشكاله المختلفة .اما القوانين التي تفيد تحجيم الانتهاكات فتحجم بقرارات جائرة من خلال آليات التنفيذ المحاصصة التي تنتهك الدستور الجديد . أي يعثر هذا الأخير بآراء معادية لتحرير العراقيين من أنماط بعيدة عن التحضر وبالرغم من ان الدستور هو القانون الأساسي وينتهك جليا بتفسيره بقوانين وقرارات جائرة كما يحدث الان حول مشروع مناهضة العنف الاسري ضاربين المادة ٢٩ من الدستور الجديد خوفا من اهتزاز السلطة الذكورية التي تعطي الحق لنفسها بقتل المرأة او الطفل وكانه هذا شان كل رئيس عائلة يتمتع بأثاث بيته كما يحلو له ولا تستثنى من هذا السوء بعض النساء المعيلات أيضا من اللاتي تتصرفن مساويا للرجال في تنفيذ بعض الجرائم للأسف الشديد على هدرهن لإحساس الامومة ومزاياه الإنسانية مقابل الاسترجال المعيب.

وهناك الاعتراضات ضد قانون يخصص لمعالجة العنف الاسري الذي يمكن ان يساهم في معالجة شيئا من الكوارث التي بسبب الأوضاع غير الإنسانية التي وضع فيها الشعب العراقي طيلة العقود الثلاثة المنصرمة والى يومنا هذا حيث كسب العراقي خلالها "اخلاق حرب تلي الحرب"، تشوش المواطنون كما الموجودون في مختلف السلطات ليفتخر المحلل والمشرع وغيرهم من الأشخاص باعتراض لأجل الاعتراض بحد ذاته وذلك من قبل الذي يعي كما الذي يتجاهل مشروع قانون مناهضة العنف الاسري وحتى بدون الاطلاع المطلوب على مضمون القانون والذي ليس الا تفسير قانوني للمادة الدستورية المذكورة أعلاه و لا تمثل لا امر غرب ي ولا شرقي ولا جنوبي ولا شمالي! بل هو بكل بساطة وسيلة قانونية لمعالجة النفس العنيفة قبل المعنفة.

متظاهرات التحرير لتعزيز مبادئ الديمقراطية الفتية التي يجب ان تقوم على المساواة والعدالة

تحث منظمة حمورابي لحقوق الانسان السلطات والمشرعين العراقيين على سماع مجتمعهم الذي يئن تحت نير الانتهاكات وبشكل عنيف جدا النساء اللاتي تفاقم تهميشهن بسبب هذه العراقيل التي يضعها المتطرفون امام أي مطالبة نسوية تفيد حقوقهن بالإضافة الى الاختطاف و القتل والجرح المتواصل لشباب المتظاهرين بدون رادع حقيقي او إجراءات تحاسب القائمين على هذه الانتهاكات الصارخة .بينما وسائل المحاسبة القانونية موجودة في الدستور والقوانين المرعية ويتجاوز عليها المتنفذون. اليس جزء من الخلل في القوانين التي مضى عليها زمن طويل لم تعد قادرة على ردع الجرائم بشكل يتناسب وتحقيق العدالة

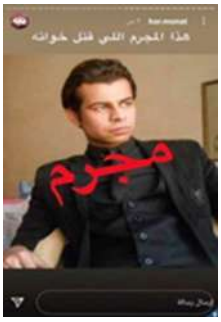

هذا المجرم قتل
اخواته التوأمين حوراء وزهراء ليثبت بانه رجل وربما لا يزال حدث! أية تربية و عقل كتلة من انانية عمياء باي حق يعطي لنفسه حق التخلص من غيره؟ حدثت هذه الجريمة في مدينة الصدر في بغداد في شهر كانون الاول 2020

في العراق بدلا من حماية الآثار تحول الى مقابر سرية للنساء!

يبدو ان محافظة ذي قار تحتل المكان الاول في قتل النساء وتضاعف الجريمة بقتل النساء من ثم قتل التراث العراقي بتحويل المواقع الاثرية الى مقابر سرية! وهنا اسئلة كثيرة وشكوك كثيرة عن ما يعنيه العراقيون المعاصرون من المسؤولين "بسيادة البلد" او سيادة القانون ؟! من خلال القصص المذكورة التي منها تناولتها الجزيرة نيت وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي وتم عكسها في هذا التقرير منها:

لا توجد تواريخ محددة حول بداية تحوّل تلك التلال أو الأماكن الاثرية القريبة منها إلى مدافن سرية للنساء ممن يُقتلن غسلا للعار، لكن هذه الأماكن أعيد الحديث عنها بعد آخر حادثة قتل لفتاتين شقيقتين من قضاء البطحاء (40 كلم غربي الناصرية) مطلع مايو/أيار الماضي، حينما أقدمت عائلتهما على قتلهما بسبب هروبهما خارج المحافظة، وإغوائهما من قبل شاب من محافظة كركوك

يقول أبو علي ناصر، وهو من سكنة قضاء البطحاء، إن هذه التلال المحاطة بالمياه تسمى محليا بإيشانات غسل العار، وهي موجودة بشكل خاص في قضاء البطحاء، وتحديدا في مناطق عدة مثل "الرفيع وعين صيد والبصير"، وفي تلك الأماكن توجد التلال الأثرية بكثرة.

ويضيف أبو علي للجزيرة نت أنه لا يوجد مكان محدد لدفن جثث المقتولات، فكل عشيرة لديها تل أو اثنان لدفن النساء، ولكن بشكل عام لا أحد يفصح عن مكان الدفن سوى العائلة المعنية بالحادث ! وهل هذا معقول بينما اكثرية السلطات في العراق وهي بأيدي سياسيين من المناطق الجنوبية؟ . واين الحكومات المحلية وهل لا يعلمون بان الجرائم هذه اي قتل الانسان وقتل الثراث هما جرائم ضد الانسانية ويجب المحاسبة عليها ليس للمنفذين والقائمين عليها فحسب بل للشاهدين الساكتين عنها بشكل غير مسؤول. والا ماذا تعني مسؤولية ادارة مكان معين؟

ويتابع حديثه "هذه ليست المرة الأولى التي تحصل فيها حوادث قتل للنساء في تلك المناطق، حيث تحولت تلك الأماكن إلى تلال للمخطئات بحسب ما يسميه بعض السكان هناك، ولا يجوز الحديث بهذا الشأن أو فتح هذا الموضوع، حيث يتم عادة نفي أي شيء يتعلق بها. كيف يمكن الصمت الى ما لا نهاية على هذا الافلات من العقوبة لمرتكبي جرائم القتل ضد النساء واكثر الاحيان فقط لان هذا قال وهذا ما سوف يقول . كما هو حال ايضا أحد مشاهد وحوادث غسل العار، حيث إن أحدى الفتيات من أحد الأرياف خرجت لتجلب الماء من نهر قريب، صادفها ابن الجيران فألقى عليها التحية، ردت عليه وذهبت، رآها جارهما الآخر فأخبر شقيقها الذي قتلها، ثم وضعها في الحمام وأشعل النار في جسدها، يقول "أعرف أنها لم تخطئ لكن ماذا أقول لمن شاهدها وهي ترد السلام على ذلك الرجل"! يعني شهيدة السلام هذه اقل قيمة في عيون اخيها من كلام الاخرين!؟ بينما الطفلة بريئة.. هذه نتائج طبيعية لقانون العقوبات الذكوري الذي يسلم حياة النساء الى توحش العادات والتقاليد يبدو حتى الشرطة عادة لا تتدخل في ملف جرائم الشرف وغسل العار حينما تقع الجريمة، كما يقول مسؤول أمني للجزيرة نت، ولا توجد إحصائية دقيقة بشأن عدد الجرائم التي تقع في محافظة ذي قار، بل تندرج ضمن قضايا الانتحار بسبب الضغوط العشائرية.

ويضيف أن التحقيقات تتوصل في الكثير من الأحيان إلى وجود أدلة تشير إلى وجود حالة قتل، لكن يتم إغلاق الملف وتسجيل قضية انتحار لينتهي الأمر، وهذا ما نجده في الكثير من جثث النساء المقتولات، وذي قار سجلت في الأعوام الماضية ارتفاعا بأعداد المنتحرات، التي أغلبها قضايا غسل العار. ينص القانون العراقي على العقوبة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه في حالة تلبس بالزنا، أو وجدها في فراش واحد مع شريكها فقتلها في الحال، أو قتل أحدهما أو اعتدى عليهما أو على أحدهما اعتداء أفضى إلى الموت أو عاهة مستديمة، ولا يجوز استعمال حق الدفاع الشرعي ضد من يستفيد من هذا العذر ولا تطبق عليه أحكام

الظروف المشددة. هذا دليل على شرعنة هذه الفحولة السلبية المؤسسة على التمييز العنصري بسبب الاختلاف الجنسي والذي هو السبب العميق في تزايد العنف وتراجع المجتمع العراقي على جميع المستويات . لكن يا بشر اي غسل لاي شيء؟ هذا ليس الاسم الصحيح لهذه الجرائم بل هي بالفعل والفاعل تلطيخ الايادي بالدماء ما يتناسم وبشاعة القضاء على حياة بشر بهذه السهولة مستخدمين افسى انواع العنف كحل؟ مرة اخرى اين ضمير قضاء التحقيق لتطوى ملفات غالبا ما تكون بريئة ويفضل افلات المجرم عن العقاب فقط لانه ذكر!! وليعي كل من يعتبر نفسه مسؤولا في المجتمعو ان هذا التوحش المطبع لوحده يكفي لجعل اللا استقرار المجتمعي شيئا مؤبدا واساسا للمزيد من التراجع على جميع الاصعدة لانه امر مقنن بنصوص قانونية والفكر والتقاليد التي مجتمعة لا دور آخر لها غير التدمير للبشرية وليعي المؤمن ان هذا يمثل الكفر بعينه ضد الله ذاته خالق الانسان ثم ضد نفسه بالاضافة الى ضد جميع المعنيين. ويشمل بصفة المجرم كل من ساهم في تلك الجرائم الوحشية باي اسلوب كان فكرا او قولا او تهمة او تحريضا الخ.

وجد مسح صحة الأسرة العراقية لسنة7 \ـ 2006 ان واحدة من كل خمس نساء عراقيات تتعرض للعنف الأسري الجسدي كما حسب دراسة وزارة التخطيط لعام 2012 ان 36% على الأقل من النساء المتزوجات تحدثن عن تعرضهن لشكل من اشكال الأذى النفسي من ازواجهن, و23% للإساءة اللفظية, و6%ـ للعنف الجسدي, و9% للعنف الجنسي. ونظرا للعنف الممنهج ضد النساء خلال هذه السنة الدموية بالإضافة الى كوارث العنف الاسري بسبب كورونا, دون أي شكك نسب العنف المذكورة اعلاه تفوق بعشرات المرات ما كان قبل سنوات مضت.

تلاحظ منظمة حمورابي بان لا وسيلة اخرى الا العمل على تغيير العقلية المجتمعية الحالية. ولهذا على المشرعين ان لا يبخلوا في تشريع قوانين تخدم الاصلاح بشكل اكثر انسانية أصلا يفرضها الدستور كما يتضح في المادة: ٢٩ اولا:

أـ الاسرة اساس المجتمع ، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية :

ب: ـ تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة ، وترعى النشـء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقد ارتهم .

ثانياً: للأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم ،

ثالثاً :وللوالدين حق على اولادهم في الاحترام والرعاية ، ولاسيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة.

رابعا: يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصوره كافة ، وتتخذ الدولة الإجراء الكفيل بحمايتهم و تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع ..

لكن وللأسف الشديد تتعدد الحالات التي نراها يوميا على مفارق الطرق في بغداد والمحافظات من أطفال ونساء يخضعون لجميع اشكال الاستغلال ولا تكفي المبادرات الحكومية الحالية للاستجابة لظاهرة تشهد بعنف يتصاعد ويحكم على اعداد منهم بأنهاء حياتهم أكانوا أطفالا او نساء و رمي بهم في الشارع.. أ ليس هذا سببه انعدام وجود آليات مناسبة لتنفيذ القوانين تنفيذا إنسانيا يحفظ الحق في الحياة وحق التمتع بكل الحقوق الطبيعية والمكتسبة ويصون الكرامة البشرية متساويا للمضي عادلا في مواجه الظاهرة ؟ يعيش ثلث عدد سكان العراق تحت خط الفقر الان (تقرير بلاخريست جينين للامين العام للأمم المتحدة) كما ان جائحة كورونا اضافت على تصاعد العنف بشكل لا يعقل..

على من يرون مشروع قانون منع العنف الاسري ان يعاتبوا انفسهم على تهميش هذه المادة(29) الواضحة من الدستور و ان يدركون أهميتها ويواجهون كل شكل من اشكال الاستغلال والتعنيف بمشروع قانون خاص ولكي يقدمون للمجتمع حملة كبيرة لقوانين ضد العنف والخشونة والهدر المشرعن ضد حقوق الانسان في بلد وضع اول قاعدة التشريعات في العالم وكانت لحماية حقوق الانسان ثم ارساء العدل وليست لتثبيت المزيد من السلطوية على حساب كرامة المواطن.

منذ ٢٠١٤ و ٢٠٠١٨ و الى الان يتصاعد العنف بالقتل ضد النساء الناشطات او غيرهن من النساء . خلال داعش الالاف النساء والفتيات تم سبيهم وتعنيفهن جنسيا وقتلهن من الايزيديات والمسيحيات وحتى بعض المسلمات من التركمانيات ..والى يومنا هذا اكثر من 2500 امرأة وطفلة من الايزيديات بينهن ايضا بعض المسيحيات لا يزال مصيرهن مجهول..

نطالب السلطات العراقية فرض احترام القوانين الايجابية وتعديل السلبية منها، كما نطالب السلطة القضائية بالحفاظ على استقلاليتها التامة لتتمكن من القضاء على حالة تطبيع العنف الذي انتشر على مستوى العراق بسبب التجاوزات على القوانين من قبل متنفذين وبعض الموظفين وحتى بعض المشرعين المتقنين ممن يستصدرون قرارات وتعليمات جائرة تخل بالقوانين وتخلق التدني والعنف ضد المواطنين وخاصة ضد النساء كما تضعف وسائل الردع القانونية الحقيقية المستخدمة من قبل السلطة القضائية.

الطلاق المتصاعد والعنف الاسري

ان تدهور الوضع الاقتصادي وخاصة لدى النساء يبدو العامل الأساسي في تفكك الاسر وخاصة في تزايد نسب الطلاق التي تصل نسبته 1/3 حالة معظمها أسباب مالية وخلال العام المنصرف استنادا الى موقع القضاء الأعلى نشر إحصاءات لثلاث اشهر مختلفة خلال (٢٠٢٠) في شهر كانون الثاني كان مجموع الطلاقات يزيد على (٦٥٨٦) حالة بينما في تموز انخفض العدد الى(٢٠٠٧) حالة. عاد صعود العدد بشكل غير متوازن ليصل الى (٨٢٤٥) حالة وهذا فقط ما وصل الى القضاء الله اعلم ما لم يعلن بعد؟ وهنا جداول وتوضيحات القضاء الاعلى العراقي حيث يبين خطورة تفاقم الظاهرة .

موقع القضاء الاعلى

احصاءات القضاء الاعلى

احصائية عقود الزواج وحالات الطلاق لشهر تشرين الثاني / ٢٠٢٠

اسماء رئاسات المحاكم للمناطق الاستئنافية الاتحادية	الزواج		الطلاق	
	عقود الزواج	تصديق عقود الزواج الواقعة خارج المحكمة	حالات تصديق الطلاق الخارجي	الطلاق بحكم قضائي
رئاسة محكمة استئناف بغداد / الرصافة	٤٨٨٤	٤٣٢	١١٩٤	٣٩٥
رئاسة محكمة استئناف بغداد / الكرخ	٣٥١٣	٣٣٤	٧٣١	٩٢٩
رئاسة محكمة استئناف نينوى	١٩٢٩	١٨٣٩	٢٩٧	٣٥١
رئاسة محكمة استئناف ديالى	١٩٠١	٨٢	٢٥٢	٢٨٠
رئاسة محكمة استئناف بابل	٢٨٣٤	٢٥١	٢٧١	٢
رئاسة محكمة استئناف النجف	١٩٤٧	٤٧	٣٣٩	١
رئاسة محكمة استئناف كربلاء	١٣٤٣	١٥٠	٢١٣	٣٤
رئاسة محكمة استئناف ذي قار	٢٠١٣	٢٥٣	٤٣٢	٨
رئاسة محكمة استئناف الانبار	٢١٠٠	١١٥	١٣٩	٢٩٧
رئاسة محكمة استئناف البصرة	٢٣٩٢	٤٧٤	٧٣٦	٧٧
رئاسة محكمة استئناف واسط	١٤٣١	١١٣	١٦٤	٣
رئاسة محكمة استئناف صلاح الدين	١٩٢٧	٩٧	٢٠٩	١٧٩
رئاسة محكمة استئناف المثنى	٨٩١	١٨٥	١٦٢	٧
رئاسة محكمة استئناف ميسان	١٠٣٠	١٤٣	١٠٠	١٣
رئاسة محكمة استئناف كربلاء	١٥٦٣	١٨٦	٤٥٠	٠
رئاسة محكمة استئناف القادسية	١٤٣٠	١٦٥	٢٧٩	٤٠
المجموع	٣٢٩٠٨	٤٠٦٨	٥٩٦٥	٢٢٨٠

تتطلب هذه الظاهرة التي غالبا ما تنتج اعنف الاوضاع, ضمان توافر الملاجئ للنساء ضحايا العنف في جميع أنحاء البلد وتعزيز الخدمات الطبية وخدمات الدعم النفسي المقدمة إلى الضحايا، فضلا عن خدمات المشورة وإعادة التأهيل، وتأمين التمويل الكافي لتلك الخدمات وإمكانية الحصول عليها ووجود الموظفين المدربين ورصد نوعيتها بانتظام. وان كانت الاحزاب في البرلمان يعتبرون هذا الأمر حجر عثرة في طريق تشريع قانون مناهضة العنف الاسري الا انه يبقى هو الحل الانسب والاكثر انسانية لاستعادة الكرامة المفقودة وفرض التدرب على احترام الحقوق المنتهكة, ولما لا فرصة المصالحة بعد الشفاء والحوار الانساني في ظل قانون يحمي حق المساواة في العدالة.

إن تأخير الموافقة على هذا القانون يعيق مسيرة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك التنمية الوطنية الشاملة وبناء السلام كما استمرار وجود القوالب النمطية التمييزية التي تواجهها النساء والفتيات المنتميات إلى الأقليات الإثنية، ولا سيما النساء العراقيات المنحدرات من أصل أفريقي والأيزيديات ونساء التركمان والمسيحيات, يتواصل في المعاناة جراء تواصل الغبن والتهميش ضدهم.

التوصيات

منظمة حمورابي لحقوق الانسان تطالب الحكومة العراقية بان تضطلع بمسؤولياتها الرسمية امام الشعب العراقي وان تبذل المزيد من الجهود بغية التقليل، اذا ليس القضاء الكلي,متقيلل من الجريمة المتفشية بدوافع التمييز العنصري وخاصة ضد النساء وما حدث ضد الشباب المنتفض في ساحة التحرير وغيرها وعليه توصي:

- محاسبة جدية لمرتكبي جرائم الاختطاف والقتل لارساء العدالة ابتداءا من سجنهم
- الغاء القوانين التي تكرس العنف ضد النساء بما فيه المواد المشار اليها اعلاه في قانون العقوبات وغيره
- شمول النساء بالحقوق المتساوية مع الرجال فيما يخص ادارة بلدهن وخاصة على مستوى صنع القرار
- شمول النساء, تنفيذا لالتزامات العراق الدولية, في عمليات السلم والتفاوض على جميع المستويات

- ايجاد آلية حكومية جدية للمرأة تقودها النساء للتعامل مع قضايا الجندر وتمثيل المرأة العراقية من قبل النساء العراقيات في المحافل الدولية.
- احترام أوضاع النساء ضحايا العنف باشكاله وتشريع إمكانية إيجاد دور الايواء لمساعدتهن في الوصول الى حقوقهن والحد من العنف ضدهن..
- تشريع قانون القضاء على العنف الاسري الذي اقترحته الحركة النسوية العراقية
- عدم المساس بالمادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة١٩٥٩ المتضمن حق الحضانة للام.
- وضع مشروع وطني عام يساهم فيه النخب الاجتماعية والثقافية والاعلامية والدينية والامنية لاعتماد منهج وطني يضع حدا لظاهرة العنف التي تنخر المجتمع العراقي. كما ينبغي على الوزارات التربية والتليم العالي والبحث العلمي والعمل والشؤون الاجتماعية والعدل ان تكون فاعلة في تنفيذ ما يتم التوصل اليه.

وبهذا الشأن نؤكد منظمة حمورابي استعدادنا لتقديم ورقة عمل تكون اساسا لهذا المشروع على ان لا يتعدى هذا المشروع عام 2021.

كما ان الادوات القانونية العنيفة جدا لا تجدي لتوجيه ضمير حي وانساني بل تبقى مصدرا كبيرا للعنف

-توصي حمورابي لحقوق الانسان بالغاء الحكم بالاعدام من قانون العقوبات العراقي وتبديله باحكام اخرى مثل السجن المؤبد الخ.

نستخلص بالقول ان عام 2020 كان عاما عنيفا جدا جدا على المرأة العراقية كما كان الحال ايضا في باقي الدول العربية مثل الاردن وفلسطين والكويت.. الخ ونامل ان يرتقي العمل الحكومي الى المستوى المطلوب في التزامات العراق الدولية لايجاد ارادة لدى صناع القرار ليعوا مسؤليتهم في مدى التاثير السلبي على المجتمع برمته وان يتوجهوا نحو الشروع لأنهاء ظاهرة التعنيف التي اخذت مديات خطيرة ضد النساء والاطفال بشكل لا يوصف. و ليكن بعلم المناهضين ضد النساء بان الحركة النسوية مع مناصريها من الرجال سوف لا يصمتون امام بشاعة هذه الانتهاكات ايا كانت الظروف لان من قال احترام النساء قال احترام سيادة البلد وتكامل قوامه لا بل هذا هو المعيار الحقيقي لمدى التطور المنجز حضاريا وثقافيا ومجتمعيا.

9- الأطفال في العراق

تعرف حقوق الطفل كفرع من فروع حقوق الإنسان تهدف إلى حماية خاصة للطفل كإنسان لم يصل الى سن الرشد ولذلك يحتاج الى الرعاية. وهي اتفاقية حقوق الطفل(CRC)- التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر ١٩٨٩ هذه الاتفاقية سارية المفعول في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبًا ، وتقدم مفهومًا جديدًا للقانون الدولي الخاص ، ومصالح الطفل الفضلى ، وتكرس كأول نص دولي رسمي تطور قانوني طويل يمر من:

طفل مادة الحق الى طفل موضوع الحق..

تعد مرحلة الطفولة من اهم مراحل العمر وأساسه العميق الذي منه ينطلق مسار تكوين شخصية الفرد، فالطفل بحاجة الى غيره لأنه لا يستطيع أن يوفر لنفسه ابسط حقوقه من التغذية والسكن والاكساء والتربية واللهو الخ .. وهذه هي الأمور التي تضمن له استمرار نموه الجسدي والنفسي بغية وصوله الى إمكانية الاستقلال الذاتي لحياة شخص بشري . كما إن الطفل يعد الأساس في بناء المجتمع يتطلب الامر ضمان حماية حقوقه واسعاد طفولته بعيدا عن العوز والفقر والجهل والاستغلال بأشكاله بما فيه التلقين الببغاوي.

تم تقدير عدد الأطفال في العراق سنة ٢٠١٨ بانه يتجاوز ال ١٥ مليون و ٥٠٠ الف طفل وطفلة حسب التقديرات السكانية لوزارة التخطيط من مجموع العدد الكلي لعدد السكان اي ما يزيد على ٣٨ مليون نسمة. و حسب المؤشرات الديمغرافية تمثل نسبة السكان اقل من ١٥ سنة اكثر من ٤٠.٥ ٪ بينما نسبة السكان اكثر من ٦٠ سنة تمثل ٥٪ فقط ! يبدو بالرغم من كهول تاريخ بلادنا الطويل، بلدنا يعد طفلا!

اما المؤذي الاخر هو استغلال الطفولة في العمالة بأعمار مبكرة جدا حيث نسبة عمالة الأطفال تتجاوز الان ٥٪ للفئة العمرية بين٥و١٤ سنة حسب نفس المصدر! شيء غير مقبول في بلد غني بالموارد المختلفة، أطفال تحذف طفولتهم ليقوتوا أهلهم او يعالجوا تيتمهم جراء الحروب والويلات التي سببتها مختلف الأنظمة الفاشلة وغير القادرة على التخطيط لمعالجة النتائج الكارثية لسياساتهم المدمرة. كما تعود العراقي على تحمل الكثير من السوء الذي يقودهم الى الأسوأ. مثلا اكثر من حالة عثر على أطفال رضع رموهم أهلهم في الشوارع او مكبات النفايات مباشرة بعد الولادة او قريب منها والساحات دون ان ننسى الأم المجرمة التي رمت بأطفالها في نهر دجلة، والأب المجرم الذي قتل أولاد وهم نياما والآخر الذي حرق أولاده داخل البيت و غيرهم كثيرين. للأسف الشديد هنا يشهد المشهد المر على المساواة بين الرجل والمرأة التي يحاول البعض تشويهها. كما ان دلت هذه الجرائم على شيء فهي تدل على اننا مجتمع مريض رجالا ونساء، ولا يمكن ان نتمكن من التخلص من هذه الامراض الخطيرة دون علاجات حقيقية للأسباب الكامنة في الواقع المر الذي يفتقر الى محاسبة المجرمين واستعادة الحقوق المسلوبة بالطرق القانونية بدلا من اباحة المجتمع العراقي لاي ممارسات عنف بحيث لا يضاهينا بها بلد آخر. أي ذنب لهذا البريء مثلا وليس حصرا للأسف الشديد؟

طفل رضيع عثرت عليه مفارز النجدة في ا حدى الساحات في دور الشرطة بمنطقة الزعفرانية

ان ضعف العمل الحكومي بما فيه اهمال القيام باجراء إصحاح العراقيين لأغراض إدارة حقوقهم بشكل صحيح يشهد على قصر النظر لدى الدولة العراقية برمتها والتي تريد ان تقنع العامل بانها تقود بلد بشكل مستقل وواع بينما تخصص الميزانيات على اسس تقديرية للإحصاء ما ينتج اعداد وجداول ليست ضامنة للأعداد الحقيقية المعروضة بما ان عملية الإحصاء لم تجر بعد منذ نهاية القرن الماضي! لذا جميع هذه الأرقام قابلة للتأويل من جهة وهذه التاويلات تشجع وتخفي عمليات الفساد وهدر المال العام . لأننا لا نعلم كم عدد الأطفال بالضبط والفارق الحقيقي بين الذكور والاناث كلها تقديرات لا تفي بعرض الخدمة الحقيقية لان الحياة لدى الاطفال كما الكبار امر متحرك كما هناك من يولدا هناك من يتوفون والتقديرات الحاصلة من عينات معينة غير جديرة بالثقة والمصداقية لأنها مثيرة للجدل والتساؤل. مع ذلك لأخيار افضل لنا فنتبنى الموجود الذي مع انه تقديري يشهد بمشاكل تحول دون عيش مرحلة الطفولة لأكثر أطفال العراق. هذه الجداول ادناه تعكس قليلا من الكثير الموجود بخصوص وفيات الأطفال الرضع والذين دون الخامسة من العمر. دون ادنى شك من بين الأسباب الأخرى هناك أيضا الزواجات المبكرة للطفلات اللاتي لم تستعدن فيزيولوجيا ولا نفسيا للحمل الصحيح او تتعرضن للعنف الاسري بسبب عدم نضوجهن لتحمل ازر الاخرين. نرى من خلال نسبة الوفيات بسبب سوء التغذية دون شك الان النسبة تتجاوز ٢،٩ طفل من ٥ سنوات الخ.

الشيء الكارثي الاخر هو نسبة الامية للإناث، ٣١٪ نسبة الامية بين النساء بعمر ١٥-٤٩ سنة أيضا هذه الآفة تكون قد زادت الان وهي اكثر ما تشهد على استغلال النساء منذ الطفولة في تزويجهن كطفلات قسرا او بكل بساطة عدم السماح لهن الذهاب الى المدارس لأنهن اناث ومنهن أصلا لاتسجلن في سجلات الدولة جراء الولادات في البيوت او في ظل مذابح التهجير وحياة النزوح الخ.

كل هذه الأوضاع لا تعالج بشكل صحيح الا بعد اجراء احصاءات عامة و صحيحة للتمكن من تحديد الدخل القومي حسب الناتج القومي وليس حسب خطط الفالتين عن المحاسبة..

اهم مؤشرات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة ٢٠١٨ في العراق	
معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية	23
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية	26
سوء التغذية (نقص الوزن) للأطفال اقل من 5 سنوات %	2.9
التقزم الحاد والمتوسط للأطفال اقل من 5 سنوات %	9.9
الهزال الحاد والمتوسط للأطفال اقل من 5 سنوات %	2.5
نقص الوزن عند الولادة %	25.2
استخدام وسائل منع الحمل %	52.8
عمالة الأطفال) 5-14) سنة %	5

عدد الطلاب الموجودين للعام الدراسي 2017 / 2018			
المرحلـــــة	ذكور	إناث	مجموع
رياض الأطفال	103471	99466	202937
الابتدائي (حكومي + أهلي + ديني)	3286712	2911158	6197870
الثانوي (حكومي + أهلي + ديني)	1642736	1290803	2933539
المهني	38219	11820	50039

هنا على العراق ان يبرهن فهمه للقانون الدولي الخاص بحقوق الانسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل مركز ليعيد النظر في سياساته وكيفية ممارسة مبدأ ان الطفل لم يعد مادة الحق فحسب بل وعبر الى ان يكون موضوع الحق.

نعم في العراق يمكننا القول بان التشريعات الوطنية الخاصة بالطفل قد استلهمت القانون الدولي وحرصت على حماية حقوق الطفل وبناء على الدستور العراقي لعام 2005 تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وللأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم ويحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال كافة وتتخذ الدولة الاجراءات

الكفيلة بحمايته وتمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع وتكفل الدولة للفرد والاسرة وبخاصة الطفل حياة كريمة (لمادة ٢٩ من الدستور العراقي تقول). لا بل ثمة قوانين جيدة تتعلق بالطفل تعتبر بين القوانين الجيدة العراقية منها ما يتعلق بحقوقه الشخصية

-قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 في أن يكون له اسم وجنسية وحق بالنسب وحق النفقة والحضانة والرعاية ذلك ان الطفل يجب ان يعيش في بيئة سليمة وظروف مناسبة للعيش.

والمادة ٥٧ تنص بالتفاصيل المملة على ذلك

-المادة السابعة والخمسون: في هذه المادة مصلحة الطفل هي الأعلى على مصلحة الوالدين لذا هناك لا معقولية في النزاع الذي حولها الان. على الأقل هذا الحق للام والذي هو لمصلحة الطفل أولا ..

- ضمن المشرع العراقي حقوق الطفل في قانون رعاية القاصرين رقم 78 لسنة 1980وتتولى مديرية رعاية القاصرين حماية اموال الطفل بموجب المادة 101 من قانون رعاية القاصرين والرقابة والاشراف على من يتولى رعاية شؤون القاصر وهم الولي والوصي والقيم وحفظ اموال القاصر وتنميتها على شكل ودائع في المصارف وادارة العقارات العائدة للقاصر او الاشراف والرقابة على من يديرها والعناية بشخص القاصر ورعايته في جوانب حياته الاجتماعية والدراسية والجوانب القانونية لمصالح القاصرين.

- المشرع العراقي حقوق الطفل في قانون رعاية الاحداث رقم 76 لسنة 1983 وان التحقيق مع الحدث يتم من قبل محكمة الاحداث ولا يجوز توقيف الطفل في المخالفات وان محاكمة الحدث تجري في جلسة سرية بحضور وليه وان الاجراء المتخذ بحق الحدث يسمى تدبير ولا يسمى عقوبة كما نظمت احكام الضم للطفل اليتيم او مجهول النسب وفقا لأحكام الضم في قانون رعاية الاحداث، ومن حقوق الطفل حق الطفل في الميراث وحتى الجنين في بطن امه يتم تحديد حصة الجنين في التركة في القسام الشرعي على اساس حصة الذكر وحدد المشرع العراقي سنا محددا للمسؤولية الجزائية حيث تنعدم المسؤولية الجنائية للطفل الذي لم يتم التاسعة من عمره واعتبار جرائم الاتجار بالأطفال داخله ضمن الاختصاص القضائي العراقي واعتبار ارتكاب الجريمة بحق الطفل ظرفا مشددا وتكفل الدولة اتخاذ التدابير التشريعية الازمة لحماية حقوق الطفل ومنها حق الطفل في الرعاية الاجتماعية وكفالة اليتيم وحق الطفل في الاسم والجنسية واللقب في قانون الجنسية وحق الطفل في قانون العمل العراقي وحق الطفل في التعليم في قانون التعليم الالزامي وتوفير الضمان الاجتماعي للطفل لكي يبتعد عن التشرد والجنوح وانشاء دور الدولة والتي تهدف الى رعاية الأطفال. بينما هذه الخدمات تبقى غير كافية ونوعية الأداء فيها موضوع مراقبة متواصلة.

لقد قمنا بزيارة المشردين ودار الإصلاح التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية مكررا بالطبع ساهمنا في تحسين بعض الأمور فيها مثل تكملة التربية والتعليم للأحداث الخ وكذلك في سجن النساء لكن الموظفين الحكوميين مطلوب منهم مواكبة التطوير وتوفير الفرص لإصلاح الأشخاص وليس للإضافة الى عقوباتهم وهم في بيوت الاحتجاز او السجون.. وكتابة التقارير الدورية عن التطورات الحاصلة بهدف حماية الحقوق وصيانة الكرامة البشرية من خلال تحسين الأداء ..

-إذا ارتكب الصبي جناية يحكم عليه بالحجز في مدرسة اصلاحية مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات إذا كانت الجناية معاقباً عليها بالإعدام او بالسجن المؤبد، وبالحجز في مدرسة اصلاحية مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على اربع سنوات إذا كانت الجناية معاقباً عليها بالسجن المؤقت.

قانون العقوبات

ما عدى الحكم بالإعدام ضد البالغين حصرا، وبعض المواد التمييزية ضد النساء والتي برأينا كمدافعين عن حقوق الانسان لابد من الغاء بعضا منها او تعديلها عاجلا ام آجلا، يبدو ان قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ من ارقى القوانين التي تفصل وبشكل موسع العقوبات التي تناسب الاطفال وخاصة ان المشرع العراقي وفر ضمانات للطفل في قانون العقوبات العراقي حيث نص القانون على الجرائم المتعلقة بالبنوة ورعاية القاصر وتعريض الصغار للخطر وهجر العائلة ومنها ابعاد المحضون عن حاضنته

-أشارت المواد من ٣٨١-٤٠٧ من قانون العقوبات العراقي رقم رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩

الجرائم المتعلقة بالبنوة وذلك بشكل مفصل وعامة النية كما الاحكام مناسبة جدا في جميع المواد اهتمت لمصلحة الطفل بما فيه الجنين وهو في احشاء والدته ...

مع كل ذلك، وان تم ذكر هذه القضية في موضوع اوضاع المسيحيين من هذا التقرير الا ان الحث على توضيح الانتهاك يبدو من مهامنا في موضوع حقوق الطفل هذا مما للقضية هذه من اهمية . يتعلق الامر بقوانين تمييزية لأسباب دينية بينها

- يأتي قانون البطاقة الوطنية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ المادة ٢٦ الذي بسبب التميز الديني يفرض قسرا عل الاحداث غير المسلمين في الدخول الى الإسلام دينا لهم في حال اسلمة احد الوالدين. والمعنيون يعتبرون هذا القانون قانونا جائرا ومتواصلين في المطالبة بتعديله, بحيث يعطى المجال للطفل ان يكمل بناء كفاءته العقلية وقدرته على اخذ القرار الخاص به فيما اذا يتبع الدين الذي يختاره بعد وصوله سن الرشد.

بهذه المادة يعتبر من قبل المعنيين انتهاكا منظما ومتواصلا. يبقي ألية استمرار تسجيل الأولاد القاصرين مسلمين تبعا لإسلام احد الوالدين، وتأشير ذلك في سجلاتهم المدنية دون علم القاصر، وهذا بحد ذاته يعتبر خرقاً دستورياً فاضحاً من جراء تطبيق نص المادة (26) من قانون البطاقة الوطنية الموحدة الذي أجازه مجلس النواب يوم 27 /10/2015، كما انه خرقا فادحا لاتفاقية حقوق الطفل الدولية والتي لجنتها تطالب العراق بالعدول لهذه الاجراءات التي منتهكة لحوق الطفولة

وهذه المادة جاءت نسخة مستنسخة مما ورد في قانون الأحوال المدنية رقم 65 لسنة 1972 المعدل والملغي و أحكام المادتين 21 ، 20 منه و التي تمسان العراقيين غير المسلمين، و تخالفان بشكل صارخ دستور العراق لعام 2005 في حرية المعتقد و مبادئ المساواة التي كفلها في كل من مواده التالية:

المادة (٢) ثانيا التي تنص (يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي كما يضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين) . هؤلاء الاطفال ألقاصرين أيضا أطفال.

المادة (٣) التي توكد ان (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب) .

المادة (١٤) التي تنص (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس ،أو العرق، أو القومية ،أو الأصل، أو اللون ،أو الدين ،أو المذهب ،أو المعتقد ،أو الرأي، أو الوضع الاقتصادي، أو الاجتماعي) .

المادة (37)ثانيا/ تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري و السياسي و الديني .

، المادة (٤١) التي تؤكد (العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم وينظم ذلك بقانون).

قانون العقوبات أيضا يعاقب هجر الاسرة العائلة بينما يتم تقنين هذه الجريمة لأطفال الأقليات الدينية غير المسلمة الهدف العام من المطالبة بتعديل المادة المذكورة هو مصلحة الطفل العليا وحفظ كرامة المكونات غير مسلمة وتحقيق العدالة والمساواة بإزالة الأثار و النتائج التمييزية الاجتماعية السلبية المتحققة من بقاء هذه المادة قيد التنفيذ على المسيحيين و الصابئة المندائيين و الايزيديين وغيرهم.

كما ان هذه المادة تخرق عدداً من مواد اتفاقية حقوق الطفل الدولية منها المادة ٢

١- تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر.

-تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مرآز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم.

-والمادة ١٢ من الاتفاقية الدولية حقوق الطفل:" التي تنص على : "يحق للأطفال التعبير عن آرائهم ومشاعرهم بحرية بخصوص القضايا التي تؤثر عليهم. وينبغي على البالغين الاستماع اليهم والتعامل مع آرائهم بجدية

يُعرّف قانون حقوق الطفل بأنه النقطة التي يتقاطع فيها القانون مع حياة الطفل. ويشمل ذلك جنح الأحداث، ومراعاة الأصول القانونية للأطفال المشتركين في نظام العدالة الجنائية، والتمثيل المناسب، وخدمات الفعالة، ورعاية وحماية الأطفال من قبل الدولة، ضمان التعليم لجميع الأطفال بغض النظر أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو الأصل القومي أو الدين أو الإعاقة أو اللون أو العرق أو الخصائص الأخرى والرعاية الصحية

وجهت لجنة الأمم المتحدة المختصة بمراقبة تنفيذ بنود باتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ التي صادق عليها العراق وهو طرف فيها أي ملزم بإصدار تقارير كل اربع سنوات عن مدى تطور حالة الطفولة في العراق على جميع الأصعدة. ولتقاقم أوضاع الأطفال بشكل عام تواصل منظمة حمورابي لحقوق الانسان في مراقبة الأوضاع وتمكين الجهات المعنية بحقوق الطفل على المستويات الإغاثة كما التدريب على مستوى المجتمعي كما على مستوى الإدارة . وذلك انطلاقا من مبادئ منظمة حمورابي لحقوق الانسان المركزة على الدفاع عن حقوق الانسان بغض النظر عن عمره ودينه واصوله العرقية وبالتركيز على الفئات المستضعفة من أبناء الأقليات وغيرهم من ضحايا مختلف الأوضاع والازمات.

وأيضا كما ان منظمة حمورابي تؤمن ان الدفاع عن الحقوق ليست كلمات رنانة بل مبادئ لا تقبل النظريات بدون اعمال فتتعمق المنظمة في تقديم ما يتيح لها من الخدمات تساعد على الحد او ان لم يكون انهاء فاسترجاع ما يمكنها من الحقوق المهدورة وشمل ذلك رصد وتوثيق ونشر الانتهاكات والتوعية بالإضافة الى الإغاثة التغذوية، الطبية، الكسوة ، التدريب والتأهيل النفسي وحتى المشاركة وتنفيذ إعادة اعمار السكن المدارس والجامعات وغير ذلك من الخدمات التي تم تدميرها او انتهاكها .آخر الأمثلة عن المدارس اضطلعت منظمة حمورابي بمسؤولية إعادة بناء مدرسة قرقوش الأولى التي دمرتها الدولة الإسلامية خلال غزوها لمناطق سهل نينوى بين ٢٠١٤-٢٠١٧ وذلك بعد اقناع مجموعة من منظمات ومقاطعة فرنسية إنسانية لدعم هذا المشروع الحيوي الحكومي

والذي يمثل لحمورابي استعادة حق من الحقوق الاساسية لأطفال منطقة معينة المنتكهك حقوقها بشكل صارخ. بالإضافة الى الاستعادة هذا الحق الأساسي، ساهم المشروع بشكل فعال في تشجيع أهالي المنطقة في العودة والمشاركة في إعادة بناء مساكنهم وهكذا رويدا رويدا تغير الوضع من دمار كلي الى البدء باعمار المدينة كما مبين في سعادة الاطفال باعادة فتح مدرستهم بعد انهاء اعمال الاعمار قبل الدوام الرسمي ايلول 2020

(قرقوش) في حال اكثر استقرارا وتطورا من ذي قبل المدرسة الجديدة مثلا

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل في 20 نوفمبر 1959 في القرار 1387 -مبادئ الحقوقة الأساسية التي تسمح "بطفولة سعيدة" باعتبار أن الطفل "بسبب افتقاره إلى النضج الجسدي والفكري ، يحتاج إلى حماية خاصة ورعاية خاصة ، ولا سيما حماية قانونية مناسبة. قبل الولادة وبعدها ".
مطلوب فهم حقوق الأطفال بانها حقوق الإنسان التي تنطبق على جميع البشر الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا (ما لم يتم بلوغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليهم). للشباب الحق في الحماية والرعاية ، والحفاظ على صلة مع والديهم البيولوجيين، وهوية بشرية ، وإشباع احتياجاتهم الغذائية الأساسية ، والتعليم الممول من الدولة ، والرعاية الصحية ، والقوانين الجنائية المناسبة لأعمارهم وتطورهم. تأخذ حقوق الطفل بعين الاعتبار ضعف الطفل وضرورة نموه. نطاق حقوق الأطفال يتراوح من توفير الاستقلالية إلى الحماية من العنف الجسدي والنفسي..
وهذا الاطار العمري يبدو منتهكا في الكثير من دول العالم وخاصة في العراق الأطفال يضربوا ويعرضوا الى شتى أنواع الظلم باسم التربية و "التأديب" وكأنهم اثاث تابعة لأشخاص غالبا ما يفتقرون الى الحب الابوي والحنان الامومي والعطف المطلوب في مسار النمو البشري الذي بكل هذه المتطلبات الإنسانية يختلف عن الحيوانات او الجماد فنرى الرضع يرمون والاكبر منهم يتركون حتى قوتهم اليومي يعثرون عليه من القمامة. كانت ملاحظات وتوجيهات الأمم المتحدة خلال عرض تقرير العراق الخاص بالطفولة حسب التزامات العراق باتفاقية حقوق الطفل ،كانت ملاحظات وتوصيات لا تخفي الإشارة الى تقصير العراق في تقديم ما يمكن تقديمه للأطفال..
الاستغلال المتفشي للأطفال على صعيد العمالة يبدأ في سن مبكر جدا خمس سنوات؟ هذا بحد ذاته انتهاك للطفولة وكان الانجاب ليس بغرض استدامة الجنس البشري بل حادث نتيجة المتعة الجنسية بدون أي تخطيط يفيد الكائن الجديد! هذا النوع من الانتهاكات تبدو نتائجها اخطر من السجون وغيرها من وسائل داعمة للإطاحة بكرامة الانسان كون الضحية سوف يتواصل طول العمر في العيش ضحية ولا من معيل لما فقده من التربية و الحب الاسري والتربية والنمو الصحيح الذي تتطلبه البيئة البشرية . كان اولى بالعراقيين وبعد الدمار الذي ترك اعداد من اليتامى والمتالمين من قساوة الحياة في بلد يطبع العنف ويقننه ضد الفئات الأكثر ضعفا، كان اولى بالسياسيين المشرعين الحديث والتسابق في تحقيق **"الحب الاسري"** بدلا من مكافحة العنف الاسري . لان الأول يقضي على العنف الاسري بشكل عميق و آلي. اما الثاني فينتج عنف بأشكاله ولا يمكن الوصول الى نتيجة إيجابية ما دام هناك ايمان بالعنف كوسيلة للإصلاح. بينما كل عنف يعود بالإنسان الى التراجع وتفضيل آليات متخلفة للإفلات عن وسائل تحديد وتصحيح نتائج العنف الاسري .
-تطالب وتوصي حمورابي مختلف السلطات الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه الطفولة بشكل خاص ومسالة حقوق الانسان كاملة لان الحقوق لا تقبل التجزئة.
-توصي حمورابي السلطات القضائة والمختصين بالقانون الاستعانة وتفعيل النصوص الدولية الخاصة بحقوق الانسان والتي العراق طرف فيها لانها بمجرد ان العراق قد صادقها وتم نشر ذلك في الجريدة الرسمية اصبحت جزْء من القانون العراقي.
الاتفاقيات الدولية: اتفاقية حقوق الطفل CRC واتفاقية القضاء على جميع اشكال العنف ضد المرأ(سيداو) ملزمتين العراق مطالب كما لباقي النصوص الخاصة بحقوق الانسان التي صادقها العراق كالاعلان العامي لحقوق الانسان واتفاقية منع التعذيب.. الخ انها وسائل قانونية يمكن استخدامها لالهام القوانين الوطنية بغرض الحد من العنف المستشري وعدم تهميش الالتزامات الدولية.

10- ظاهرة انتشار السلاح خارج سيطرة الدولة.

ان انتشار السل اح خارج سلطة الدولة بشكل ملفت للنظر بات يهدد وجودها, رغم ان الحكومات العراقية المتعاقبة منذ 2003 ولحد الان يتحدثون عن حصر السلاح بيد الدولة وهذا كان من أولويات برامجهم الحكومية ولكن لم نجد أي تقدم في ذلك، انه مجرد عامل تهدئة وتمضية الوقت على حساب استقرار العراق.
حيث وُثِق في العراق استخدام السلاح على نطاق واسع خارج سلطة الدولة، كما تطور الامر من عمليات فردية الى عمليات واسعة منظمة لاستخدام السلاح في نزاعات عشائرية وهو ما يؤكد غياب سلطة القانون في العراق وانعدام مؤسسات الدولة في حماية المواطنين مما يعني فشل تام للحكومة في تأدية اهم واجباتها الدستورية والقانونية لبسط الامن والنظام.
وهكذا ظلت الحكومات العراقية المتعاقبة عاجزة عن التحدي والتقليل من ظاهرة السلاح المنفلت خارج سيطرة الدولة.
ان قوة الفصائل المسلحة والعشائر أصبحت فوق الدولة وقوانينها ومظاهر انتشار السلاح بصورة غير قانونية وخارج اطار الدولة تتمثل في :-
1- الجماعات المسلحة: حيث تمتلك القوى السياسية والأحزاب فصائل مسلحة وتحت مسميات مختلفة وتحتفظ بكل أنواع الأسلحة خارج المنظومة الأمنية والدفاعية للدولة. وليس خطورة هذا الواقع ينال من امن المواطنين يقعون ضحايا جرائم القتل ترتكب في وضح النهار فحسب انما خسائر تقع بصواريخ توجه لاستهداف البعثات الدبلوماسية

والسفارات كما يحدث في المنطقة الخضراء ضد السفارة الامريكية وغيرها ما يؤدي الى زعزعة متواصلة لامن الدبلوماسيين وعلاقة العراق بالدول المعنية مكبدا الحكومة العراقية المزيد من الخسائر المادية والمعنوية نتيجة الخرق لالتزامات العراق في توفير الامن المفروض دوليا لحماية مصالح الدول مع العراق على اراضيه.

2- سلاح العشائر: كان للعشائر دور بارز في حفظ البنية الاجتماعية ودورها في مساعدة الدولة وترسيخ الامن في مناطق تواجدها، ولكن حيازة الأسلحة وانتشارها بشكل كبير بين أبنائها يشكل خطرا كبيرا وخاصة في النزاعات العشائرية التي تحدث بينها. ويكاد لا يمر أسبوع ما لم يمكن هناك نزاع عشائري تستخدم فيه الأسلحة المتنوعة من الخفيفة والمتوسطة وأحيانا الثقيلة، لحل تلك النزاعات مما يؤدي الى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وهذا يشكل تحديا واضحا لمؤسسات الدولة وسيادة القانون.

3- العصابات المنظمة والتنظيمات الإرهابية: تستخدم هذه العصابات الأسلحة في جميع عملياتها سواء للقتل او الخطف او السطو.

4- امتلاك اغلبية افراد المجتمع العراقي أسلحة خفيفة للحماية الشخصية : هذا امر مخالف للقانون ويشكل خطرا على استقرار المجتمع حيث يتم تصفية الحسابات بالسلاح بدل القانون.

لقد ازداد تنوع السلاح بالرغم من تحرير العراق مما يسمى الدولة الاسلامية (داعش) والدعوات الى حصر السلاح بيد الدولة اذ استمرت عمليات استهداف المعسكرات وعمليات الاغتيال والتهديد وزادت عملية تسليح الفصائل وتنوعت ذخيرتها. كما ان تجارة الأسلحة غير المرخصة انتشرت في العراق منذ ثلاثة عقود من تواصل الحروب والمواجهات المسلحة الخارجية والداخلية.

لقد باتت تجارة السلاح بارزة ليس في الأسواق السرية والمعلنة بل حتى على مواقع التواصل الاجتماعي التي تختص ببيع وشراء وتداول الأسلحة.

ان عدم حصر السلاح بيد الدولة معضلة حقيقية وتهدد الدولة ذاتها لذلك نحن بحاجة الى إدارة وطنية وقرارات وتطبيقات شجاعة وحازمة من اجل انقاذ الدولة العراقية من مظاهر فوضى السلاح ومخاطر انتشاره المنفلت والموازي والموهن للدولة و يمكن للدولة معالجة ظاهرة انتشار السلاح خارج نطاق الدولة بالخطوات التالية : -

1- حملات توعية للمواطنين من خلال الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمنابر الدينية لخطورة حيازة الأسلحة واستخدامها على استقرار المجتمع وضرورة تسليم أسلحتهم الى الدولة حتى لو كان مقابل مكافأت مالية ووضع خطط زمنية صارمة لنزع السلاح كليا.

2- منع كل اشكال الاتجار بالسلاح او الحيازة إلا بإجازة رسمية ومحدودة جدا.

3- حث العشائر بضرورة تسليم الأسلحة واللجوء الى القانون في حالة نشوب خلاف فيما بينها.

4- وضع إجراءات وعقوبات شديدة لأصحاب صفحات بيع وتداول الأسلحة كونها تسهل وتنشر القتل في المجتمع.

5- المجتمع بحاجة الى تشديد العقوبة مع انتشار السلاح واستخدامه حيث ان القانون رقم (51) لسنة 2017 قد خفف عقوبة تداول الأسلحة من جناية الى جنحة. ان الدولة مسؤولة بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان عن حماية مواطنيها وكل المقيمين على أراضيها وهذه الحماية لا يمكن الإيفاء بها الا من خلال تفعيل سلطة القانون وتفعيل مؤسسات الدولة المسؤولة عن ذلك كما ان الحكومة العراقية مسؤولة عن تنفيذ التزامات العراق بموجب الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها. كما على الحكومة العراقية اللجوء الى حلول فورية في مقدمتها فرض سلطة القانون ولو بالقوة بمعنى"قوة القانون وليس قانون القوة " لإعادة الهيبة للدولة والثقة الى الناس وحصر السلاح بيد أجهزة الدولة فقط ومنع امتلاكه من طرف أي تنظيم او حزب وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

كما ان واقع الحال يستدعي تشديد العقوبة لحائز ومستخدم السلاح بشكل غير قانوني وخارج نطاق الدولة لاسيما مع انتشار السلاح في المجتمع واستخدامه من قبل العشائر والفصائل المسلحة بشكل ملحوظ في حل المشكلات والنزاعات بسبب عدم استطاعة أجهزة الدولة معالجة ذلك ويسقط نتيجة هذه النزاعات قتلى بين الأطراف المتنازعة.

التشريع الجديد اعطى مساحة واسعة لتفاصيل إجازة حيازة السلاح ولم يعط مساحة كافية لسبل مكافحة التسلح في المجتمع.

كما ان القانون الجديد خفف من عقوبة تداول الأسلحة بعكس القوانين السابقة حيث ان جريمة حيازة السلاح كانت تعتبر جناية بينما في القانون الجديد اعتبرت جنحة لذا يجب إعادة النظر وتعديل قانون الأسلحة رقم (51) لسنة 2017 في تنظيم الحيازة ووضع شروط تنظيمية ومنع حمل السلاح بصورة مطلقة لغير القوات المسلحة والأمنية. وتشديد عقوبة الحيازة والاتجار بالسلاح لتشكل عامل ردع وإصدار قانون يرتقي الى المستوى الطموح في بلد خال من السلاح خارج إطار الدولة وبذلك تحقق الدولة أهدافها بتأمين حياة امنة وكريمة للمواطن.

11- الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر

للجريمة المنظمة آثار خطيرة من الناحية الاقتصادية لأن الجهات المنخرطة فيها تهدف الى تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة او لغسل الاموال غير المشروعة مما يؤثر على اقتصاد الدولة والتأثير على الدخل القومي كما لها

تأثير من الناحية السياسية عبر التأثير على العملية الديمقراطية وتشويهها. أما من الناحية الاجتماعية تؤدي هذه الجريمة الى افساد المجتمع وضرب القيم الأخلاقية فيه بالإضافة الى اضعاف الاجهزة الامنية في مواجهتها .
ومن الاسباب الرئيسية لظهور هذه الجريمة ضعف الأنظمة القانونية المطبقة في البلد ما يجعل الأشخاص يلجأون الى أخذ حقوقهم بالعنف وبالطرق غير القانونية وانهيار منظومة القيم الاخلاقية في المجتمع واتساع الهوة بين الطبقات في المجتمع والفساد المستشري فيه وكذلك الحروب والصراع على السلطة .
لقد ادت الجريمة المنظمة بتزايد نسب انتشار تعاطي المخدرات بين مختلف الفئات العمرية في العراق، بسبب البطالة والفساد وسيطرة بعض الميليشيات على المنافذ الحدودية و التي يسهل اختراقها، يضاف إليها ضعف الإجراءات الأمنية الوقائية التي كانت سببا آخر في انتشار تلك الآفة كما ان ضعف الاجراءات القانونية بتطبيق القانون على الملقى القبض عليهم يشجع الاخرين على الاستمرار بهذه التجارة .
أكثر أنواع المخدرات شيوعاً هو مخدر الميتافيتامين المعروف باسم كريستال ميث ومحليا بالكريستال، ومن الأنواع الشائعة أيضا الأفيون ويطلق عليه في العراق الترياق وكذلك الحشيش والأقراص المخدرة.كل المخدرات تدخل من خارج البلاد، بثلاث منافذ هي السليمانية والعمارة والبصرة وتكون عن طريق الوفود السياحة الدينية والمهربين الذين يستخدمون الطرق العسكرية التي استخدمت ابان الحرب العراقية الايرانية وايضا عن طريق شط العرب بواسطة القوارب البحرية والان ومع تقدم التكنلوجي يتم استخدام الطائرات المسيرة لنقل البضاعة بها الى بعض المتنفذين الذين يديرون عمليات الاستلام والترويج . كما ان هناك مؤشراً خطراً جدا غير مؤكد هو زراعة المواد المخدرة (مادة الخشخاش) في بابل والانبار والموصل واربيل والسليمانية.
منظمة حمورابي لحقوق الانسان رصدت من خلال مصادرها انه تم القبض على أكثر من (734) متهماً بتجارة وترويج المخدرات في بغداد فقط، وهناك أمر بالقبض بحق (85) آخرين مابين متعاط ومروج وتاجر خلال عام 2020.
ان تزايد هذه الظاهرة، يشير إلى أن اغلب المتعاطين يتحولون خلال فترة قصيرة الى مروجين، لما لهذه التجارة من رواج يحقق أرباحا لاسيما للعاطلين عن العمل، كما ان هناك معلومات مؤكدة لدى الاجهزة الشرطة المجتمعية من تعاطي وترويج للمخدرات في إحدى مدارس بغداد وجامعات اهلية فضلاً عن ترويجها في بعض المقاهي وكافيهات مع معلومة شبه موكدة ترويج وتعاطي في بعض خيم ساحات الاعتصام ، خلال فترة الاعتصامات والتي زاد من المتعاطين من فئة الشباب.
ان المنظمومة القانونية العراقية تقضي بعقوبة الإعدام على متعاطي المخدرات وتجارها لكن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 في المادة (27) منه أنه: يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من استورد أو صدّر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية بقصد المتاجرة بها، فيما جاءت المادة (32) من ذات القانون بأن العقوبة ستكون الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن (5) ملايين دينار ولا تزيد على (10) ملايين دينار لكل من استورد أو انتج أو صنّع أو حاز أو أحرز أو اشترى مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية أو زرع نباتاً من النباتات التي تنتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو اشتراها بقصد التعاطي أو الاستخدام الشخصي، والفرق بين العقوبتين هو المتاجرة أو التعاطي ويؤدي ذلك إلى اختلاف كبير في الأحكام الصادرة يمكن بمقتضاه أن يأمر القضاة بعلاج المتعاطين في مراكز التأهيل أو الحكم بسجنهم فترة تصل إلى ثلاث سنوات .وقد رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان قرار حكم غير مشدد على مروجي ومتعاطي المخدرات.
كما أن التلاعب بالإفادات وضبط المجرمين بتحويلهم من متاجرين إلى متعاطين مقابل مبالغ مالية ضخمة والذي يفتح الباب امام الفساد المالي والاداري لذا بالإمكان المطالبة بتعديل القانون اعلاه بالعقوبات الاشد ، بحيث تكون عقوبة الإعدام على متعاطي والتاجر هي ذاتها وسد الطريق عن اي ثغرة قانونية يلجأ اليها البعض . تكمن خطورة هذه الظاهرة في كونها تؤثر سلبا على الطاقة البشرية في المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة، وبصفة خاصة الشباب من الجنسين، مما تعرقل أي جهود خاصة بالتنمية الشاملة في المجتمع. وتعتبر من أعقد المشاكل التي تواجه مجتمعنا اليوم. كما لم ياخذ الاعلام وخاصة القنوات الاعلامية التابعة للحكومة ولا القنوات الاعلامية التابعة للقوى السياسية اي ذكر او تكوين راي عام لتشخيص اسباب ظاهرة المخدرات والعمل على مواجهتها اعلاميا على اقل تقدير لتداعياتها الخطيرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكأن الظاهرة ليس لها حضور واسع في جنوب ووسط العراق فضلا عن قصور الإحصاء والمتابعة من قبل الجهات ذات العلاقة .
((أصدرت المحكمة الجنائية المركزية في رئاسة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية حكماً بالسجن لمدة خمس عشرة سنة وغرامة مالية قدرها عشرة ملايين دينار لثلاثة مدانين عن جريمة الترويج وتعاطي المواد المخدرة في بغداد. أن "المدانين اعترفوا في مرحلة التحقيق الابتدائي والقضائي بقيامهم بالتعاطي وترويج المواد المخدرة بقصد الاتجار بها".
" وقد تم ضبط بحوزتهم (475) غرام من مادة الكرستال المخدرة وميزان الكتروني عدد (3) وانبولات طبية عدد (45) ،" المحكمة وجدت الأدلة المتحصلة هي ادلة كافية ومقنعة لإدانتهم وفقا لاحكام المادة 28 /اولاً من

قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 وبدلالة مواد الاشتراك 47 و 48 و 49 من قانون العقوبات".))

اما الاتجار بالبشر فتعرف على انها القيام بتجنيد أو احتجاز أو بيع أو تلقي شخص من خلال استخدام القوة والإكراه أو وسائل أخرى بهدف استغلال هذا الشخص. ويعني الاتجار بالبشر أن المتاجر يجبر شخصاً ما على القيام بأعمال أو تقديم خدمات من دون موافقة هذا الأخير أو من خلال خداعه. ومن بين أشكال الاتجار بالبشر هناك البغاء القسري واحتجاز جواز السفر والقيام باستغلال خدم المنازل مثلاً جسدياً أو جنسياً، وكذلك خداع الأطفال أو ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل من دون أجر. يمكن أن يحدث الاتجار بالبشر داخل حدود الدولة أو بالعبور ما بين دولة وأخرى.

لقد باتت ظاهرة الإتجار بالبشر كجريمة منظمة تتنامى بشكل كبير وملحوظ بمجتمعنا متخذه لها صوراً متعددة منها تعاطي الدعارة أو الاستغلال الجنسي بصور مختلفة من خلال الملاهي والمسابح ومراكز المساج وبعض صالونات التجميل و المتاجرة بالأعضاء البشرية ،أضف لذلك المتاجرة بالعمالة الأسيوية غير الشرعية .

شرع العراق القانون بالرقم (28) لسنة 2012 لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر والحد منها ومعالجة آثارها ومعاقبة مرتكبيها لكونها تشكل خطورة بالغة على الفرد والمجتمع، وتمثل إهانة لكرامة الإنسان . حيث يقدر عدد شبكات الاتجار بالبشر في العراق ب (392) شبكة منتشره في المحافظات تقوم باعمال استدراج النساء للعمل بالدعارة واستغلال الاطفال والمعاقين للعمل بالتسول اضافة الى السمسرة بتجارة الاعضاء البشرية مثل عمليات زراعة الكلى والكبد ،اضافة الى المتاجرة بالعماله الاجنبية وبشكل خاص الاسوية والمحلية. يتم تجنيد الضحايا عن طريق منصات التواصل الاجتماعي وسماسره يتواجدون في المناطق الفقيرة ومخيمات النزوح وقرب المستشفيات وخاصةً الاهلية . مستغلين العوز والبطالة والفقر والحاجة .

ان تزايد هذه الظاهرة في بغداد والمحافظات من اسبابه ضعف الاجراءات الحكومية بالتعامل معها على الرغم من ان الجهات ذات العلاقة تقوم بعمليات مداهمة والقاء القبض على هؤلاء وبشكل خاص المتسولون والمتشردون الا انهم يطلق سراحهم لاسباب انسانية اولا وعدم وجود بنية تحتية ثانيا لغرض تأهيلهم وادماجهم بالمجتمع حيث يوجد 2 دار للمتشردين والمتشردات في بغداد ومثلهما في محافظة كركوك وايضا يوجد دار واحدة في بغداد خاص للعنف الاسري وضحايا الاتجار بالبشر وعدد النزيلات حاليا 12 نزيلة فقط .

وقد اجرت حمورابي مقابلة مع السيد (خ ع) والذي كانت زوجتة مصابة بفشل كلوي يتطلب اجراء عملية زراعة كلى ولعدم وجود متبرع في بغداد قدم احد الاشخاص القريب من عيادات اطباء في مجمعات الاطباء في حي الحارثية بغداد المشورة بالذهاب الى محافظة اربيل بعد ان زوده برقم هاتف لغرض التواصل، تم الذهاب الى اربيل وتم استقبال المريض من قبل (ب ز) وبعد التفاوض لغرض توفر متبرع ومستشفى مع الكادر الطبي لغرض اجراء التداخل الجراحي مع كافة الفحوصات والموافقات المطلوبة .وقد خير (خ ع) بان يدفع 48 مليون دينار بكل التكاليف او فقط 15 مليون للمتبرع والسمسار، وباقي التكاليف يتحملها المريض . يخلي الوسيط مسؤوليتة منذ ان يدخل المريض مع المتبرع الى صالة العمليات . هذه الشبكة لها مسؤول لقيادتها وافراد للمتابعة الفحوصات والامور الاخرى كما انة لديه اشخاص تراقب تحركات المريض والمتبرع تحسباً الى اي طارى من قبل السلطات الامنية . وان المتبرعين هم من النازحين بمخيمات النزوح وايضا من الوافدين من معسكرات الايواء من الجانب السوري كما هناك اشخاص مسجلين لدى هذه الشبكة عن طريق التواصل الاجتماعي من المحافظات يتم استقدامهم عند الحاجة حيث تتحمل هذه الشبكة كافة التكاليف والتي تحمل على المريض. هذا نموذج حي لشبكة الاتجار بالاعضاء البشرية كواحدة من عدد الشبكات المنتشره في عموم المحافظات،غير شبكات الدعارة وشبكات التسول . هذه الشبكات التي من خلالها يتم استنزاف الموارد البشرية والمالية والمعنوية للدولة .

ان الاسباب الرئيسية لوقوع الضحايا بيد شبكات الجريمة المنظمة هي الفقر والعوز والبطالة والجهل بالقانون اضافة الى عدم الاستقرار الامني والمجتمعي كما ان ضعف سلطة انفاذ القانون باجراءاتها والفساد المالي والاداري الذي شجع هذه الشبكات ان توسع باعمالها ،ولاننسى ان التشريعات القانونية تحتاج الى مراجعة لتشديد العقوبات لتكون رادعا لهم، بشكل خاص قانون رقم 28 لسنة 2012 وتقع على الحكومة ايضا مسؤولية اخلاقية، فضعف البنية التحتية وقلة برامج التأهيل لكوادرها اولا وللضحايا ثانيا جعلت هذه الشبكات اكثر قوة بعمليات الابتزاز وجني الاموال لخدمة اتجاهات اجتماعية وسياسية ، كما ان الاعلام مازال ضعيفاً بالتثقيف ضد مخاطر الجرائم المنظمة بالرغم من وجود عدد كبير من الفضائيات .

كما تفيد مصادر منظمة حمورابي ان هذه الجريمة التي على الاغلب تمارسها بشكل منظم وتقودها عصابات منظمة. تتم ايضا من خلال أستغلال الوضع القانوني للأجانب او اللاجئين كون في أغلب الأحيان يكونوا غير مستوفين لشروط الأقامة وقد يكون دخولهم عن طريق الحصول على فيزا سياحية ومن ثم يتم مخالفة شروط هذه الفيزا بالبقاء في العراق للعمل، بعد أيهامهم من قبل السماسرة بتحسين وضعهم المادي والقانوني، او يدخلون الى العراق عن طريق اقليم كردستان وبفيزا من الأقليم، ثم يتم تهريبهم الى بغداد بواسطة الطرق البرية بعد تخبئتهم بأماكن خاصة، وعند وصولهم الى بغداد تتم المتاجرة بهم ، وخاصة النساء منهم ، اذ يتم بيعهن دون عرضهن على

الجهات المختصة بأعتبارهن ضحايا أتجار بالبشر وفق قانون منع الأتجار بالبشر لكي لا يتعبروهن ضحايا للتمتع بحقوقهن القانونية على العكس من ذلك تتم المتاجرة بهن واستغلالهن بالعمل وممارسات جنسية عنوة عنهن.
وتؤكد ذات المصادر ان اقرب مثال على ذلك، ما حصل خلال الشهرين الاخيرين من هذا العام ، مع (7) عاملات من مملكة بوتان، تم ادخالهن الى أقليم كردستان العراق بفيزا سياحية، ومن ثم تهريبهن الى بغداد والمتاجرة بهن، وعند العمل على مساعدتهم وترحيلهم كونهم مخالفين لم يتم تيسير اعمالهن بسلاسة، بل كان هناك معوقات من أجل الأبتزاز وانتهت قصتهم بترحيلهم خارج العراق بعد انجاز معاملات أبعادهم. ولم يتم أعتبارهم ضحايا أتجار بالبشر، بذلك انتزعت منهن فرصة التمتع بالحقوق المقررة لهن وفق القانون..
ان منظمة حمورابي ترى ان الجريمة المنظمة تنمو وتقوى عندما تضعف المؤسسات المعنية بمكافحة الجريمة بالاضافة الى غياب التخطيط الاستراتيجي لبناء المجتمع . لذلك ينبغي تحصين المجتمع العراقي ووقايته من كل الظواهر السلبية التي تحد من فرصته في الحياة الكريمة المتوازنة الخالية من اية انتهاكات حقوقية من خلال الاتي:
بناء قدرات الكوادر الحكومية في الاجهزة والوزارات المعنية لكي تتولى ملاحقة الظاهرة والتصدي لها على صعيدين
الملاحقة القضائية القانونية للاشخاص والمافيات المتورطة بهذه الاعمال.
انقاذ الضحايا واعادة دمجهم وتأهيلهم مجدداً للانخراط في حياة آمنة.
تنسيق جهود المؤسسات العراقية الرسمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز العمل المشترك لضمان انفاذ القوانين الخاصة بمنع جرائم الاتجار بالبشر واهمية تطبيقها.
تفعيل دور المؤسسات التربوية والتعليمية والاعلامية في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر.
البحث عن آليات لمعالجة الضحايا من خلال التعريف بحقوقهم ومعالجتهم نفسياً وجسدياً واقتصادياً واعادة دمجهم في المجتمع من خلال انشاء مأوى لهم في كل محافظة خلال فترة الدمج.

12- الاوضاع في المناطق العشائرية

تأكد بما لا يقبل الشك ان الركود الاقتصادي والضعف الخدمي الذي تعاني منه المناطق العشائرية ينعكس سلبياً على الاوضاع الاجتماعية والامنية ويدفع البعض الى تكريس هذا الواقع المرير في مشاكل وصراعات جانبية اذ لوكانت هناك اوضاع اقتصادية تنموية جيدة ووجود خدمات هي من اصل حقوق المواطنين لتغيرت الاوضاع ايجابياً، وتراجعت المشاكل و الخصومات التي تشهدها المناطق العشائرية بين الحين و الآخر.
توفرت لدى منظمة حمورابي لحقوق الانسان معلومات مؤكدة ان هناك ضعفاً واضحاً في اهتمام ادارات المحافظات في الاوضاع العشائرية عموماً وهذة الادارات لا تتحرك وتصل الى عمق المناطق العشائرية الا اذا اندلعت مشاكل هناك حيث يكون التحرك امنياً في اغلبه وللمعالجة وليس للوقاية من المشاكل، و في هذا الشأن تشعر النخب العشائرية ان عليها ان تتصرف الى حل مشاكلها بنفسها دون اللجوء الى الجهات الحكومية الوضع الذي يتسبب بقطيعة واضحة بين الجانبين مع ضعف حالي واضح لدى الجهات الحكومية المعنية في شؤون العشائر ضمن مديرية شؤون العشائر في وزارة الداخلية.
ما زالت المناطق العشائرية بيئة حاضنة لتجارة السلاح وممرات لتجارة المخدرات ايضاً ويستفاد من الاجراءات التي اتخذتها الجهات الامنية في القاء القبض على متاجرين بالسلاح والمخدرات انهم مسرحاً لتجارتهم من المناطق العشائرية ان المناطق العشائرية تحولت الى مسرح لتجاراتهم المحرمة مع الأسف حيث تظل اجراءات المداهمة و الملاحقة الامنية ضعيفة و بالتفاطن و ليس بالمتابعة المتواصلة.وقد تحولت بيوتهم الى مخازن للسلاح والمخدرات لانها بعيدة عن اعين الشرطة.
وفق معلومات مؤكدة ان المشاريع التنموية التي كانت قد رصدت للنهوض بالمناطق العشائرية قد تلكأت نتيجة الفساد او عدم توفر السيولة المالية نتيجة تأخر التخصيصات المالية وطبقاً للمعلومات هناك اكثر من ثلاثين مشروعاً في المناطق الريفية توقف العمل بها وتتوزع بين محافظات البصرة وذي قار وميسان.
لم تحصل متغيرات ايجابية مهمة لصالح نشر ثقافة التصالح بين العشائر اذ لا زالت تندلع خصومات في العديد من المناطق العشائرية بين الحين والاخر وتصل الى حد استخدام السلاح لفضها، والحال ان الفترة الواقعة بين 1/1/2020 و 31-12-2020 وقد شهدت خصومات وتبادل اطلاق نار بين عشائر في محافظات البصرة وميسان وذي قار وواسط والسماوة والديوانية وديالى وكركوك.
تبين لحمورابي من خلال متابعة ميدانية ان اغلب الخصومات والنزاعات التي حصلت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية من السنة 2020 هي امتداد لخصومات سابقة لم يكن بالامكان وضع حلول لها رغم بعض التدخلات الحكومية والمرجعية ووسطاء من شيوخ عشائر اخرى.
هناك دماء سالت في بعض تلك الخصومات الامر الذي يتطلب التدخل الحكومي القضائي الحاسم فيها .علماً ان الكثير من الملفات في هذا الشأن مازالت على طاولة القضاء من اجل ان يبت بها، الحال الذي دفع بعض الاطراف العشائرية التي ترى انها صاحبة حقوق ومظالم لايمكن ان تنتظر طويلاً وترى هناك استحقاقات حقوقية يجب ان تأخذها .

مازالت لافتة (مطلوب عشائرياً) تأخذ طريقها للانتشار والتهديد رغم انحسارها النسبي بعد القرارات القضائية في اعتبار "الدكة" (اطلاق نار في الهواء بهدف التهديد) عملاً ارهابياً يتعرض فيه مرتكبوه الى المحاكمة، و قد تبين لمنظمة حمورابي بعد مراجعة ميدانية للخصومات التي حصلت ان التدخل القضائي مازال لا يغطي كل المناطق العشائرية التي تشهد هذا النوع من التهديف، ان ما حصل لا يتعدى حالة او حالتين من هذه الاجراءات وقد جرت في محافظة واسط.

تشير منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان تأثير قوانين الدولة العراقية في المناطق العشائرية ما زال ضعيفاً و بتعزيزهذا الدور ترى العشائر في ذلك عملاً مهماً لاحترام القوانين المرعية خاصة اذا شعرت انها موضع الاهتمام الدائم والرعاية المتواصلة من قبل ادارات المحافظات والتوجه الحكومي العام.

تلاحظ منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان غياب التوجه القانوني والتنموي الحكومي بأتجاه المناطق العشائرية يصاحبه وجود تأثيرات سياسية بقنوات طائفية ومناطقية وصراعات سياسية شخصية هدفها تكوين رصيد شعبي لبعض تلك الشخصيات السياسية من خلال شراء الذمم ونجد ذلك واضحاً في مواقف بعض رؤساء العشائر وتغيرها حسب االتحويلات المادية لهذا السياسي او ذاك، و تنشط هذه التحركات بإحتواء المناطق العشائرية وقد لامست منظمة حمورابي لحقوق الإنسان تحركات من هذا النوع استعداداً للإنتخابات البرلمانية القادمة التي ستجري في تشرين الأول من العام 2021.

هناك إهمال واضح للخدمات البيطرية في المناطق العشائرية عموماً و قد شهد عام 2020 نفوق العديد من المواشي و الأبقار و الحيوانات الأليفة الأخرى.

لا تخضع حتى الآن المناطق العشائرية للسلطة الحكومية في منع الصيد الجائر الذي يستهدف الثروة الحيوانية في هذه المناطق.

12-1 التوصيات :

ان معالجة الاوضاع في المناطق العشائرية ووضع حد للانتهاكات الحقوقية السائدة هناك تتطلب ما يلي :

- الاسراع في انجاز المشاريع التنموية المتلكئة في المناطق العشائرية.

-زيادة حضور وزارات الزراعة والري والتربية والصحة في تلك المناطق علماً ان هناك ضعفاً خطيرا في الخدمات التي يحتاجها المواطنون ضمن المجالات الاقتصادية والحصص المائية الزراعية والتعليم اذا تفتقر المدارس للعديد من الوسائل اللازمة للنهوض بها فضلاً عن الافتقار للمراكز الصحية

- وتوصي منظمة حمورابي لحقوق الانسان وزارة الصحة تسيير عيادات متنقلة الى المناطق العشائرية النائية وتقديم الخدمات وهذه اجراءات اعتمدتها دول اخرى في الوصول الى المناطق الريفية، لقد لاحظت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان انعكاسات سلبية واضحة على البنية التعليمية في المناطق العشائرية بسبب جائحة كورونا و تأكد لنا من مصادر موثوقة ان الهيئات التعليمية في المناطق الريفية لا تلتزم بالضوابط و التعليمات الصادرة من وزارة التربية أو من الجهات الحكومية المعنية بصحة المواطنين هناك.

-تطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان ادارات المحافظات الى عقد اجتماعات شهرية او دورية تخصص حصراً لمناقشة الاوضاع العامة في المناطق العشائرية ووضع الحلول لها وتخصيص ميزانيات لتطرير مناطقهم وانتاجهم

-تشجيع حمورابي استحداث منظمات مدنية من قبل اهالي تلك المناطق وخاصة النساء تعنى بالنساء والاطفال وحماية الحقوق لهاتين الشريحتين الاجتماعيتين المستضعفتين واللتين تعانيان من الاستغلال بسبب انماط الحياة الاجتماعية العشائرية التي تتصف بخشونة معينة بالاضافة الى جانب مغلق يمنع زج النساء في نشاطات اجتماعية تساهم في تطوير الامكانات المتاحة التي تسهل على النساء ادارتها او المساهمة بها بغرض تعزيز مهاراتهن في مناطقهم ومجتمعاتهن.

-توصي منظمة حمورابي ان تأخذ المعلمات والمدرسات والمتعلمات الاخريات دوراً في ذلك بغرض الانفتاح المجتمعي بين جميع فئات الشعب العراقي

حمورابي باشرت بمشروعها لإعادة اعمار سنجار المنكوبة، ادعموها والتنفيذ مضمون

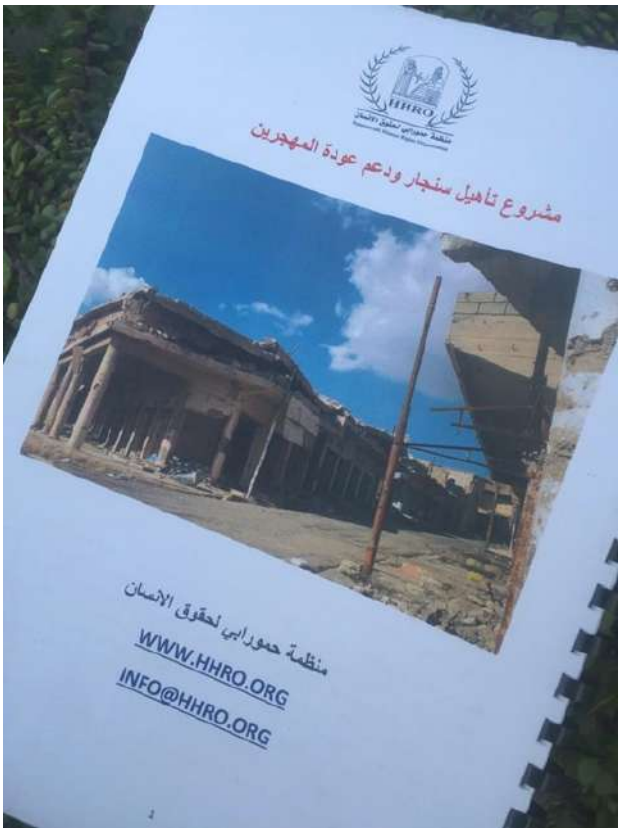

حمورابي تنفذ ايمانا بقوة التظافر الانساني في تعزيز ثقافة حقوق الانسان